

م. م. براہینسکی  
ی. لوکونایف

# تاریخ مرکز التحریر الوطنی

فی شرق افریقیا

تعریب

محمد خلیل قاسم

S  
C  
320  
B





م. م. براہینسکی  
ی. لوکوفنیتس

# تاریخ حرکت التحریر الوطنی

فی شہر افریقیا

تعلیم  
محمد فہیل قاسم



## المحتسويات

صفحة

### الفصل الأول

٩ مقاومة التوسع الامبريالى

### الفصل الثانى

٤٧ حركة التحرر الوطنى بين الحربين العالميتين

### الفصل الثالث

٧٦ حركة التحرر الوطنى بعد الحرب

### الفصل الرابع

١٠٩ تحلل النظام الاستعمارى للامبريالية فى  
شرق افريقيا

### الفصل الخامس

١٦٥ شرق افريقيا يتطلع الى الاستقلال



## تقسيمهم

لقد اختفت الى الأبد صورة القارة الأفريقية كما كان يصورها المستعمرون وأذئابهم . وأصبحت إفريقيا اليوم وكذلك آسيا وأمريكا اللاتينية ، مركزا هاما من مراكز النضال ضد الاستعمار والتخلف .

وشعوب هذه القارات الثلاث تلعب اليوم دورا كبيرا في تصفية الاستعمار والتخلف ، وبالتالي فهي تقوم بدور كبير مجيد في دفع الحضارة الانسانية الى الامام في مسار التقدم . وهذه الشعوب بتحريرها لأنفسها انما تحرر الشعوب في البلدان الاستعمارية ذاتها من وصمة الاحتكارية ومن وصمة الاستعمار ، وبالتالي تؤدي خدمة كبرى لنضال الشعوب في بلدان مثل أمريكا وانجلترا وفرنسا والبرتغال .

لقد أتى الاستعماريون الى القارة الأفريقية ، دون دعوة من أحد ، أتوا اليها معتدين ، يحملون مع بنادقهم وأسلحتهم النارية سلاح الخديعة والتفرقة العنصرية ، ويملاؤن جعبتهم بشعارات جوفاء عن الرجل الأبيض « كرسول للحضارة » الخ .

ولكن الأحداث ووقائع التاريخ ، قد أثبتت تماما أن « الرجل الأبيض » كما يزعمون لم تطأ أقدامه



القارة الأفريقية الا جريا وراء الثروات المعدنية وتكديس  
الأرباح واستغلال ونهب الشعوب الأفريقية ، تلك  
الأهداف التى كان يسعى اليها الاستعمار ، وما زال  
يحارب وهو اليوم - فى لحظة اندحاره - مستميتا فى  
الدفاع عنها بشتى الطرق وكل الوسائل الممكنة .

وان تزيف تاريخ افريقيا ونضالها كما يصوره  
المستعمرون واذنابهم فيه اجحاف كامل بالحق والواقع  
والتاريخ ، لا يمكن ان يقبله اى ثائر ضد الاستعمار  
والتخلف .

ونحن هنا فى ج.ع.م. نقف على باب افريقيا ،  
حاملين مشعل الحرية والصداقة والوحدة والاشتراكية  
بين الشعوب ، كما تربطنا بأفريقيا صلات تاريخية  
وجغرافية وروحية ونضالية لا يمكن أن تنفصم . كما  
اننا شعبا وحكومة وثورة نؤمن بأن الاستعمار الذى  
داس حرياتنا واستقلالنا فى أواخر القرن التاسع عشر  
هو نفسه بلحمه ودمه الذى داس وما زال يدوس  
استقلال وحرية الشعوب الأفريقية فى مناطق عديدة  
من القارة .

فاعدو واحد بالنسبة لشعوبنا .



وهـدف شعوبنا واحد : القضاء على الاستعمار والتخلف والسعى نحو اقامة مجتمعات متقدمة تحقق مطامح الشعوب فى الرخاء الاجتماعى والاقتصادى والثقافى .

ووحدة الـهدف فى اطار من الكفاح المشترك هى الكفيلة بتحرير القارة من الاستعمار وأذنابه - وهى الكفيلة بانجاز عمليات البناء والتنمية الاقتصادية والثقافية .

والكتاب الذى بين ايدى القارىء ، يعرض لموجز تاريخ النضال الوطنى لمجموعة من شعوب شرق افريقيا منذ منتصف القرن التاسع عشر . ولا شك أن هذا الكتاب بما فيه من معلومات صادقة - فيه احياء لتراثنا الوطنى ، واحياء لتاريخ نضال شعوب القارة ، وتمجيد لمعاركها وثوراتها ، وشجدهم نضال الثائرين فى معركتهم الفاصلة الدائرة فى ربوع القارة ضد الاستعمار والأنظمة المتخلفة .

وما أـحوجنا اليوم - ونحن شعب الطليعة وثورة الطليعة فى قارة افريقيا أن نعيد كتابة هذا التاريخ . فتاريخ الاستعمار مع افريقيا تاريخ مجلل بالسواد تفوح منه رائحة الخيانة والفـدر والابتزاز والنهب .



وهذا التاريخ كما كان يدرس لنا في المدارس والجامعات — قبل ثورة يوليو المجيدة لم يكن يقدم الا على اساس دراسة لجغرافيا القسارة المناخ والطقس والوديان والأنهار والجبال وخطوط عرض وطول ، ورحلات استكشاف ووضع اعلام الدول الاستعمارية على مناطق القسارة المختلفة واطلاق أسماء فيكتوريا وسبيرز وجرانت الخ . على معالمها الجغرافية . وكانت تدرس لنا الثورة المهدية في السودان على سبيل المثال — على اساس أنها ثورة تعصب ديني وهمجية ووحشية من الثوار الناكرين للجميل ، الذين اغتالوا غورون باشا !

ان احياء تراث الشعوب الأفريقية واعادة كتابة تاريخ نضال شعوبها ، والتعريف بحضارتها ، وتقديم دراسات عن ماضيها ، وحاضرها ومستقبلها ، هو احد المعارك التي يجب أن يخوضها المثقفون الاشتراكيون ، وهي جزء مكمل لمعارك شعوبنا المختلفة ضد الاستعمار والتخلف . ونحن نعتقد أن هذا الكتاب — وأمثاله — مساهمة مباشرة في هذه المعركة الثقافية .

**فؤاد عبد الحليم**

يوليو ١٩٦٦ .



## الفصل الاول

### مقاومة التوسع الامبريالى

لتبرير توسعهم الاستعماري استحدث الامبرياليون نظرية عنصرية مفادها أن الشعوب الافريقية لا تستطيع اذ ما تركت بمفردها التغلب على التخلف الذى تعانيه مضيا الى الحالة الحضارية المنشودة ، مع التذرع بأن حب الاحسان والخير هو الذى ساق البلدان الرأسمالية سوقا للقيام بهذا « العبء الجديد » . ولقد دأب امبرياليو بريطانيا والمانيا على ترديد مزاعمهم بأن شرق افريقيا كان فى حاجة الى بريطانيا العظمى والمانيا اكثر من حاجتهما اليه .

ولكن القيام بتحليل الفترة التى سبقت الاستعمار حينما كانت الشعوب فى شرق افريقيا تمضى فى مدارج التطور المستقل ، ودراسة السياسات التى جرت عليها بريطانيا العظمى والمانيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حيال هذه المنطقة ليفندان هذه الذرائع والافكار تفنيدا كاملا .



## عشية الاحتلال الامبريالى

والى وقت قريب للغاية كان الامبرياليون ما يزالون يرفضون الاعتراف بأن لهذه الشعوب الافريقية اى تاريخ او ثقافة الا بالنسبة لبوغندا وبونيورو وانكولى ، ولكنهم كانوا حتى فى هذه الحالات يزيّفون الحقائق تبريرا لما قاموا به من احتلال لشرق افريقيا ، ولكن فى يد التاريخ الآن حقائق لا تدحض ومعلومات وافية تجعل تزييف التاريخ من جديد أمرا مستحيلا .

ففى الفترة التى سبقت الاستعمار مباشرة كان النظام القبلى قد وصل عند الغالبية من الشعوب الافريقية الى مرحلة التداعى والانقراض . ورغم ذلك فان هذه الشعوب لم تكن من ذلك النمط المثير من القبائل الوحشية التى صورها كتاب أوروبا ، بل كانت تعمل بالزراعة والرعى والصناعات الحرفية بعد ان كانت منذ زمن قديم قد طرقت الحديد وصنعتة ، فاشتهرت بالحرفيين الحاذقين واقامت فيما بينها نوعا نشطا من التبادل التجارى .

ومن المسلم به ان هذه الشعوب لم تصل بعد الى نفس الشأو الذى بلغته الشعوب الاوروبية من تطور ،



لكن هذا لا يمكن أن يعزى ، كما يطيب للعنصريين أن يزعموا ، الى نوع خاص من التطور الجسدى والعقلى اختص به الافريقيون دون غيرهم ، فان هذا التخلف يرتد فى حقيقة أمره الى عزلة هذه الشعوب وافتقادها الى الاتصال ببقية أركان العالم .

ولقد كان عدد من شعوب شرق أفريقيا قد توصل قبل الاستعمار الاوروبى الى درجة عالية من التطور الاجتماعى والاقتصادى . كان ذلك هو حال بوغندا وبونيورو وانكولى وتورو وبوسوجا . ففى أواسط القرن التاسع عشر كانت الاولى قد تفوقت على جاراتها الى حد كان فى وسعها معه أن تؤسس دولة مركزية كبرى فى شرق أفريقيا ، لولا التدخل الامبريالى الذى أعاق تحويل ذلك الى أمر واقع .

ويرجع السبب فيما حققته بوغندا من نجاح الى انتصاتها الذى كان قد تطور فى ذلك الحين الى درجة عالية ، وكذلك الى مؤسساتها الاجتماعية السياسية . ولم يكن الشعب هناك يمتحن الزراعة والرعى وحدها ، فقد أخذت صناعاته الحرفية تنبثق لتشكلميدانا قائما بذاته تصب فيه محاولات هذا الشعب ، فأخذ أبناءه الحرفيون ينتجون سلعهم الحرفية وفاء بحاجياتهم المباشرة ، وبحاجيات القبيلة والسوق معا .



ثم جاء وقت بدأت فيه مناطق مختلفة من هذه البلاد تتخصص في انتاج أنواع معينة من المحاصيل والبضائع دون غيرها ، مما هيا لقيام المستلزمات الضرورية الممهدة للاتساع في التجارة الداخلية ، ولتطوير العلاقات السلعية النقدية . واتخذ الشعب من الودع وحدته النقدية ، وأصبح ثمن الرأس من القطعان يقدر حسب ما يعادله من القيمة السلعية ، كما تأسس في بوغندا نظام موحد للأوزان والمقاييس والمكاييل الى جانب النظام العشري في الترقيم والحساب .

ذلك يعنى أن التقسيم الاجتماعى للعمل كان قد بلغ في بوغندا درجة من التطور في ذلك العهد .

ولم تكن بوغندا هذه الا دولة اقطاعية شبيهة الى حد كبير بالدول الاقطاعية التى قامت بآسيا في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، فسادها نظام ملكية الدولة للأرض ، وتصدر حاكمها « الكاباكا » نظامها الهرمى الاقطاعى ، وكان هو المالك الأعلى للأرض وصاحب السلطان المطلق على الاراضى الموضوعة في حوزة السادة الاقطاعيين ، وعلى الاراضى التى كان الفلاحون ينتفعون بها .



ومنذ القرن الثامن عشر بدأ حكام بوغندا يقطعون الاراضى على أسس مؤقتة لرؤساء القبائل وكبار الموظفين ورجالات الحرب مشترطين الولاء العسكرى والسياسى من هؤلاء . ثم نشأ ببوغندا فى القرن التاسع عشر نظام جديد من الملكية الاقطاعية للارض يسمح بوراثةها .

وفى بوغندا التى نتحدث عنها كان السكان على ذلك العهد يتشكلون من فلاحين احرار يعيشون على ارض القبيلة خاضعين لحكم الكبار منهم . ولا ينفى ذلك أن هؤلاء الفلاحين الاحرار كانوا ملزمين بأن يدفعوا مقابل انتفاعهم للارض نقدا وعينا للدولة والكاباكا ، فوق ما كانوا يقومون به من اعمال فى اقامة المرافق العامة .

وقد شهد القرن التاسع عشر فى بوغندا نشوء مرتبة الفلاحين التابعين للسلادة الاقطاعيين ، الا ان هؤلاء الاتباع لم يكونوا مرتبطين بالارض ، بل كانت لهم الحرية فى مغادرتها ما لم يكونوا مقيدين بدين يؤدونه .

أما أسرى الحرب وأولئك المستأجرون الذين يعجزون عن الوفاء بديونهم قبل السيد الاقطاعى فقد

كانوا يتحولون الى عبيد ، الامر الذى لا يعنى ان الرق كان نظاما شائعا في بوغندا .

ذلك بالنسبة لبوغندا .

أما بونيورو واذكولى فان النظام الاقطاعى فيهما كان لا يزال آخذا في التشكل على ذلك العهد ، لكن الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هاتين الدولتين كانتا ما تزالان تحت تأثير بقايا العلاقات القبلية ، كما كانت الفروق السلالية ما تزال موضع الاعتبار ، مما جعل ممثلى المجموعة التى تتحدث باللغة النبلوتية هم الذين الذين يشكلون دائما طبقة الحكام بينما ظل فلاحو البانتو يشكلون طبقة دافعى الضرائب الاساسيين .

كل ذلك سقناه لانه يوضح لنا أن بعض الشعوب في شرق افريقيا كانت تعيش المجتمع الطبقي ، وان بعضها كان قد أشرف على المراحل الاولى لهذا التطور الطبقي .

وعلى أساس من هذه البنية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الافريقى كانت تتطور مؤسساته السياسية والقانونية والفكرية ( الايديولوجية ) .



فالدولة الاقطاعية في بوغندا وبونيورو وتورو وبوسوجا كانت هي التي تتكفل بحماية مصالح الطبقات الاقطاعية ، فتمتع حكامها بالسلطان المطلق والحقوق الكامل في اتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بحيازة الاراضي وبالضرائب والفضاء والحرب والسلام ، تساندهم في ذلك الطبقات الاقطاعية قاهرة الفلاحين .

وفي أيدي هؤلاء الحكام كان جهاز قوى للدولة ، يتألف من مجلس يشكله الاعيان وكبار المسؤولين ورجال الدين ، وهيئة أخرى من رؤساء القبائل الذين يعينهم الحكام ، وجيش ونظام قضائي .

وقد قام هذا الجهاز على أساس من المركزية المطلقة ، فالحكام أنفسهم هم الذين كانوا يعينون ولاية الاقاليم ( بوغندا كانت مقسمة الى عشر زازات ) من بين السادة الاقطاعيين ، ولم يكن هؤلاء الولاة يسألون الا امامهم .

واستمر هذا الوضع الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين احدث موبتسا الاول كاباكا يوغندا تغييرا ، فقد اخذ يختار هؤلاء الولاة من بين الاحرار الاكفاء لخشيته من النفوذ المتفاقم للسادة الاقطاعيين .

وكان هؤلاء الولاة يمارسون سلطتهم على رؤساء الوحدات الادارية الصفري . وكانوا جميعا هم الذين يشرفون على جباية الضرائب وحشد الجنود للحملات العسكرية الداخلية ، أو للدفاع من هجمات الاعداء الخارجين ، وكانوا جميعا مسئولين عن حالة الامن والطرق في مناطقهم .

ولقد كان الجيش أداة فعالة في يد الطبقة الاقطاعية تدفعه لا الى محاربة الدول المجاورة فحسب بل كذلك الى الدفاع عن امتيازات المجموعة الاجتماعية الحاكمة .

وكان هذا الجيش يتشكل من قسمين : وحدات نظامية تشكل الحرس بقيادة الحكام أنفسهم أو اللوردات الاقطاعيين ، وفرق غير نظامية تستدعى عند الحاجة في وقت الحرب أو الاضطرابات الداخلية .

ولقد كان حرس موتيسا الاول المؤلف من ٣٠٠٠ جنديا مسلحا بالاسلحة النارية ، وفي وقت من الاوقات بلغ عدد افراد الجيش غير النظامي والذين كان ممكنا حشدهم بإمر من الكاباكا ١٠٠ ألفا من الرجال . وكان لبوغندا أسطول في بحيرة فيكتوريا من ٣٠٠ قطعة في وسعها نقل ٢٠ ألفا من المحاربين .



وقد وصل الى أعماق أفريقيا الشرقية في منتصف القرن التاسع عشر مكتشفون أوروبيون ، بينهم بعض الروس تمتعوا بنظرة موضوعية ، فأناحوا بما سجلوه معلومات هامة عن الثقافات المادية والروحية التي تهيأت لهذه الشعوب ، معلومات عكست لنا بأشغالهم من الحديد والخشب والصلصال والزجاج مدى الخلق الذي تمتع به الحرفيون من أبناء هذه الشعوب . وقد دلت الملابس المصنوعة والجواهر والادوات المنزلية على السوق واحتياجاتها ، وعلى ثراء أصحابها وأوضاعهم الاجتماعية ، مما يقدم برهانا على أن شعوب أفريقيا الشرقية كانت تمضي في تطورها على نفس المنوال الذي درجت عليه كل الشعوب في أوروبا وآسيا وأمريكا . ففي هذه المناطق كانت تتم تطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية شبيهة بما تم من قبل في هذه القارات .

أذن فان لشعوب شرق أفريقيا تاريخا عريقا وثقافة مادية وروحية ، وكان بوسعها المضي في مدارج التقدم بحياتها الاقتصادية والروحية ، فقط لو أتيحت لها

الفرصة فى التطور الحر وفى اقامة العلاقات الطبيعية  
مع البلدان والشعوب الاخرى ، وما حال دون ذلك  
الا السياسة التوسعية التى انتهجتها امبرياليا بريطانيا  
والمانيا .

### الاقتسام الامبريالى

وقد تم اول غزو اجنبى لشرق افريقيا فى العصور  
الوسطى . فحينذاك اسس الاقطاعيون والتجار  
العرب ، فى القرنين السابع والثامن والعاشر سلطنتهم .  
اما اوائل الاوروبيين فقد وصلوا الى شرق افريقيا فى  
اواخر القرن الخامس عشر واوائل السادس عشر ،  
فوقعت معظم الدول العربية التى قامت على الساحل  
فريسة فى قبضة الغزاة البرتغاليين الذين كانوا تواقين  
الى دعم مستعمراتهم فى الهند بالارتكاز الى مواقع  
منيرة يقيمونها لانفسهم فى افريقيا .

وقد انزل الغزو البرتغالى آلاما لا تحصى بالسكان  
الاسليين الذين تكررت ثوراتهم ضد هؤلاء الغزاة ،  
فخاضوا بتأييد من سلطان مسقط فى الجزيرة العربية



مبارك مريرة نجحوا بعد سنوات طويلة منها في طرد  
الغزاة من مراكزهم على طول الساحل ، لكن الاقطاعيين  
والتجار العرب هم الذين جنوا ثمار هذا الانتصار .  
فلم يؤد التحرر من البرتغاليين الى التخفيف من اعباء  
النسب ، كما ظل الساحل الشرقى يتعرض للغارات  
البربرية التى شنها تجار العبيد . وكانت زينزيبار  
واحدة من اكبر أسواق العبيد فى منتصف القرن  
التاسع عشر اذ كان يمر بها فى كل سنة اكثر من عشرة  
آلاف منهم .

وفى هذا الوقت تبدى المستعمرون البريطانيون  
والفرنسيون ، الذين شحنوا ملايين العبيد من غرب  
افريقيا الى امريكا الشمالية والجنوبية طوال القرنين  
السابع عشر والثامن عشر ، تبدوا وكأنهم « أبطال »  
مناهضة تجارة العبيد فى شرق افريقيا . ولم تكن  
حملتهم هذه ضد تجارة العبيد فى حقيقة امرها الا ذريعة  
للتوغل فى شرق افريقيا ولاخضاعه .

وتنص اتفاقية مبرمة بين بريطانيا وفرنسا على  
اعتبار المحيط فى الهندي منطقة نفوذ لبريطانيا .

وفي سنة ١٨٤٠ ضغطت بريطانيا على سلطان زينزيبار حتى وافق على اقامة محمية بريطانية فوق الجزيرة تحولت فيما بعد الى رأس الجسر الذي اخضعت فيه كينيا وأوغندا .

وفي نفس الوقت اخذت الشعوب الافريقية المستاءة من غارات تجار العبيد تحشد قواها ، فلاقى هؤلاء التجار مقاومة هائلة من شعب نيامويزي سكان المنطقة التي عرفت فيما بعد بتنجانيقا . هذه المقاومة قادها رئيسا هذا الشعب مانواسيرا وميرامبو اللذان هاجما بفرقهما قوافل العبيد فحرروا الاسرى ممن كانوا يساقون الى العبودية . وفي سنة ١٨٧٠ تمكن ميرامبو من الاستيلاء على تابورا - القاعدة الاساسية لتجارة العبيد ثم ما لبث ان اقام في مجرى نضاله ضد هذه التجارة دولة نيامويزي ، فاصبحت حاجزا منيعا في وجه هذه التجارة ، مما حدا بسلطان زينزيبار الى شن هجوم عنيف لتدمير هذه الدولة انتهى بالفشل الذريع . لكن بموت ميرامبو بدأت هذه الدولة تتداعى لتنهار نهائيا في آخر الامر .

ولقد انزلت تجارة الرقيق هذه اضرارا فادحة



بتطور شعوب المنطقة ، فهي المسئولة بما تهيئه ،  
وبتجريد مناطق كاملة من سكانها ، عن عرقلة هذا  
التطور ، وهي المسئولة كذلك عن مفاجمة النزاعات  
القبلية فأعاقت وحدتها الضرورية ضد الخطر المعلق  
فوق الرؤوس من جانب امبرياليى بريطانيا والمانيا .

ولقد كانت بريطانيا العظمى والمانيا المتنافسان  
الاساسيان فى النزاع على السلطة فى شرق افريقيا .

اففى سنة ١٨٨٤ نزلت فى زينزيبار بعثة استكشاف  
المانية بقيادة كارل بترز ، هدفها ضم المناطق  
الداخلية . وقد استخدم كارل بترز كل وعيد ورشوة  
وخداع ليفرض على رؤساء القبائل فى منطقة تانزانيا  
الحالية معاهدة حماية ألمانية . وفى الحالات التى فشلت  
فِىها الرشوة كان الامبرياليون الالمان يلجأون الى  
السلاح . ولذلك شنوا الحرب على شعب الواهيى  
وغيره من القبائل فى الفترة من ١٨٩١ الى ١٨٩٨ ،  
فنجحوا فى أواخر القرن من الاستيلاء على قطاع كبير  
من شرق افريقيا .

ولقد كانت عملياتهم الناجحة هذه مصدر قلق

شديد عند منافسيهم البريطانيين الذين كانوا قد أعدوا خططهم لإنشاء سلسلة من الممتلكات البريطانية تبدأ من القاهرة وتنتهى فى الكيبيتاون ، فأوفدوا بسرعة الى المنطقة بعثة استكشاف بقيادة هارى جونستون كانت تهدف أساسا شأن بعثة پيترز الى فرض سكره الاسترقاق على رؤساء كينيا .

ثم توصل الامبريالون البريطانيون والالمان فى نوفمبر ١٨٨٦ الى اتفاقية قسمت بمقتضاها « مناطق النفوذ » . وبموجبها استولى البريطانيون على كينيا التى عرفت فيما بعد بمحمية شرق أفريقيا البريطانية، بينما وضع الالمان ايديهم على تانجانيقا واعادوا تسميتها بشرق أفريقيا الالمانية .

وقد استبعدت هذه الاتفاقية كل الاراضى الواقعة غربى بحيرة فكتوريا من مناطق النفوذ ، فتحولت هذه الاراضى لما لها من أهمية استراتيجية واقتصادية فائقة الى مسرح للنزاع العنيف بين بريطانيا ومانيا وفرنسا .

فقد سعت كل واحدة منها جاهدة الى الاستيلاء



على مساقط النيل الأبيض ، للسيطرة من بعد على وادى النيل .

وبذلك أصبحت بوغندا محور التنافس الامبريالى، لان النجاح فى الاستيلاء عليها كان يعنى الاستحواذ على مفناح الموقف لكل المناطق الواقعة الى شمال وغرب بحيرة فيكتوريا .

وحسنت هذه المشكلة نهائيا فى سنة ١٨٩٠ بتوقيع اتفاقية امبريالية جديدة تنازلت بريطانيا بموجبها لالمانيا على هلمجولاند ، كما تنازلت المانيا لبريطانيا عن زينزيبار ، معترفة بالحكم البريطانى فى المناطق التى شملتها فيما بعد محمية اوغندا البريطانية .

وهكذا اتم الامبرياليون فيما بينهم اقتسام منطقة شرق افريقيا .

### **كفاح الشعوب الافريقية ضد الامبريالية**

وفى هذا الاقتسام لم يكن الامبرياليون الالمان والبريطانيون يراعون رغبات سادة المنطقة الحقيقيين ،

فهبّت الشغوب في كينيا وتنجانيقا وأوغندا تناهض هذه الاتفاقيات الامبريالية ، وتخوض مقاومة عنيدة ضد الغزاة مما أثبت أن توقيع الاتفاقيات كان أمرا أسهل بكثير على لندن وبرلين من نجاحهما في تدعيم سلطتهما الحقيقية في شرق أفريقيا .

ولجأ البريطانيون ، وقد وضعوا في اعتبارهم كل الظروف المتغيرة ، الى تعزيز حكمهم . ولأن دولتي بوغندا وبونيورو كانتا أقوى من انتزاعهما عن طريق هجوم مباشر ، فقد لجأوا - تمكينا لانفسهم من غزو أوغندا - الى اشعال نار المنازعات الداخلية .

أما بوغندا فقد استخدموا معها وسائل مغايرة تماما . وكانت الارساليات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستنتية هي التي قامت ، بتدبير وتعضيد من الشركة الامبريالية البريطانية لشرق أفريقيا ، باثارة الحروب الدينية في بوغندا . وتحول الصليب بذلك الى أداة لاغتصاب الدول الافريقية .

كانت الارساليات البروتستنتية تعمل لمصلحة



الامبرياليين البريطانيين ، بينما دافعت الارساليات الكاثوليكية عن مصالح خصومهم الفرنسيين .

والسيطرة على بوغندا اثارَت بريطانيا البروتستانت الافريقيين ضد مواطنيهم من الكاثوليك ، فاندلعت الحرب بين الاخوة ثلاث سنوات تقريبا ( من ١٨٨٨ الى ١٨٩٠ ) منتهية الى نهب المناطق وتجريدها من سكانها . واصبحت بوغندا التي كانت ذات يوم دولة قوية ، مخربة عاجزة عن مواجهة خطر الاسترقاق الاستعماري .

وقد بذل الكاباكا الشاب موانجا مع قلة خبرته كل ما في توفقه لانقاذ بلاده من الامبرياليين ، لكن السادة الاقطاعيين الذين لم يهتموا مطلقا بامتيازاتهم الخاصة قد خانوه ، كما انه لم ينجح في الحصول على مساعدة من ألمانيا في كفاحه ضد بريطانيا . وعلى كل فان السيطرة الألمانية لم تكن لتفضل السيطرة البريطانية .

وفي سنة ١٨٩٠ استخدم الكابتن ف ، د . لوجارد

— من الشركة الامبريالية البريطانية لشرق أفريقيا —  
قوة السلاح لفرض الحماية على وطن ماوانجا .

وربما بدا لنا من هذه التطورات ان الاستيلاء على  
بوغندا قد وضع في أيدي الامبرياليين مفتاح الموقف  
ليخضعوا المناطق المجاورة بسرعة ، لكن سريعا ما خابت  
آمالهم فمئيت كل محاولاتهم لاختضاع بونيورو بالفشل  
نتيجة حرب العصابات النشطة التي خاضها الشعب  
بقيادة حاكمه الشجاع موكاما كاباليجا من ١٨٩٠ الى  
١٨٩٩ ، وجدير بالذكر ان الكاباكا موانجا ومجموعة من  
انصاره حققوا بهذه الحرب في عام ١٨٩٧ .

ووجد الامبرياليون البريطانيون قهر هذه المقاومة  
امرا عسيرا برغم المساندة التي لاقوها من السادة  
الاقطاعيين البوغنديين والفرق التي اتاحوها لهم مقابل  
نصف بوريثورو .

وبالاستناد الى مساعدات هؤلاء الاقطاعيين تمكن  
البريطانيون كذلك من اخضاع شعوب الاتيسو ،  
والباجيسو ، والباكيدى ، والبوسوجا واللانجى .  
وانتهوا الى الاستيلاء الكامل على اوغندا مستغلين فرقة



الصفوف التي دبت في بوغندا ، وخيانة السادة  
الاقطاعيين ، وافتقاد الشعوب الافريقية الى الوحدة .

وقد استمر هؤلاء الاقطاعيون ، في بوغندا ، كما  
كان حالهم في انكولى وبوينسورو وتورو يسساندون  
الامبرياليين الى آخر يوم من أيام الحماية في محاربة  
الوطنيين الحقيقيين وتقسيم واضعاف الحركة المعادية  
للاستعمار في اوغندا .

وقد لاقى الامبرياليون مقاومة عظيمة في المنطقة  
التي تشكل تانزانيا الحالية .

وفيها كان سلطان زينزيبار قد وافق في ١٨٨٨ بعد  
ضغط شديد من امبرياليي ألمانيا على تأجير المناطق  
الساحلية ( بما فيها ميناء دار السلام ، وپانجانى )  
لفترة تمتد خمسين سنة ، ومالئث أن باع الجزر كلها  
للألمان في سنة ١٨٩٠ بأربعة مليون ماركا .

واسرعت السلطات الاستعمارية بعد استئجار  
الساحل مباشرة تفرض على الشعب نظام ضرائبها النقدي

فما أحنق السكان الأصليين والمغرب فثاروا بقيادة  
بوشيرى بن سالم الحارثى ، ومكواوا رئيس شعب  
الهيهى .

وما أن حل شهر مايو ١٨٨٩ حتى كانت المناطق  
الساحلية كلها فيما عدا دار السلام وباجا مويو فى  
قبضة الثوار .

وعرض الامبرياليون الالمان على بوشيرى أن يتقلد  
منصب الحاكم لاحدى المناطق بمرتب كبير فرفض  
العرض واستمر فى قيادة الثورة .

وعلى الرغم من التنافس الذى كان قائما بين بريطانيا  
والمانيا وفرنسا فى سبيل المنطقة ، فسريرا ما توصل  
الامبرياليون الى التفاهم ، ذلك انهم وجدوا انهم  
مواجهون بمهمة مشتركة هى كبت الحركة العامة  
المعادية للاستعمار ، اذ كانت حركة بوشيرى قد اقترنت  
فى نفس الوقت بالحركة المهدية فى السودان ، مما هدد  
بتصاعد هبة ثورية عامة ضد الامبريالية على نطاق كل  
الشعوب فى شرق افريقيا . هنا عجلت بريطانيا وفرنسا  
والبرتغال بارسال نجداتها الى الالمان .



وقد اعتمدت ألمانيا لكبت هذه الهبة الثورية حوالى  
العشرة من ملايين الماركات ، كما أرسلت الفرق التأديبية  
مسلحة بالمدافع والبنادق الاوتوماتيكية .

وانتصرت ألمانيا انتصارا مرده الاسلحة الحديثة  
وافتقار الشعوب الافريقية الى الوحدة ، فعلى العكس  
من الدور النشط الذى لعبته فى هذه الهبة شعوب  
السواهيلى واليهي وياو والعرب ، لم تحرك الشعوب  
الآخري فى المنطقة ساكنا لنجدتها .

وفى سنة ١٨٨٩ سلمت الخيانة رأس بوشيرى  
للألمان فأعدموه .

وهل ... ؟

كلا فقد هبت شعوب الشاجا واليهي ونيامويزى  
وغيرها توجه سلسلة من الضربات الجسيمة الى المحتلين  
الألمان .

وللحفاظ على حكمهم أغرق الامبرياليون الألمان هذه  
البلاد بالفرق العسكرية الكبيرة فى السنوات من ١٨٩١  
الى ١٩٠٠ .

ولكنهم لم ينجحوا على الرغم من كل ذلك في تعزيز حكمهم إلا بعد ١٥ سنة من الدم والحديد .

### ذلك هو التاريخ

وهو يتبت على وجه اليقين أن امبرباليى بريطانيا والمانيا لم يأتوا الى المنطقة الا غزاة قاهرين واعداء للشعوب الافريقية ، متبعين فى كل ذلك سياسة « فرق تسد » مستخدمين الاكاذيب عمدا ، لائذين فى سبيل قهر السكان الاصليين ، بالقوة المسلحة .

كما يثبت هذا التاريخ أيضا أن شعوب المنطقة واجبت الامبرباليين بمقاومة عنيدة ، وان الفوز الامبريالى هو المسئول عن الاخلال الذى طرأ على تطورها الطبيعى .

### الاسترقاق الاستعماري

وكثيرا ما يزعم الامبرياليون فى بريطانيا والمانيا أنهم لم يأتوا الى منطقة شرق افريقيا الا للقضاء على تجارة العبيد . والذى فعلوه بحق هو انزال شر أسوأ

من هذه التجارة بالشعوب الافريقية ، فقد أحكموا  
الاسترقاق الاستعماري على رقابها .

ولقد كان الجشع الى أسواق عريضة للاحتكارات  
البريطانية والالمانية ، ومصادر جديدة للمواد الخام ،  
ومجالات جزيلة الربح للاستثمارات الرأسمالية هو  
القوة الدافعة فيما قام به الامبرياليون من ضم  
والحاق في شرق افريقيا ، فان السلطات الاستعمارية  
البريطانية والالمانية لم تتصرف أبدا الا وفق شعار  
واحد :

« الأرباح ثم فائض الأرباح » للرأسماليين الاوربيين

فقد حرموا شعوب المنطقة من كل حق سياسي أو  
قانوني وأخضعوها للاستغلال الوحشي والقهر العنصري  
وراحوا يصدرون المواد الخام والاغذية من المنطقة الى  
بلادهم دون أن يدفعوا الا زهد الاسعار .

ولم يكن للادارة الاستعمارية المباشرة ( كما كان  
الحال في المستعمرات الالمانية ) وغير المباشرة في  
المستعمرات البريطانية من شغل شاغل الا كبت أدنى



محاولة لمقاومة القهر الاوروبى ، وتهيئة أحسن الظروف  
للرأسماليين البريطانيين والالمان لنهب الثروات القومية  
فى المنطقة واستغلال سكانها .

وقد أدت الاتفاقيات التى وقعتها بريطانيا -  
برغندا وانكولى وتورو ، وفيما بعد مع بونيورو الى  
حرمان هذه الدول الافريقية من سيادتها واستقلالها ،  
مع حقوق وهمية فى ادارة الشؤون الداخلية .

كما أصبحت « الادارة غير المباشرة » التى  
ابتدعها البريطانيون الا وسيلتهم لتأمين حكمهم هنا .  
وتشكلت المؤسسات الحكومية التقليدية هناك بحيث  
تخدم مصالحهم . وساهم السادة الاقطاعيون ورؤساء  
القبائل بجشعهم فى ابقاء الشعب فى القيود .

وقد ارتكزت « الادارة غير المباشرة » على أساس  
من المبدأ الامبريالى المجرب « فرق تسد » .

وقد وضع الامبرياليون نصب أعينهم منذ البداية  
تحويل مستعمراتهم فى شرق افريقيا الى مواطن للانتاج

الزراعى ، الامر الذى كان لا يمكن أن يتم الا اذا  
ما انتقلت اراضى القبائل الى ايدى المستوطنين .

وذلك بالدقة هو ما اتمه الامبرياليون .

وفى سنة ١٨٩٥ اصدر الالمان اعلانا يقضى بتحويل  
كل الاراضى فى المنطقة التى يستعمرونها الى ممتلكات  
التاج الالمانى ، وأعقبهم البريطانيون فيما بعد بتدابير  
مماثلة فى مستعمراتهم بأوغندا ( فيما عدا اراضى المايلو )  
فى سنة ١٩٠٢ ، وشرق افريقيا البريطانية ( كينيا ) فى  
سنة ١٩١٥ .

وسن الامبرياليون فى مجافاة تامة لمصالح الشعوب  
الافريقية قوانين وضعت الأسس اللازمة لهم لاغتصاب  
الأراضى بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ .

ولم يقنع المستوطنون بالأراضى التى منحوها ، بل  
سعوا فوق ذلك وطالبوا بتمليكهم الأراضى الخصبة  
الواقعة فى مناطق معتدلة المناخ ملكية خاصة ، فتحولت  
بتحقيق ذلك اراضى التانجا وكليمينجارو ووادى نهر  
الرفت فى كينيا والأراضى المرتفعة الى « موطن للرجل  
الأبيض » .

ولم تشرق شمس ١٩١٤ الا وكان المستوطنون  
الألمان قد امتلكوا ما يزيد عن ٣٥٠٠ ميلا مربعا من  
الأراضي الخصبة ، في نفس الوقت الذي اتم البريطانيون  
فيه نزع ملكية الأراضي على نطاق أوسع في محمياتهم  
كينيا .

وعرفت هذه المحمية حينذاك باسم « حديقة  
الخضروات » في بيت اللورد .

فقد وضع الايرل أوف بورتسموث يده على مناطق  
شاسعة ( ٣٥٠ ألف ايكرا (١) ) ، واللورد ديلامير على  
١٠٠ ألف ايكرا ، واللورد فرانسيس سكوت وغيره على  
مساحات أخرى شاسعة .

وكانت وسيلتهم في ذلك هي استئجار هذه  
المساحات ٩٩ سنة ، أصبحت ٩٩٩ سنة بداية من  
١٩١٥ ، مقابل أموال زهيدة للغاية .

فاللورد ديلامير مثلا لم يكن يدفع سنويا مقابل كل  
هذه المساحات التي تبلغ ١٠٠ ألف ايكرا الا ٢٠٠ جنيها  
استرلينا .

---

(١) مقياس انجليزى للأرض أصغر من الفدان بقليل ( المترجم



ولم يقنع فخامته بذلك ، اذ كان يعتبر هذا المبلغ حملا ثقيلا عليه ، فقسم اراضيه الى شرائح اعطاها لمستأجرين يهيئون له دخلا يربو على ٢٠٠ ألف جنيه استرليني في كل سنة .

وفي ١٩٠٣ كانت لمستوطنى هذه المحمية ١٠٠ مستعمرة . ثم قامت السلطات البريطانية في ١٩٠٤ باستدعاء مستوطنين جدد من جنوب افريقيا وبشروط مجزلة للغاية . فعلى سبيل المثال منح كل مستوطن من هؤلاء في وادى نهر الرفت ٦٤٠ ايكرا من الاراضى الزراعية بالاضافة الى ٥٠٠٠ ايكرا من المراعى ، دونما اى ايجار بل وخالصة من الضرائب .

وبالطبع لم تهتم السلطات البريطانية وهى تؤجر هذه الاراضى اذنى اهتمام بمصالح مئات الالوف من العائلات الافريقية التى كانت تعيش على زراعتها ، بل وقد لجأت هذه السلطات ، بطرد هؤلاء الافريقيين من اراضى اسلافهم الى المعازل الافريقية التى اقامت اول واحد منها في ١٩٠٦ . وحينذاك لم تكن هذه المعازل بحدود مرسومة واستمرت كذلك حتى عام ١٩٢٦ ، على امل انتزاع اراض جديدة منها للمستوطنين .

وعلى كل فان نهب الاراضى لم يبدأ الا قبيل

الحرب العالمية الاولى مباشرة ، ليصل الى ذروته بعد هذه الحرب .

نفي سنة ١٩١٥ أصدرت هذه السلطات مرسوما تعلن به ان كل اراضى هذه المحمية من ممتلكات التاج البريطانى ، مع تحويل الافريقيين الى مجرد مستأجرين .

وراحت اراضى شاسعة فى أوغندا التى حول ٩٠٪ منها الى ملكية التاج تنتظر مقدم المستوطنين الاوربيين بل وقد داعبت الامبرياليين حينذاك فكرة اقامة وطن لليهود او اسرائيل الافريقية هناك .

وكانت محمية أوغندا بعيدة عن الموانىء وفقرية فى وسائل النقل المصرية مما جعلها مشروعا غير مجز ، فلجأ الامبرياليون الى التحايل فى استغلال السكان الافريقيين . ولذلك تجدهم وقد اتخذوا من اقتصاديات الفلاحين الافريقيين الصغيرة وحدهم الانتاجية الاساسية فى الزراعة ، عوضا عن المزارع الاوروبية الشاسعة ، واخذ المستوطنون يتعسفون فى اجبار الافريقيين على زراعة القطن والبن يتساعونها منهم بأسعار بخسة للغاية . فانه لم يكن ممكنا لهم تحويل

الأراضي وحدها ، دون امكانيات استغلال الأيدي العاملة الرخيصة ، الى مشروع رأسمالي يدر الربح ، الأمر الذي واجه المستعمرين بمشكلة العثور على وسائل يجبرون الافريقيين بها على العمل ، فقد لاحظوا أن الافريقيين حتى بعد أن حرّموا من أجود الأراضي كانوا يعزفون عن العمل في المزارع والمشاريع الزراعية الأوروبية من تلقاء أنفسهم .

وقد حل الامبرياليون هذه المشكلة عن طريق فرض الضرائب النقدية على الافريقيين الذين أجبروا في المستعمرات البريطانية مثلا على دفع ثلاث روبيات عن كل كوخ ، وخراج رأس يصل الى ٥ روبيات . ورغم ضآلة هذه الضرائب فإنها كانت كافية لدفع الفلاحين الى البحث عن أى عمل يقتضون به هذه المبالغ . ولكن هذا النظام الضرائبي نفسه لم يهيء للرأسماليين الاوروبيين ما كانوا في حاجة اليه من الأيدي العاملة . والسبب هو أن الافريقى كان كثيرا ما يعود الى قريته بعد أن يكتسب مبلغا معينا يكفيه من الوفاء بالضرائب ، ومن شراء بعض السلع ، كما أن الافريقيين في المناطق المنتجة للمحاصيل الزراعية الصالحة للتصدير كانوا يبيعون محاصيلهم نقدا .

وبذلك وجد المستعمرون أنفسهم في حاجة الى



وسيلة استغلالية جديدة ، توصلوا اليها بفرض نظام  
بربرى للسخرة كان في حقيقة أمره نوعا جديدا من  
الرق . وباتباع هذه الوسيلة يكون الامبرياليون قد  
احلوا السخرة محل الطلب والعرض في مجال الأيدي  
العاملة .

وفي سنة ١٩٠٨ بدأ بيل حاكم أوغندا ، والذي  
يطيب للدعاة الامبرياليين تقديمه في صورة « صديق »  
للافريقيين في تطبيق نظامه المعروف باسم كازانفو .  
وبه يلزم كل افريقي بالغ بالعمل دون أجر ثلاثين يوما  
في السنة مما أتاح للسلطات الاستعمارية والرأسمالية  
الاوروبية فيضا شهريا من العاملين بدون أجر وصل  
الى ٢٠ ألفا . وقد وجد بعض رجال الأعمال في هذا  
القانون وسيلة مجزية للقابة فبدلوا كل ما في طوقهم  
لإبقائه ساريا حتى عام ١٩٢١ . أما كينيا فكان قد  
صدر بها في عام ١٩١٠ قانون «مبتل» منح السلطات حق  
تشغيل الافريقيين لفترات غير محددة .

كما لجأت السلطات الاستعمارية الألمانية الى نفس  
النظام في مستعمراتهم في شرق افريقيا حتى أنها  
لنجد أن ٩٢ ألفا من بين ١٧٠ ألفا هم مجموع القوى  
العاملة هناك كانوا يعملون في سنة ١٩١٣ فترات تتراوح

بين ١٩٠٠ ، ٢٤٠٠ يوما في كل سنة دون أجر في مزارع  
الألمان .

هؤلاء كانوا يعملون ويعيشون في ظروف قاسية ،  
ولا يعاملون الا معاملة العبيد ، فانحدر الكدح المتصل  
التاصم للظهور وسوء التغذية بآلاف الافريقيين الى  
القبر . وبذلك حرمت مختلف القرى من قواها العاملة  
الأساسية لفترات طويلة من الزمن مما أنزل بها الدمار  
والافلاس الكامل .

وكان استخدام السخرة شائعا بشكل خاص في  
بناء السكك الحديدية والطرق العامة . وعن طريقها  
أقامت ألمانيا ما يزيد عن ١٦٠٠ كيلو مترا ، وبريطانيا  
زهراء الألف كيلو مترا قبيل الحرب العالمية الأولى  
كما شيدتا آلاف الكيلو مترات من الطرق العامة تيسيرا  
للمواصل الى مناطق انتاج المحاصيل التصديرية ، وهي  
نفس الطرق التي تدفقت من خلالها الى خارج البلاد  
ثروات شرق افريقيا الزراعية والمعدنية .

وبذلك تكون هذه المنطقة قد بدأت حتى من أيام  
سبقت الحرب العالمية الأولى تمت البلدان الرأسمالية  
بالمواد الأولية الثمينة .

وعلى هذا الأساس بدأ إنتاج السيسال فى شرق  
افريقيا الألمانية منذ عام ١٨٩٢ ، وتمكنت ألمانيا فى عام  
١٩١٢ من تصدير ما قيمته ٧٥ مليون ماركا من  
السيسال ، ومليونان من البن ، ٢١ مليوناً من القطن،  
٨٤ مليوناً من المطاط .

وفى نفس الوقت كانت أوغندا آخذة فى التحول  
الى مزرعة كبرى للقطن ، وارتفع انتاجها منه من ٥٤  
بالة فى عام ١٩٠٥ الى ٣٢٥٠٠ بالة فى سنة ١٩١٥ .

ولذلك بدأ الراسماليون الأوربيون يقيمون محالج  
للقطن هناك . فبدأ أول محالج عملياته الانتاجية فى سنة  
١٩٠٦ ، ليصل عددها الى ٤٢ فى سنة ١٩١٨ .

وبهذا كان قد وضع حتى من قبل الحرب العالمية  
الأولى بزم من طويل أساس عريض لنهب الثروات  
الطبيعية ولأبشع أنواع الاستغلال التى حلت بشعوب  
المنطقة .

وكانت سياسة الإمبرياليين حيال هذه الشعوب  
قائمة على أساس الأخذ دون أى عطاء .



## رسل الحضارة الامبرياليون

ولم يقم الامبرياليون الالمان او البريطانيون باتفاق ملزم واحد على تعليم الافريقيين فيما قبل الحرب العالمية الأولى - ، فقد جعلوا التعليم مهمة الارساليات التبشيرية التي اعتمدت مدارسها اعتمادا كلياً على الصدقات ، وقد كان التعليم في هذه المدارس وقفاً على دراسة الانجيل دون الاهتمام بأي نوع من التعليم يزود الافريقيين بالمعارف الضرورية التي توقفهم على التطورات الطبيعية والاجتماعية .

هذه الارساليات كانت تعتبر مجرد تحويل الافريقيين الى المسيحية وتدريب شرائح صغيرة منهم على اداء اعمال لا تحتاج الى دراية كبيرة مهمتها الوحيدة فراحت مدارسها تخرج الكتبة والمترجمين لادنى وظائف الادارة الاستعمارية .

ولم تقم أية مراكز للعلاج في أى من ممتلكات بريطانيا أو ألمانيا فحرم الافريقيون حتى من الاسعافات الأولية . ولم يسمع الناس هناك أبداً بمراكز الوقاية من الأمراض . والنتيجة أن مات بمرض النوم ٢٠ ألفاً ونيفاً من الأوغنديين وحدهم في الفترة من ١٨٩٦ الى ١٩٠٦ .

أضف الى ذلك ان الأوربيين هم الذين نقلوا معهم الى المنطقة ولأول مرة الأمراض التناسلية والسرطان . الخ .

وتكفل المعدل المرتفع للوفيات بحصد الآلاف والهبوط بعدد السكان .

تلك اذن هي طبيعة « الحضارة » التي جلبها الامبرياليون معهم الى شرق افريقيا .

### الحركة المعادية للاستعمار في خطواتها الأولى

ولم تنهون شعوب شرق افريقيا مطالقا مع الحكم الأجنبي ، ولقد كان نهب الاراضي والسخرة والضرائب والقهر القومي والسياسي من العوامل التي استشارت هذه الشعوب الى الكفاح النشيط ضد الامبرياليين .

ففي ١٩٠٥ اندلعت هبة فلاحية في شرق افريقيا الالمانية نتيجة رفع الضرائب ونطبق اصلاح نقدي هبط بقيمة النقود المتداولة حينذاك . ولقد كانت لهذه الهبة المعروفة بتمرد الماسي ماسي ، علاوة على ذلك طبيعتها الدينية ، فقد كان عبد الله مايندا أحد القادة

في هذه الهبة وأنباعه يشيعون أن في وسع قطرات من الماء تجلب من بثر مقدسة معينة تجريد الأسلحة الألمانية من فعاليتها ، بل وتحويل الرصاصات الألمانية إلى ماء إذا ما خلطت هذه القطرات بالقمح والذرة .

وفد اندلعت هذه الهبة في أغسطس عام ١٩٠٥ في إحدى مزارع كيباتا حيث سادت السخرة ، ثم انتشرت كما تنتشر النار في الهشيم إلى الممتلكات الألمانية الوسطى والجنوبية ، ونجح الثوار في تحطيم عديد من الحصون العسكرية وفي الاستيلاء على مزارع المستوطنين الألمان وفي طرد الموظفين ورجال الإرساليات التبشيرية .

وفقدت السلطات الاستعمارية سيطرتها على قطاع كبير من البلاد ، لكن استنجد الحاكم ببرلين إلى إرسال مدمرتين إلى دار السلام بالإضافة إلى فرقة كاملة مسلحة لتأديب السكان . وعلى الرغم من ذلك ومن أسلحتهم العتيقة وافتقارهم إلى أية مساعدة من سكان الأقاليم الشمالية والغربية من البلاد واصل الثوار نضالهم البطولي زهاء العامين .

فلجأ الألمان إلى النيران يشعلونها في القرى والمحاصيل وقطعان الماشية . وبلغ عدد الذين لاقوا



حتفهم اكثر من ١٢٠ الف افريقيا ، واجتثت قبائل  
برمتها من الوجود ، كما لم يعفوا النساء او الأطفال من  
هذه المجازر .

وقد استاء الفلاحين في بوغندا ( باوغندا ) نتيجة  
حرمان المستوطنين لهم من اراضيهم القبلية ، وتحويلها  
الى السادة الاقطاعيين ، بعد ان حرمت اتفاقية عام  
١٩٠٠ الخاصة بأوغندا على فلاحى بوغندا حقوقهم  
الطبيعية فى الارض محسولة اياهم الى مجرد  
مستأجرين . وقد أحس الامبرياليون البريطانيون  
شان الالمان بالقلق الشديد من هذا الاستياء الذى لم  
يكن قد تطور قبل الحرب العالمية الاولى الى هبة  
منظمة . لكن ما من سنة مرت بالبلاد دون تمرد يندلع  
فى هذا الركن او ذاك من البلاد ، حتى أن الفرق  
الافريقية من الحرس الملكى التى جهزتها بريطانيا هناك  
لكبت الحركات المعادية للاستعمار كانت تجد نفسها  
دائما تزحف بشكل متصل لقهر شعوب أوغندا ،  
ومحمية شرق افريقيا البريطانية والسودان . الخ .

## الحرب العالمية الأولى

وفى غضون الحرب العالمية الاولى تحولت هذه  
المنطقة الى مسرح تدور فوقه الصدامات الوحشية ،

الاستعمارية سلسلة من التدابير هي المعروفة عند  
الافريقيين باسم « قوانين العمل الشريرة » ، اذ  
اصدرت هذه السلطات في عام ١٩١٥ مرسوما يلزم كل  
افريقي بلغ السادسة عشر من عمره بتسجيل نفسه ،  
رامية بذلك الى فرض مزيد من الضرائب على السكان  
كما سنوا في سنة ١٩١٦ مرسوما نفذ به ما يسمى  
« بنظام وضع اليد » ، وبمقتضاه أصبح من حق  
المزارع الاوروبى ان يقطع افريقيا يعيش خارج المعزل  
شريحة أرض يزرعها مقابل أن يعمل في أرضه دون أجر  
من ١٨٠ الى ١٤٠ يوما في كل سنة . وبهذا أتيح  
للمستوطنين فيض دائم ومجاني من الايدي العاملة .

كما أدت الحرب العالمية الى تعزيز مراكز الامبريالية  
البريطانية في شرق افريقيا فقد أصدر مؤتمر الصلح في  
فرساي عام ١٩١٩ مرسوما يمنح شرق افريقيا الالمانية  
لبريطانيا . وفي سنة ١٩٢٢ منحت عصبة الامم  
للامبرياليين البريطانيين حق الانتداب على المستعمرات  
الالمانية السابقة التي عرفت بعد ذلك باسم تنجانيقا ،  
وتحققت بذلك اخيرا لبريطانيا أحلامها في اقامة سلسلة  
من المستعمرات تمتد من القاهرة الى كاب تون .  
وقد لجأ الجانبان الامبرياليان : البريطانى والالمانى الى  
اجبار الافريقيين على الوقوف بجانب كل منهما دفاعا

عن مصالح الاحتكارات الأجنبية ، فعشدا عشرات  
الآلاف من أبناء شرق إفريقيا الألمانية ومحمية شرق  
إفريقيا البريطانية وأوغندا ضمن جيوشهم أو في كتائب  
العمل ، وقد لاقى آلاف عديدة من الأفريقيين حتفهم  
دفاعا عن مصالح أقطاب المال والصناعة الألمان  
والبريطانيين .

وعانى سكان شرق إفريقيا الألمانية خسائر فادحة  
من العمليات الحربية التي جرت فوق أراضيهم . ان  
لجنة أرميسبي - جور التي شكلت في عام ١٩٢٤  
للتحقيق في أموال هذه البلاد قدمت الدليل على ذلك  
حين انتهت من دراساتها الى انه ما من منطقة إفريقية  
عانت الخراب من جراء الحرب العالمية العظمى مثلما  
عانت تنجانيقا ، فقد جرت فوق أراضيها معارك حربية  
متصلة لأربعة سنوات كاملة ادت الى خسائر جسيمة  
وفادحة في ارواح السكان وممتلكاتهم .

بل وقد عانى الأفريقيون خلال هذه الحرب مزيدا  
من القهر والاستغلال يفوق ما كانوا يعانونه قبلها ، ففي  
محمية شرق إفريقيا البريطانية مثلا اتخذت السلطات





## الفصل الثاني

### حركة التحرر الوطني بين الحربين العالميتين

#### مضاعفة الاستغلال الاقتصادي

قبل الحرب العالمية الاولى بزمن طويل كان قد وضع الاساس « لتطوير » شرق افريقيا ، وبالارتكاز على هذا الاساس بدأ الامبرياليون فيما بعد الحرب يفرضون نظاما لتكثيف الاستغلال الاقتصادي . ولم تتغير سياستهم واساليبهم في ذلك ، فتوغت سككهم الحديدية وطرقهم العامة الى اعماق القارة ، وراحت رؤوس الاموال الاوروبية تتدفق لاستغلال مناطق جديدة ومجموعات جديدة من الافريقيين . وفي سنة ١٩٢٨ وصلت سكك حديد اوغندا الى جينجا ، لتصل الى كامبالا في سنة ١٩٣١ ، كما امتدت شبكة من الطرق العامة لتصل بين محطات السكك الحديدية الاساسية والمنتجين الاساسيين للقطن والبن والسيسال والبيريثروم ، مستنزفة بذلك المواد الاولى الثمينة والمنتجات الغذائية من داخل البلاد عبر ميناء ممبسا .

وأخذت شرق افريقيا تتحول الى مزرعة واسعة  
للمحاصيل التصديرية .

فزادت مساحات الارض المنزرعة قطناً في أوغندا  
تسعة أضعاف من ١٤٠ ألفاً الى ٢٧٠٠٠٠ رايكرا في  
الفترة من ١٩١٤ الى ١٩٣٩ ، حتى أن أوغندا تشغل  
الآن المكانة الثانية بين مستعمرات بريطانيا في انتاج  
القطن . كما أدخلت زراعة البن في المحمية بعد الحرب  
العالمية الاولى لتصل مساحتها في سنة ١٩٣٩ الى ٥٠  
ألف ايكرا . ومرت تنجانيقا بنفس الظروف ، فتصل  
انتاجها من السيسال من ٤ الى ٥ مرات ، والبن ١٧  
مرة ، والفل السوداني ٩ مرات ، والقطن مرتين في  
الفترة من ١٩١٣ الى ١٩٣٨ . وفي كينيا ارتفعت زراعة  
السيسال من ٣٧ ألف ايكرا في ١٩٢٢ الى ٩٢ ألف ايكرا  
في سنة ١٩٢٨ والبن من ٤٣ ألف ايكرا في ١٩٢٢ الى  
٨٠ ألفاً في عام ١٩٢٩ .

ولقد كانت مصالح الرأسمالية الاحتكارية في الوطن  
الام هي التي توجه الحياة الاقتصادية في مستعمرات  
شرق افريقيا ، فأصبحت المحاصيل التصديرية انتاجها  
الاقتصادي الاساسي ، وهي المحاصيل التي تعتمد  
أسعارها اعتماداً كلياً على تقلبات السوق العالمية مما

غرضها لقدر هائل من عدم الاستقرار والثبات في ظل التهديد الدائم لتدهور الاسعار ، والنتيجة هي تعرض اقتصاديات شرق افريقيا لأزميتين اقتصاديتين قاسيتين .

ففي عامي ١٩٢٠ ، ١٩٢١ انتهى الـرـواج الذي أعقب الحرب الى تدهور مروع في أسعار المحاصيل التصديرية . وهنا أخذت السلطات الاستعمارية تستخدم كل الوسائل لحماية المستوطنين والملاك الأوروبيين ، بنقل أعباء الأزمة الى الأفريقيين . وكان سكان كينيا هم الذين أصيبوا بشكل خاص بأفدح الخسائر .

وحالت السلطات بين السكان الأفريقيين وبين زراعة المحاصيل التصديرية مثل البن والسيسال ، بهدف حماية ملاك الأرض والمزارعين الأوروبيين من أية منافسة من جانب الفلاحين الأفريقيين ، كما رفعت هذه السلطات أيام السخرة مقابل «الاجر بوضع اليد» الى ٢٤٠ يوما في السنة .

وفي سنة ١٩١٩ صدرت « تعليمات » خاصة تلزم مآمر الاقاليم والمناطق والرؤساء الأفريقيين المحليين



الخاضعين لهم باستخدام كل سبيل « لنشجيع » السكان الاصليين على العمل في المشاريع الزراعية والمزارع والمؤسسات الاوروبية .

وفي عام ١٩٢٠ أصدرت «بطاقات العمل» بالنسبة لكل الافريقيين ، وهى بطاقات تحمل بصمات الاصابع، ويستفظ بها « المخدمون » الى أن ينتهى سريان عقد العمل . وأصبح محالا على الافريقى الحصول على أى عمل قبل تقديم « الكياندا » ( بطاقة العمل ) . وإذا ما ترك العامل الافريقى مكانا يعمل فيه ألقى القبض عليه ليحاكم ويسجن ، وليعاد بعد قضاء الحكم الى سيده السابق .

وفي سنة ١٩٢٠ صدر مرسوم اجاز للسلطات المحلية حشد الايدى العاملة الرخيصة لفترة تمتد الى ٦٠ يوما ، وقد أدى هذا المرسوم الى اضعاف الشرعية القانونية على شكل مقنع لتجارة الرق كان شائعا في كينيا .

والنتيجة التى أفضت اليها هذه التدابير هى القفز بعدد الافريقيين العاملين في المشاريع الزراعية من ١٢ ألفا فى ١٩١٢ الى ٩٠ ألفا فى ١٩٢٠ ، والى ١٨٥٠٠

في ١٩٢٧ . والى أن يصل ٣٤٪ من السكان الذكور في  
اماكن بعيدة عن قراهم . وقد وصلت هذه النسبة في  
معازل قبيلة الكيكويو وقبيلة الناندي الى ٧٥٪ ،  
فانتهت العائلات الريفية الى الخراب لمصلحة  
المستعمرين الاوروبيين .

وقد نوجت هذه القوانين التي اتخذت ضد  
الافريقيين في كينيا بقرار آخر أصدره اتحاد المستوطنين  
هناك في عام ١٩٢١ قضى بتخفيض كل الاجور بمقدار  
الثلث .

وقضى مرسوم العمل الذي صدر في تنجانيقا في  
عام ١٩٢٤ باعتبار ترك العمل دون اذن سابق جنـاية  
بحكم على مرتكبها بالجلد وغرامة مقدارها ١٠٠ شلنا  
او السجن ستة شهور . وفي ١٩٢٧ كان عددا لا فريقيين  
الذين يعملون في المشاريع الزراعية بتنجانيقا قد وصل  
الى ١٨٠ ألفا مقابل ٩٢ ألفا في ١٩١٣ .

وعلى النقيض من كينيا وتنجانيقا اللتين حظرت على  
الافريقيين فيهما زراعة البن منذ عام ١٩٢٦ كان  
الفلاحون الافريقيون هم الموردون الأساسيون للمحاصيل  
التصديرية في أوغندا . ولكنهم رغم ذلك كانوا محرومين

وتنجانيقا وكنيا حتى بلغ عدد العمال المهاجرين في  
أوغندا عام ١٩٢٥ ١٧٠ ألفا وصلوا في عام ١٩٣١ الى  
٤٥ ألفا وفي ١٩٢٦ الى ١٠٠ ألفا . وكان هؤلاء العمال  
يتقاضون نصف أجر العامل الأوغندي فعاشوا في  
ظروف معيشية قاسية . وبعد الحرب العالمية الأولى  
رفعت معدلات الضرائب المفروضة على السكان في  
شرق افريقيا ، حتى وصلت في عام ١٩٢٤ الى ١٢ -  
١٥ شلانا في أوغندا (٣٠ في بوغندا) و ١٢ - ٢٠ شلانا في  
كنيا ، ١٠ شلانات في تنجانيقا . كما استمر نزع ملكية  
الأراضي في كينيا بسرعة كبيرة حتى وصل الأوروبيون  
في ١٩٢٣ الى امتلاك حوالي أربعة ملايين ايكرا من  
أراضي كينيا ، بل وصل ما وضعوا أيديهم عليه في  
١٩٢٨ وحدها الى ما يزيد عن النصف مليون ايكرا .  
ولم يكن يزرع من هذه الأراضي الا ما يتراوح بين  
١٠٠ ٦ ٪ تم أصدرت السلطات الاستعمارية في ١٩٢٦  
مرسوما يقضى باقامة معازل الافريقيين رسمت حدودها  
بدقسة حتى ظن الافريقيون بأن أراضيهم أصبحت  
مأمونة ضد انتزاع الأوروبيين لها . وقد أقامت الحكومة  
في هذه المعازل الوطنية لجانا خولت حق تأجير الأراضي  
للمستوطنين الأوروبيين لأجل طويلة . وأخيرا صدر في  
عام ١٩٣٢ مرسوم يقضى بامتلاك هذه الأراضي ( مؤقتا )  
لاستخراج مصادرها المعدنية .



واحتج الافريقيون وما كان من الحكومة البريطانية  
الا ان ارسلت بعثة كارتر الى كينيا في ١٩٣٤ ، قدمت  
للمستعمرين الاوربيين خدمات جليلة بدلا من مساعدة  
الافريقيين ، فصدر قانونان في عام ١٩٣٨ بالاستناد  
الى توصياتها وضعا اراضي المرتفعات في ايدي الاوربيين  
وبذلك تحولت هذه المناطق نهائيا الى « مناطق للرجل  
الابيض » .

وكثيرا ما يقرأ المرء في الصحف الرأسمالية عن  
الخدمات الجليلة التي هيأها رأسمال الأجنبي «لتطوير»  
شرق افريقيا . ويزعم المدافعون عن الامبريالية ان  
الرأسمال الأجنبي وحده هو الذي مكن لبناء السكك  
الحديدية والطرق العامة والموانئ والمدن والمشاريع  
الصناعية وأن الفرصة قد أتحت للافريقيين لانتاج  
المحاصيل التصديرية فتعلموا بذلك تجميع المال وتعرفوا  
على السلع الأوربية .

ولا يمكن للانسان ان ينكر ان بناء السكك الحديدية  
والمصانع عامل موضوعي من عوامل التقدم ، ولكن  
الانسان يجب ان يتذكر دائما كذلك أن بناءها تم على  
جماجم عشرات من الالوف من الافريقيين .  
وأخيرا فان الامبرياليين لم يكونوا وهم يوظفون

من كل شيء الا زراعة المحاصيل . فقد صدرت مراسيم خاصة في عامي ١٩٢٦ و ١٩٣٠ . تحدد الفئات المسموح لها بالانتاج في سبيل البيع وبتصنيع وتسويق القطن والبن والدخان . وبموجب هذه المراسيم كان على الفلاحين أن يبيعوا محاصيلهم في نطاق فترة زمنية محددة وفي مناطق معينة وبأسعار محددة سابقا كانت اقل من الأسعار العالمية بخمس أو ست مرات . وإلى جانب ذلك فرضت الضرائب على تصدير القطن والبن في عام ١٩١٩ مما حرم هؤلاء الفلاحين من ٢٥ الى ٣٠ ٪ من دخولهم . وبداية من ١٩٢٠ طبق في أوغندا نظام لوفالو وهو يجبر كل افريقي بالغ بالعمل في بناء الطرق ثلاثين يوما في كل سنة دون أجر ، ويجيز للمالك الأرض والعمال المأجورين تفادي القيسام هذا الواجب بدفع ضريبة تصل الى عشر شلنات .

ولكن المزارعين الأوروبيين والملاك في أوغندا طالبوا الادارة الاستعمارية بأن تمدهم كذلك بالأبدى العاملة الرخيصة فحلت الادارة هذه المشكلة بطريقتين اولاهما وضع حظر على انتاج المحاصيل التصديرية في المناطق الشمالية من المحمية مما حول هذه المناطق الى مصدر دائم لقوة العمل . ثانيتهما استخدام كل وسيلة لتشجيع العمال على الهجرة من رواندي أورنداي

رؤوس أموالهم مهتمين بتطوير البلدان الإفريقية ولا برفع المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للشعوب الإفريقية ، بل كان همهم الأكبر منصبا ومركزا على استخلاص الأرباح . تلك كانت في حقيقة الأمر هي القوة الدافعة وراء اهتمامهم « بتطوير » المستعمرات ، وهم لذلك قد أنفقوا ما يربو على ٩ من ملايين الجنيهات الاسترلينية في مد خطوط سكة حديد كينيا - أوغندا . وقد أخذوا هذا المبلغ من ميزانية الدولة أي من جيوب دافعي الضرائب البريطانيين وكذلك من البنوك الخاصة . وقد أنفق ما يزيد عن ٥٠ ٪ من هذا المبلغ على الطلبات وعمولات السمسة في بريطانيا ، ومن ثم كان الممولون البريطانيون واثقين منذ البداية من الأرباح الطائلة التي سيحصلون عليها .

وقد أصدرت الحكومة البريطانية قروضا عديدة منها قرض لكينيا في ١٩٢١ قيمته ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيهها استرليني وقرض آخر لكل بلدان شرق إفريقيا في ١٩٢٦ قيمته ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ - وقد ألقى عبء هذه القروض على دافعي الضرائب البريطانيين بينما كانت الأرباح تذهب الى البنوك الخاصة وهذان المثالان يكشفان لنا بما لا يدع مجالا للشك تلك الأطراف المعنية « بتطوير شرق إفريقيا » .



ويندل على ذلك تماما أنه لا البنوك ولا الشركات الصناعية كانت مهتمة بالتطوير الحقيقي لأفريقيا فان كل ما كانت تسعى اليه هو الطلبات المجزية وعمولات السمسرة العالية . ويقدم لنا النشاط الذي قامت به رؤوس الأموال الأجنبية في شرق أفريقيا متلا حيا آخر على ذلك .

فالشركة المساهمة لشرق أفريقيسا والتي بلغ رأسمالها ٢٦٠ ألف جنيه استرليني كانت تملك ٣٥٠ ألفا أيكرا من الأراضي ، كما أنها كانت صاحبة كل أسهم الشركة المركزية لمزارع البن والتي اشترت ٢٠ ألف أيكرا من الأراضي الخصبة في أعالي كينيا . ولقد كان القيسكونت جوبهام الذي كان يملك ١٥٦٠٨ ر٦٠٨ سهما ، والدوق بليماوث الذي كان يملك ٣٦٦١٠ ر٦١٠ من بين أكبر

حملة الأسهم . وقد اتضح ان الشركة بانفاق جنيه استرليني واحد على الايكر الواحد ربحت بعد بيع محصول البن في الاسواق العالمية ما بين ٢٥ ، ٧٥ جنيه استرليني عن كل ايكر وكان في حوزة شركة أمبالي التانجانيقية للمزارع ٦٠ ألف أيكرا . ووصلت حصة السهم من الأرباح في هذه الشركة ١٠ ٪ ارتفعت الى ١٥ ٪ في أعوام ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ . وفي هذه السنة

الآخيرة حققت الشركة أرباحا صافية قيمتها ٥١ ألف جنيه استرليني أي ٤٢ ٪ من الرأسمال الأصلي الذي لم تزد عن ١٢٠ ألف جنيه استرليني . وقد استعادت هذه الشركة قيمة استثماراتها الأصلية استعادة كاملة بعد بيع محصولين أو ثلاثة ، وأصبح كل عائد بعد ذلك ربحا صافيا .

وكانت شركة أوغندا مهتمة بإنتاج القطن والبن والمطاط والجلود ، وكذلك بعمليات السمرة . كما كانت تملك سلسلة من المتاجر . وقد بلغ رأس مالها الثابت ١٠٠ ألف جنيه استرليني ، ولكنها كانت تجني حوالي ٢٣ ألف جنيه استرليني من الأرباح الصافية في كل سنة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٤ ، وكانت توزع بانتظام ما بين ١٠ ، ١٥ ٪ من الحصص على المساهمين ، وتصدر اقساطا إضافية .

إن العمل الإفريقي الرخيص هو مصدر كل هذه الأرباح . ففي سنة ١٩٢٤ مثلا لم تكن الأجور التي دفعت لعمال مزارع السيسال في تنجانيقا إلا ١٠ ٪ من قيمة المحصول في السوق وبالتالي تكون أرباح المزارعين قد وصلت إلى عشرة أضعاف أجور العمال .

وبهذه الطريقة حولت السياسة التي اتبعتها  
الامبريالون البريطانيون بلدان شرق افريقيا الى جحيم  
لا يطاق للافريقيين والى فراديس للمستغلين الأجانب.

### القهر الوطنى والسياسى

وفى ما بعد الحرب العالمية الأولى طرأت بعض  
التغيرات فى النظام الادارى فى مستعمرات شرق  
افريقيا .

فحلت « الادارة غير المباشرة » الميزة للحكم  
البريطانى محل نظام « الادارة المباشرة الألمانية فى  
تأنجانيقا . ولم يكن حظ السكان فى هذه المستعمرة  
افضل من حظوظ اخوتهم فى كينيا وأوغندا ، وذلك  
على الرغم من ان الامبرياليين البريطانيين لم يكونوا  
يحكمونها الا بانتداب من عصبية الأهم ، فقد راح  
المستعمرون يستغلون ويقهرون كل الشعوب فى مناطق  
شرق افريقيا دون أى اعتبار للوضع القانونى الخاص  
بكل محمية أو منطقة انتداب أو مستعمرة . وتركزت  
السلطة كل السلطة فى أيدي الحكام البريطانيين  
والمندوب السامى فى زينبار . ثم حدث تغير فى هذا  
الوضع فى سنة ١٩٢٠ اذ عيّنت هيئات « مساعدة »

الحكام هي المجالس التنفيذية والتشريعية التي أقيمت في أرغندا وتانجانيقا وزينزبار على غرار ما كان قائما في كينيا (١) .

وقد شغل المجلس التنفيذي من كبار الضباط الاستعماريين ، بينما تشكّل المجلس التشريعي من هؤلاء الضباط ومن الرأسماليين الأجانب والمزارعين ورجال الأعمال البيض ، الذين طالبوا بتمثيلهم .

ولم يكن لكلا المجلسين من مهام إلا العمل كهيئات استشارية فظلت المستعمرات ( محمية كانت أو مناطق انبواب ) نحكم كما كان الأمر ، من قبل الحكام الذين كانوا لا يسألون إلا أمام حكوماتهم . وقد ظلت هذه الترسانة من الحسك المبريالي قائمة الى ان تمكنت شعوب شرق افريقيا من الفوز باستقلالها .

ولم تشهد السياسة الاستعمارية البريطانية أي تغير مبدئي على الرغم من بعض الاصلاحات الطافية في مجال العناية الطبية والتعليم ، فظهر أوائل الأطباء والمستشفيات في شرق افريقيا ، لكن بأعداد هزيلة

---

( ١ ) في كينيا ، نظرا للعدد الكبير نسبيا من السكان الاوروبيين

أقيمت هذه الهيئات منذ عام ١٩٠٧ .



للفاية ، وكانوا في غالب الامر يعالجون السكان غير  
الافريقيين .

وحدث ارتفاع في عدد المدارس والتلاميذ ، الا ان  
التعليم كان ما يزال في يد الارساليات وعلى اساس  
منهج بدائية للفاية اذ لم يكن هناك مدرسون مؤهلون  
ولا كانت هذه المدارس وكلية ماكاريري التي تأسست  
بأوغندا في سنة ١٩٢١ تقدم لتلاميذها تعليما بالمعنى  
الذي تعنيه الكلمة ، اذ لم تكن في حقيقة امرها تقوم  
الا بتخريج خدام للمستعمرين من الافريقيين المتعلمين  
أما الذين كانوا يتلقون بالفعل تدريبا وتعليما كافيين ،  
وينجحون في مواصلة دراستهم القانونية والعليا في  
بريطانيا أو الهند فهم الذين كانوا يتخرجون من  
المدارس المنافسة مثل مدرسة الملك بودو في أوغندا .

وعلى الرغم من ذلك فان المدرسة الثانوية أو  
العليا لم تكن مفتاح عمل طيب للمثقف الافريقى سواء  
في الادارة الاستعمارية أو في المكتب الافريقى المحلى .  
فان المستوطنين كانوا يفضلون الخبراء البريطانيين  
والهنود ؛ بينما كان السادة الاقطاعيون ورؤساء القبائل  
يسفلون مناصب الادارة الافريقية المحلية . ولم تكن  
بهؤلاء أية رغبة في ترك المجال للشباب الافريقى المتعلم

يؤيدهم في ذلك السلطات الاستعمارية كل التأييد ،  
كما أن المثقف الأفريقي لم يكن يميل لتطبيق معارفه  
وطاقاته في مجال النقافة الوطنية ، بعد أن أعلن  
المستوطنون والارساليات أن الثقافة الأفريقية ثقافة  
مهمجة ، يبذلون كل جهد لتدميرها ويحلون بدلها  
الثقافة البرجوازية والايديولوجية الأمبريالية الغربية  
التي كانت غريبة على الأفريقيين روحا ومضمونا .

وكان أعظم « منجزات رسل الحضارة » البريطانيين  
في شرق أفريقيا هو الدعاية لنظريتهم عن السيادة  
العنصرية . وقد توصلوا عن طريق اشعار الأفريقيين  
بأنهم أقل منهم إلى تبرير سياستهم في التمييز العنصري  
الذي تدرج ليسود كل الحياة الأفريقية وليصبح محور  
النشاط البريطاني كله هناك .

هذا التمييز العنصري اتخذ أبعادا بشعة في كينيا  
أد اكتسب حماية قانونية . ففيها أعلن بصراحة  
أن الأفريقيين « مواطنون من الدرجة الثالثة »  
والمهاجرين الآسيويين من الدرجة الثانية . وكان  
السؤال الذي يثور هو مدى طاقاتهم الثقافية الأمر  
الذي قدم ذريعة لحظر المناصب الهامة والهيئات  
التمثيلية على الأفريقيين .

بل منع الافريقيون في كينيا من زراعة المحاصيل  
التصديرية بعد أن زعم أن البن والسيسال يفقدان  
قيمتهم إذا ما قام الافريقيون بزراعتها . وقد فضل  
المستعمرون أن « يتناسوا » أن نفس هذه المحاصيل  
— بعد أن يزرعها الافريقيون في أوغندا ونايجانيقا —  
كانت تلاقى تقديرا عاليا في الأسواق العالمية .

نفس هذا التمييز العنصرى كان هو المتحكم في  
مجالات التجارة والصناعة فقد حظرت السلطات  
الاستعمارية على الافريقيين العمل بالتجارة الخارجية  
أو بتجارة الجملة في الداخل أو بتصنيع أو تسويق  
المحاصيل التصديرية ، وذلك لحماية رجال الأعمال  
البريطانيين من خطورة المنافسة الافريقية ، كما انها  
حالت بينهم وبين الحصول على أية مساعدة مالية .

ولم تعرف سياسة التمييز البربرية هذه أى نظير  
فإن الضمير الانسانى لا يمكنه أن يتواءم أبدا مع نظام

يحظر على الافريقيين السكنى بالقرب من الأوروبيين  
أو الهنود ، واستخدام نفس العربة أو الاتوبيس أو

باب المحل التجارى نفسه . . الخ . ففى كينيا كانت  
كل الأماكن العامة والعربات تحمل لافتات عليها كلمات  
« للبيض فقط » .

أما فى تانجانيقا وأوغندا فان التمييز العنصرى لم  
يشرع قانونا ، والسبب فى ذلك هو أن هذين البلدين  
لم يكن فيهما إلا عدد قليل من الأوروبيين وبالتالي فإنه  
لم تكن بهم حاجة الى تأمين امتيازاتهم . ولكن التمييز  
العنصرى على الرغم من ذلك كان قاعدة مقبولة فى  
المكاتب العامة وفى الإدارة الاقتصاد .

وفى أو ل الامر أثار التمييز العنصرى الذى ابتدئه  
وأطال بقاءه الامبرياليون استياءا تلقائيا بين شعوب  
افريقيا ، ما لبث أن تحول على نحو تدريجى حتى اتخذ  
شكله المنظم .

### **المنظمات السياسية الأولى للشعوب الافريقية**

وان الامبرياليين كانوا وهم ينهبون ويستغلون شرق  
افريقيا يخلقون دون وعى حقارى قبورهم .



اذ كان المزارعون والصناع الأجانب في حاجة الى  
الأيدي العاملة الرخيصة ، الأمر الذي هيا الظروف  
لخلق الكوادر الاولى لطبقة العمال في شرق افريقيا .

كما كانت الادارة الاستعمارية في حاجة الى عدد  
كبير من صفار الكتبة مما خلق الكوادر الأولى من  
المثقفين الافريقيين .

واثار ادخال زراعة محاصيل التصدير وتطویر  
التجارة وتوسيع السوق الداخلية امكانية قيام  
البرجوازية الافريقية .

ولقد كانت هذه المجموعات في تعارض عنيف مع  
الامبرياليين فكلما ازدادت قواهم الاجتماعية عددا وكلما  
نما وتطور وعيهم السياسي كلما احتدمت هذه  
التناقضات مع الامبرياليين . فان هذه القوى الجديدة  
هي التي قامت بدور الريادة في الحركة المناهضة  
للإمبريالية في بلدان شرق افريقيا ، اذ تزعم الشباب  
الافريقى المثقف نضال شعوبهم .

وقد ادخلت ثورة أكتوبر الاشتراكية الروسية لعام  
١٩١٧ العالم في مرحلة جديدة من مراحل تاريخ

الجنس البشرى ، وهيأت دافعا قويا لحركة التحرر الوطنى العالمية . فان موجة الهبات الثورية التى اكتسحت أوروبا وحركات التحرر الوطنى التى عصفت بآسيا بعد هذه الثورة لم تعبر القارة الافريقية دون اثر ، فقد الهبت فكرة الثورة الوطنية والاشتراكية العلمية حماس القوى التقدمية فى افريقيا فانبثقت المنظمات السياسية الافريقية الاولى فى كينيا وأوغندا وتانجانيقا ..

ويقرر الأدب الاستعماري نفسه أن حركة التحرر الوطنى فى شرق افريقيا لم تبدأ الا بعد الحرب العالمية الثانية وهو يصف الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين بفترة الوفاق بين القوى الحاكمة والشعب « الممتن » وبفترة الانسجام والثقة المتبادلة .

والحقيقة هى أن تاريخ الاستعمار كله هو تاريخ متصل من كفاح الشعوب ضد القهر ، فقد تطور الاستياء الوطنى الذى بدأ ينمو قبيل الحرب العالمية الاولى متخذا شكل الهبات المحلية - تطور فى الفترة بين الحربين الى حركة منظمة ضد الاستعمار صاغت برامجها التحريرية الاولى وبحثت عن أسلحتها التكتيكية الفعالة . وقد أدى انتصار الشعب السوفيتى والأمم

الأخرى المحبة للحرية على الفاشية الألمانية والعسكرية اليابانية الى عاصفة دمرت نظام الاسترقاق الاستعماري البغيض .

وقد تركزت حركة التحرير الوطني في شرق افريقيا في كينيا اساسا . وكان هذا أمرا طبيعيا ، لأن الامبرياليين قد كشفوا هناك عن أبشع أنماط الاستغلال .

وبينما كانت الحرب العالمية الاولى تشرف على نهايتها بدأت قبائل كينيا والكيكويو والكافبرونديو بالذات تبدى استياءها الصريح من نزع الملكية والسخرة وظروف العمل وانخفاض الاجور .

وفي سنة ١٩٢٠ اقامت الكيكويو منظماتها السياسية الاولى وهي رابطة الكيكويو التي تشكلت من الرؤساء المعتدلين في وجهات النظر والموالين للحكومة الاستعمارية . وقد كانت هذه المنظمة منظمة تمتص السخط وتخفف من النقد الحاد الموجه الى الامبريالية أكثر من كونها مدافعا بطلا عن مصالح الكيكويو .

وبهذا أثبتت هذه المنظمة عجزها عن قيادة

الافريقيين ضد الاحكام الامبرياليين ، وهى لذلك لم تكن  
محبوبة بين الكتل .

وفى سنة ١٩٢١ انشأ مجموعة من المتقنين  
الافريقيين رابطة شباب الكيكويو برئاسة هارى ثوكو  
كاتب البريد . وقد رفض أعضاؤها التعاون مع الرابطة  
الاولى معتبرين رؤسائها عملاء للاستعمار . وقد علم  
النسب الافريقى بامر هذه المنظمة الجديدة فى اجتماع  
جماهيرى عقسد فى نيروبي للاحتجاج على ما كانت  
السلطات تعتزمه من تخفيض للاجور بمقدار الثلث .  
ان أعضاء هذه الرابطة هم الذين صاغوا قائمة بالمطالب  
بعثوا بها الى السلطات الاستعمارية كما بعث ثوكو  
نفسه ببرقية بنفس المعنى الى الحكومة البريطانية .

وقررت الرابطة توسيع نشاطها ليضم قبائل  
اخرى غير الكيكويو فاسست فروعاً محلية لها وبدأت  
تشن حملة ضد انتزاع ملكية الاراضى . وأصبح هارى  
ثوكو يخطب بشكل مستمر فى الاجتماعات التى كانت  
تعقد فى اقليم الكافىرونندو وغيره من الاقاليم .

وكان نشاط هذه الرابطة مصدر قلق كبير للسلطات  
والمستوطنين الاوروبيين ، فاعتقل ثوكو فى مارس



١٩٢٢ ، واعقب اعتقاله مظاهرات سياسية كانت الاولى من نوعها في شرق افريقيا ، واحتشد المتظاهرون امام سجن نيروبي يطالبون باطلاق سراح رئيس الرابطة وما كن من السلطات الاستعمارية الا ان اطلقت نيران البندق على المتظاهرين العزل الذين لم يكونوا يتوقعون ذلك . فقتل العديدون وجرح اكثر من مائة . .

وانقمت السلطات بحظر كل الاجتماعات الجماهيرية والمنظمات السياسية ، وباعتقالات واسعة النطاق كما اجبرت الرؤساء على تقديم اسماء انصار الرابطة وتسليمهم للبوايس . ونفى هاري ثوكو واثنان من اقاربه دون محاكمة الى منطقة نائية داخل كينيا .

ولم يصب هذا القهر الذي وقع على رابطة شباب الكيكويو قوى كينيا الوطنية بالوهن ، فقد صممت على مواصلة النضال ضد الامبرياليين . ومما ذكره جومو كينيا تا الذي أصبح فيما بعد رئيس حكومة كينيا « ان فكرة الاتحاد كانت قد امسكت بخيال الجماهير . »

فبعد اعتقال ثوكو مباشرة انضم أعضاء رابطة شباب الكيكويو الى صفوف منظمة جديدة هي الرابطة المركزية للكيكويو برئاسة جوزيف كانجيشي ، وجيس

تاربوكى وجومو كينيا تا . وقد اتخذت هذه الرابطة الجديدة هدفا لها ، وضع حد لنزع ملكية الاراضى ، واتاحة الحقوق السياسية للافريقين وتمثيلهم فى المجلس التشريعى ، وان يكون رؤسائهم منتخبين وكذلك هيئات الادارة المحلية ، واتاحة الحقوق المتساوية للعمال والمستخدمين الافريقين . . الخ وفى الالتماس الذى تقدمت به للادارة الاستعمارية فى ١٩٢٥ طلبت هذه الرابطة السماح للافريقين بزراعة البن وبنشر قوانين كينيا بلغة الكيكويو ، واطلاق سراج هارى ثوكو .

ولانها كان مشكلة من شباب منقف نشط متحمس تمكنت هذه الرابطة من بسط نفوذها على الجماهير ، اذ اخذ اعضاؤها ينتفعون بالاعیاد التقليدية للقيام بحملات فى صفوف الشعب كما لعبت «مويجويثانيا - جريدة چومو كينيا تا دورها الهام فى توحيد الكتل وتثقيفها سياسيا .

وادرك المستعمرون ان الرابطة تشكل خطرا داهما على حكمهم . ولذلك حذر حاكم كينيا وهو يخطب فى اكتوبر ١٩٢٩ فى المجلس التشريعى - حذر «المشاغبين» من القصاص الذى سيحل بهم بتهمة تخريب «السلطات

الدستورية « وفي ديسمبر من نفس السنة حلت  
السلطات الاستعمارية كل أداء جماعي للأغاني  
والرقصات التقليدية، مدركة أن الإعياء تخلق جوا  
مناسبا للنشاط، لتخريبى .

وعُنت السلطات النظم عن كل الاحتجاجات  
والإنتماءات التي تقدمت بها الرابطة بهذا العدد  
الأمر الذي حدا بنادتها إلى البحث عن التأييد في  
خارج البلاد فارتأوا حومو تنسقاتا سكرتيرهم العام  
إلى بريطانيا حيث قام بنشاط واسع دفاعا عن مصالح  
السكان الأفريقيين في كينيا .

ونتيجة للضغط الذي قامت به الشعوب الأفريقية  
والرأى العام البريطانى أطلق سراح هارى بوكو في  
سنة ١٩٣٠ ، فانتخب في سنة ١٩٣٢ رئيسا للرابطة  
ولكن أعوام المنفى قد جعلت بوكو رجلا معتدل الأفكار  
الأمر الذي كان من أسباب انقسام الرابطة . فقد تركها  
ثوكو يشكل منظمته الخاصة .

كما كانت كل محاولة تبذلها الرابطة المركزية  
للكيكويو للتعاون مع المنظمات الكينية الأخرى تنتهى  
بالفشل ، إذ كانت مائز ال مصالح الإقليمية المحلية

اليد العليا فوق الواجب ن. القومية المتجسدة فى تحدى  
الامبريالية .

وفى بوغندا أسس مجموعة من المثقفين الافريقيين  
الشبان فى سنة ١٩١٨ رابطة الشباب البوغندى اولى  
المنظمات السياسية فى ايدغندا وكان الهدف الاساسى  
لهذه الرابطة تحقيق الاصلاح الديمقراطى فى اللوكيكو  
المجلس المحلى لبوغندا . وقد انضم معظم اعضاء هذه  
الرابطة فى ١٩٢١ الى رابطة الباتاكى التى كانت تسمى  
الى استعادة ملكية الاراضى القبلية المنزوعة عام ١٩٠٠  
من الفلاحين فى بوغندا لصالح السادة الاقطاعيين .  
واشتد نشاط الفلاحين بعد ان عرفوا فى هذه الرابطة  
قائدهم . ودب فى قلوب السلطات الاستعمارية الدعر  
من الانفجارات الاجتماعية المتوقعة ، فاجبرت السادة  
الاقطاعيين البوغنديين على التخفيف من وطأة استغلالهم  
للفلاحين كما سنت فى سنة ١٩٢٧ قانون البوسولو  
والنبيقيجو ونصب فيه على حق الفلاح فى وراثة  
الارض التى يحوزها وعلى تخفيض الايجارات الاقطاعية

ولقد كان تأسيس المنظمات الجماهيرية العمالية  
والفلاحية امارة على نمو الحركة المعادية للامبريالية فى  
تانجانيقا ، ففي ١٩٢٩ اقيمت جمعية تعاونية لتسويق



المحاصيل بهدف حماية الفلاحين من خداع التجار  
الإجانب عند شراء المحاصيل التصديرية ، وفي سنة  
١٩٣٩ تشكل الاتحاد التعاوني للكليمنجارو من ٢٧  
جمعية تعاونية تضم ٢٥٧٠٠ عضوا .

وفي الثلاثينيات الاولى قام العمال الافريقيين  
بمحاولة لتشكيل نقابة لهم . وفي ١٩٣٣ شن ١٢ ألفا  
من عمال مناجم الذهب في لوبا اضرابا دام اسبوعا في  
سبيل رفع الاجور وتحسين ظروف العمل ولم يعودوا  
الى العمل الا بعد أن جلبت قوات البوليس الى موقع  
العمل . وهنسا حظرت السلطات الاستعمارية كل  
الاضرابات والنقابات ، ولكن هذا لم يحل بين العمال  
والكفاح . وقد كبتت السلطات اضراب عمال الارصفة  
في تانجا عام ١٩٣٩ بقوة النار .

وقد نشأت انفجارات اجماعية وسياسية عديدة  
هناك على شكل الاحتجاجات الدينية . فانتشرت  
الحركة المالاكيتية في كل انحاء اوغندا عام ١٩١٣ .  
وقد سميت هذه الطائفة الوثنية باسم مؤسسها  
مالاكي موسى جاكوا وبلغ اتباعها في ١٩٢١ ، تسعين  
ألفا . وكانت هذه الحركة معادية للمسيحية والكنيسة  
والسلطات الاستعمارية ثم أخذ نشاطها يفتري بعد

اعتقال وثفى مالاكى ( والذى مات فى سنة ١٩٢٩ ) وأن  
كان اتباعها حتى فى عام ١٩٣٤ خمسين الفا .

وفى كينيا أيضا جسدت هذه الطوائف الوثنية كل  
مظاهر الاحتجاج على الكنيسة والارساليات التى وقفت  
بشكل مطلق فى صف الامبرياليين . ومن هذه  
الطوائف طائفة واتا وامونجو ( شعب الله ) التى تأسست  
فى ١٩٣١ وكانت تنكر كل ماله أصل أوروبى . كل  
هذه الطوائف كانت ذات طابع عام معاد للاستعمار .  
وفى خدمة اهداف تحطيم الحكم الامبريالى فى شرق  
افريقيا .

وفيما بين الحربين العالميتين نشبت فى شرق  
افريقيا حركة شعبية شملت كل المناطق وكل المجموعات  
الافريقية . وفى هذا الصدد ساندت الحكومة  
البريطانية تمام المساندة خطة الامبرياليين الرامية الى  
خلق دولة عنصرية فى كينيا على غرار جنوب افريقيا  
ولم يقف امام تنفيذ هذه الخطة التى رسمتها العصابة  
العسكرية الحاكمة فى ١٩٢١ الا المقاومة التى لم يسبق  
لها مثيل من جانب الشعب الافريقى الذى وحد قواه  
فى مجرى هذا النضال .

وفي سنة ١٩٢٥ وضعت بعثة أورميسبي - ريجور  
مشروعاً لتشكيل اتحاد سياسي فيدرالى من كينيا  
وتانجانيقا واورغندا ، فاقترحت كخطوة أولى تشكيل  
مؤتمر لحكام شرق أفريقيا يشترك فيه الهيئة المخولة لتنفيذ  
هذا المشروع ، وبالفعل تأسست هذه الهيئة فى سنة  
١٩٢٧ .

لكن هذه الخطة العنصرية الاولى لاقت من مقاومة  
السكان الاصليين ما اجبر الحكومة البريطانية على  
التراجع مؤقتاً عن احلامها فى هذا الاتحاد الفيدرالى  
ثم قامت بمحاولة اخرى فى سنة ١٩٣٠ وفقاً لارسمها  
بعثة هيلتون يونج لاهياء هذه الخطة فباءت بالفشل .  
وقد وحدت كينيا واورغندا وتانجانيقا وهى تقارم  
هذا الاتحاد الفيدرالى قواها للكفاح ضد الامبريالية  
البريطانية .

وبهذا وضع الاساس لحركة قوية مناهضة  
الامبريالية بين شعوب شرق افريقيا هى التى اخذت  
ساعدها يشتد بعد الحرب العالمية الثانية بما كسبته  
من تنظيم وقيادات ومنظمات وطنية وسياسية وطبقية  
ذات برامج نضالية تعكس مصالح كل المجموعات  
النقدية فى افريقيا .

وعلى كل فان الوعي السياسى والوطنى للجماهير لم تكن فى ذلك الوقت قد استيقظ بحق ، اذ كانت المنظمات السياسية ما تزال فى طور التكوين كما كانت المصالح القبلية ما تزال توجب المصالح القومية . وكانت المنظمات السياسية ما تزال تثق فى اسلوب الالتماسات والبيانات والبعثات الملكية . وهى فى ذلك الوقت لم تكن قد وقفت بعد بسيفها ضد النظام الاستعمارى الذى كانت تناضل ضد مظاهره المختلفة .

ولكن وعلى الرغم من نقائصها الخطيرة فان حركة التحرر الوطنى كانت قد شرعت فى تقويض النظم الاستعمارية فى شرق افريقيا .





## الفصل الثالث

### حركة التحرر الوطنى بعد الحرب

### شرق افريقيا فى الحرب العالمية الثانية

كانت الدعاية البريطانية تزعم خلال الحرب العالمية الثانية ان الحرب ضد القوى الفاشية انما تنسب فى سبيل تحرير الامم المقهورة ولتأمين حقها فى تقرير المصير . وقد اعترف ميثاق الاطلنطى الذى وقعته كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية فى سنة ١٩٤١ بحق كل الامم فى حكم نفسها وفى الاستقلال . هذا الميثاق كان الامبرياليون فى ميسس الحاجة اليه بضمان تأييد شعوب المستعمرات لاستمرار الحرب ، ولكنهم لم يكونوا يقصدون بالمرّة الوفاء بعهودهم .

وخلال سنّى الحرب استفادت الحكومة البريطانية استفادة كاملة من المواد الخام والمنتجات الزراعية فى مستعمرات شرق افريقيا . وكانت تبدى التردد فى تجنيد الافريقيين داخل الجيش خشية ان تستخدم

الاسلحة التي يتلقونها ضد المستعمرين البريطانيين  
ضد الحكم الاستعماري نفسه . ولذلك كانت الغالبية  
من الافريقيين لا يخدمون الا في الفرق الاحتياطية او  
في فرق العمل . فراحوا يدفعون الى بناء الطرق  
والمطارات وغيرها من الاعمال ذات الاهمية العسكرية .  
وقد ضمت وحدات الاستكشاف الاحتياطية التي كانت  
مشكلة اساسا . من ابناء شرق افريقيا الى الجيش  
الثامن في شمال افريقيا حيث كانوا يعملون في فرق  
الخدمة داخل القواعد العسكرية وفي بناء الطرقات  
العامة ، وتفريغ شحلات السفن في طبرق .

ولكن نقص القوى البشرية اجبر الحكومة البريطانية  
على تشكيل وحدات افريقية مقاتلة لعبت دورا هاما  
في معارك شرق افريقيا والحبشة ومدغشقر وبورما .  
وبعد ان دخلت ايطاليا الحرب جلبت فرق من شرق  
وغرب ووسط افريقيا الى كينيا . كما لعبت هذه  
الفرق الافريقية دورا حاسما في معارك شرق افريقيا  
في ١٩٤٠ - ١٩٤١ . وفي ١٤ فبراير ١٩٤١ قامت  
الفرقة الافريقية الحادية عشر والثانية عشر بتحرير  
« قسمايو » ودخلت مقديشيو في ٢٥ فبراير وواصلت  
زحفها الى الحبشة . وفي ٢٦ مارس استولت الفرق

الافريقية على هرر ، ثم حررت في ٦ ابريل اديس ابابا  
عاصمة الحبشة .

وبعد تحرير الحبشة نهائيا نقلت فرقة شرق  
افريقيا الواحدة والعشرون الى سيلان ، بينما استمرت  
الفرقة الثانية والعشرون في تحرير مدغشقر .

وفي خلال ١٩٤٤ - ١٩٤٥ لعبت وحدات شرق  
افريقيا دورا نشطا في العمليات العسكرية التي نشبت  
في بورما . وقد لحقت الفرق الخامسة والعشرون  
والسادسة والعشرون والثامنة والعشرون ، وكانت  
ماتزال جديدة ومشكلة من فصائل كينية وتنجانيقية  
واونندية بفرق شرق افريقيا في بورما . وكان هناك  
حتى عام ١٩٤٥ - ٣٧٤ ألفا افريقيا يخدمون في  
التشكيلات النظامية والاحتياطية للجيش البريطاني .  
وكان ٢٢٨ ألفا من هذا العدد من أبناء شرق افريقيا  
( ونسبة ٦٠ ٪ ) .

ووفقا لمكتب الحرب البريطاني بلغت الخسائر من  
الفرق الافريقية ١١٩٨٣ رجلا منذ بداية الحرب الى  
اكتوبر ١٩٤٥ .

ولقد كان الجنود الافريقيون الذين حاربوا في صفوف الجيش البريطاني ، شأنهم في ذلك شأن كل جنود الحلفاء يحترمون القوات المسلحة السوفيتية احتراماً كبيراً لأنها تحملت عبء النضال ضد الفاشية ولأن مساهمتها كانت حاسمة في تحرير الشعوب من القهر النازي .

وقد سفك الجنود الافريقيون دماءهم في الكفاح ضد العدو المشترك آمليين ان ينتهى النظام الاستعماري بانتهاء الحرب ، وكانوا تواقين بعد عودتهم الى افريقيا الى النضال فى سبيل تحرير شعوبهم واستقلالها ووضع حد نهائى للاستعمار .

### التغيرات الاجتماعية الاقتصادية :

وقد افضت الحرب العالمية الثانية الى تفسيرات اجتماعية اقتصادية فى بلدان المنطقة ، ففي خلال الحرب كانت التجارة بين بريطانيا ومستعمراتها قد توقفت مؤقتاً مما ادى الى كساد فى استيراد المنتجات الصناعية وفى الانتاج نفسه . ونتج عن ذلك نمو فروع صناعية معينة فى افريقيا منها مصانع جديدة للصابون ، ولنشر الخشب وحفظ اللحوم وتصنيع



الخضروات ، وفاء بالامدادات اللازمة للجيش والسكان  
فارتفع انتاج اللحوم المحفوظة فى المنطقة ٧ مرات  
والخشب ٤ مرات فى عام ١٩٤٢ .

وفى نفس الوقت اصبحت صناعة المناجم بازمة  
حادة نتيجة نقص القوى البشرية ، كما ركزت الحكومة  
البريطانية جل اهتمامها على استخراج المسود  
الاستراتيجية مثل الماس والوولفرام ، فارتفعت صادرات  
الماس التنجانيقى من ٦٠٠٠ قيراطا فى ١٩٤٠ الى  
١١٥٢٠٠ قيراطا فى ١٩٤٥ . كما استخرج الـوولفرام  
لاول مرة من أوغندا ، واتخذت تدابير خاصة لرفع  
انتاج تانجانيقا من المايكا . وكانت وزارة الامدادات  
البريطانية هى التى اشترت كل ما انتجته شرق افريقيا  
من هذه المادة فى الفترة من ١٩٤٢ الى ١٩٤٥ . وقد  
استخدمت بريطانيا كل وسيلة ممكنة للنهوض بالانتاج  
الزراعى وانتاج المواد الخام الاستراتيجية . وخلال هذه  
الفترة ارتفع كذلك انتاج السيسال والمطاط والبيروثروم

وقد اكتسبت المستعمرات الافريقية فى السنوات  
التى اعقبت الحرب اهمية كبرى فى الاقتصاديات  
الراسمالية ، ذلك ان انبثاق عدد من الدول الاشتراكية  
فى شرق اوروبا وآسيا وتداعى النظام الاستعمارى فى

كما لعب الجنود الافريقيون المسرحون دورا هاما في الهاب حركة التحرر الوطنى . واصبحت الطبقة العاملة في ذلك الوقت بعد أن أقامت خلال الحرب اولى نقاباتها قوة ثورية نشطة في النضال المناهض للاستعمار . وكان العمال الموسميون هم الذين يشكلون اغلبيه هذه الطبقة العاملة الافريقية ، فان العامل المهاجر كان يعود بعد أن يعمل في مشروع زراعى أو في أحد المصانع الى قريته الاصلية في لعب دور المثير ضد النظام الاستعمارى ولقد كان اتحاد العمال والفلاحين هو نواة الجبهة الوطنية التحريرية العريضة .

كما لعبت العناصر البرجوازية دورا نشطا في حركة التحرر الوطنى لكن البرجوازية الوطنية كانت ضعيفة للغاية بحكم ظروفها الاقتصادية اذ أن اليد العليا في مجالات الصناعة والتجارة الخارجية كانت دائما للاحتكارات الاجنبية ، وان كان الامبرياليون يمنحون بعض ممثلى البرجوازية الافريقية بعض الفرض لانشاع قليل من الربح في مجال الزراعة والصناعات الحرفية والتجارة المحلية الصغيرة . ولا ينفى هذا أن احوال

المالك الافريقى الصغير لم تكن أفضل بكثير من أحوال  
الكتل فى ظل هذا النظام الاستعمارى ، مما حدا به الى  
المساهمة النشطة فى حركة التحرر الوطنى . وفى هذه  
السنوات التى تلت الحرب انبثقت الاحزاب السياسية  
فى افريقيا يقودها المثقفون الافريقيون أو العناصر  
البرجوازية الصغيرة .

### الاحزاب الوطنية السياسية :

ولقد قامت فى شرق افريقيا فيما قبل الحرب  
العالمية الثانية منظمات سياسية قبلية ومحلية الا أن  
الخطوة الاولى فى اتجاه تشكيل الاحزاب السياسية  
انوطنية لم تتحقق الا فيما بعد الحرب . وفى سنة ١٩٤٠  
قام المجلس المتحد فى كينيا فوحده فى اطاره الرابطة  
المركزية للكيكويو ورابطة الاوكامبا ورابطة تلال تيتا .  
واستهدفت هذه المنظمة توحيد شعوب كينيا فى النضال  
ضد الاستعمار ، ولكن السلطات البريطانية قضت على  
نشاطها باعتقال ٢٣ من أعضاء المجلس ، بل حظرت  
هذه السلطات قيام الرابطة المركزية للكيكويو أكثر

المنظمات شعبية في كينيا ، ونفت آلافا من أعضائها الى  
معسكرات السخرة .

وقامت في تنجانيقا وأوغندا منظمات محلبة ، ولكن  
فيهما أيضا وقفت السلطات عقبة كأداء أمام أية محاولة  
لإقامة أى تنظيم وطنى سياسى . ولم يتأسس أى حزب  
سياسى وطنى هناك الا فى عام ١٩٤٤ حين تشكلت  
الرابطة الافريقية التى اشتهرت بعد ١٩٤٦ باسم  
الاتحاد الافريقى الكينى بقيادة چومو كينياتا . وفى  
إطارها توحد العمال والفلاحون ومستخدمو المكاتب  
والمثقفون . وقد صاغ هذا الحزب أهدافه فى :

توزيع الارض على الفلاحين المعدمين والذين يملكون  
شرائح صغيرة من الارض - توسيع الحقوق السياسية  
للسكان الاصليين - رفع نسبة التمثيل الافريقى فى  
المجلس التشريعى - ازالة التمييز العنصرى - كفالة  
حرية النشاط النقابى - تطوير مناهج التعليم .

وفى عام ١٩٤٦ تأسس حزب الباتاكا ، اول حزب  
سياسى فى أوغندا . وقد ناضل هذا الحزب فى سبيل



الحقوق السياسية للأفريقيين ، وعارض الاتحاد  
الفيدرالى الذى كانت السلطات البريطانية تعتزم  
اقامته فى شرق أفريقيا ، وطالب باستقلال البلاد .  
وقد جاء فى رسالة بعث بها سيماكولا مولومبا قائد  
هذا الحزب الى حاكم أوغندا فى ٢٠ أبريل ١٩٤٩ أن  
الشعب يرفض الاتفاقيات التى فرضتها بريطانيا من  
جانب واحد حين وقعتها فى سنة ١٩٠٠ مع الأفريقيين  
الذين كانوا ما يزالون أميين ، وأن الشعب يطالب بحكومة  
افريقية ديمقراطية .

وما لبثت السلطات أن حظرت نشاط هذا الحزب  
فى سنة ١٩٤٩ فقام فى ١٩٥٢ أى بعد ثلاث سنوات  
حزب وطنى جديد باسم المؤتمر الوطنى الاوغندى .

أما تانجانيقا فقد تصدر حركتها التحريرية حزب  
الاتحاد الوطنى التانجانيقى ( تانو ) الذى تأسس فى  
سنة ١٩٥٤ .

### **الخطوات الاولى فى حركة الطبقة العاملة :**

وقد لعبت النقابات العمالية دورا نشطا فى الكفاح

المناهض للامبريالية ، ففي شرق أفريقيا لم تتحول الحركة النقابية إلى حركة جماهيرية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وان كان رابطة سائقي العربات الاوغندي تنظيما نشطا حتى في سنة ١٩٣٩ . وجاءت سنوات الحرب لتتشكل معها نقابات عمال السكك الحديدية في كينيا وتانجانيقا ، ثم تأسست في ١٩٤٤ نقابة لعمال المكاتب الكينيين .

ولقد كانت الصلة وثيقة بين كفاح الطبقة العاملة في سبيل تحسين أحوالها الاقتصادية وبين النضال المعادي للاستعمار ، وعلى هذا فان الصراع الطبقي للبروليتاريا الافريقية كان جزءا لا يتجزأ من الكفاح ضد النظام الاستعماري وفي سبيل الحرية والاستقلال . وقد عملت الطبقة العاملة الى الاضرابات لتحقيق اهدافها . وكان اضراب عمال الارصفة في ممبسا واحدا من اكبر الاضرابات التي نشبت ابان الحرب ، ومما يذكر ان أعضاء الرابطة المركزية للكيكويو كانوا قادة هذا الاضراب ، وقد وافقت اللجنة التي كلفت بالتحقيق في الاضراب على ان مطالب العمال عادلة ، وأوصت بتحسين أحوالهم المعيشية .

وفي كينيا نشبت العديد من الاضرابات في واسط  
الاربعينيات ناجمة عن الانخفاض البشع في الاجور التي  
ظلت ثابتة على حالها طوال الحرب على النقيض من  
الارتفاع الهائل في نفقات المعيشة .

وفي اكتوبر ١٩٤٢ أضرب عمال السكك الحديدية  
في ممبسا لثلاثة أيام مطالبين بارتفاع كبير في الاجور  
ورفع علاوات غلاء المعيشة ، وقد تحققت بالفعل هذه  
المطالب جزئيا من خلال لجان التحكيم . وكان لهذا  
الانتصار أثره الكبير في تحسين مستوى معيشة عمال  
السكك الحديدية في بقية أنحاء البلاد ، كما اضطرت  
محكمة التحكيم والتوفيق في نيروبي الى الاستجابة  
لمطالب عمال السكك الحديدية حول رفع الأجور .

وقد لعب اضرابان في سنة ١٩٤٣ قام بهما عمال  
الارصفة في دار السلام وليندى في تانجانيقا دورا هاما  
في حركة الاضراب العامة . وقد شرع عمال الارصفة  
في دار السلام اضرابهم المحكم التنظيم والذي استغرق  
١٢ يوما في الثالث والعشرين من أغسطس ، فتوقف

العمل تماما ، واشتد التوتر ، فقامت لجنة التحكيم  
المنبثقة عن المحكمة العليا في تانجانيقا بالتحقيق في  
الاضراب لتقرر بعده ان الدافع اليه هو مستويات  
المعيشة المنخفضة للغاية . وكان العمال يطالبون برفع  
الاجور وزيادة علاوات غلاء المعيشة ووضع حد  
للاستقطاعات الجائرة ، والحق في العلاج الطبي .  
ووجدت لجنة التحكيم نفسها مضطرة الى الاعتراف  
بعدالة هذه المطالب فانتهى الاضراب بانتصار مظفر  
للعمال .

وقد كان اضراب لينبدي شبيها بهذا الاضراب من  
كافة وجوهه ، كما تحققت بالفعل مطالب العمال  
الاساسية في ليندي .

### اضراب اوغندا العام - ١٩٤٥ :

وحيثما كان انتصار الحلفاء وشيكا حاول الشعب  
الاوغندي في اول الامر ممارسة حقه في الاستقلال ،  
ولقد كانت الحركة الاضرابية شائعة في اوغندا خلال



الحرب . ففى سنة ١٩٤٣ حقت وزارة العمل فى  
٢٨٤ مظلمة . وتحول الاضراب العام الذى اندلع فى  
يناير ١٩٥٤ الى هبة مسلحة . ولم تكن الاسباب  
الدافعة لهذا الاضراب مجرد الانخفاض البشع فى الاجور  
بل كذلك واهم من ذلك أزمة لاستعمارية التى عجلت  
الحرب بها .

فعلى الرغم من الارتفاع الحاد فى نفقات المعيشة  
كان المخدمون يرفضون أية زيادة فى الاجور ، فشرع  
مستخدمو مصلحة الاعمال الاجتماعية اضرابهم فى  
الخامس من يناير ١٩٤٥ ، وكانوا اول من بدأ الاضراب  
فى اوغندا من اجل تحسين اجورهم .

وما هى الا ثلاثة أيام حتى انضم اليهم عمالة  
عنتابة . وفى العاشر من يناير امتد الاضراب الى كامبالا  
والمناطق المحيطة بها ثم انضم عمال كيوجا وجينجا  
ومبابى وايجانجا ولوجازى وموبندى ومبارا الى الاضراب  
من ١٧ الى ٢٠ يناير .

وتقدموا بمطالب : رفع الاجور - اقالة سيرواو

كولومبيا وزير المالية في حكومة بوغندا المكروه بسبب  
تواطئه مع المستعمرين - رفع نسبة تمثيل الافريقيين  
في اللوكيكو .

وتدل هذه المطالب على أن هذا الاضراب العام قد  
تجاوز نطاق المطالب التي شاعت في شرق افريقيا ،  
بها تحول الاضراب الى مظاهرة سياسية حقة .

وقد استثار هذا الاضراب العام مشاعر التعاطف  
الحارة والمساندة بين صفوف الفلاحين والحرفيين  
والثقفين .

فاشتدت مخاوف السلطات الاستعمارية من  
أحداث أوغندا ، فقامت للاضطلاع بكتب الاضراب العام  
باستدعاء فرق مسلحة من الاوروبيين والهنود .

كما نقلت وحدات عسكرية نظامية الى كامبالا حيث  
تدعمت واتهمت الحركة الاضرابية . وفي السابع عشر  
من يناير وقع الصدام بين الافريقيين والقوات المسلحة

فقتل أربعة وجرح عشرة . ثم نقلت هذه الفرق الى  
ماساكا حيث سالت دماء الافريقيين أيضا .

هذه القوة المسلحة هي التى كبتت الهبة فى أماكن  
مختلفة من البلاد . وانه لامر عسير القيام بتحديد دقيق  
لعدد الضحايا الذين صرعه المستعمرون البريطانيون  
الا انه جاء فى التقرير الذى قدمته وكالة الوزارة  
البريطانية للمستعمرات الى مجلس العموم ان ثمانية  
قتلوا فى « الاضطرابات » بينما جرح خمسة عشر .

ولكن عدد الوفيات كان فى الحقيقة اكبر من ذلك ؛  
اذ جاء فى التقرير الذى كتبه حاكم أوغندا ان القتلى  
كانوا ثمانية والجرحى ١٥ فى كيوجا وحدها . وقد  
استخدمت قوة السلاح كذلك ضد المضربين فى مناطق  
أخرى . وفى الرابع والعشرين من يناير ١٩٤٥ تم كبت  
الهبة المسلحة فى أوغندا تماما وان كانت بعض الاضرابات  
الفردية قد استمرت فى تورو الى فبراير . وقد أعقبت  
السلطات الاستعمارية كبت الهبة بأعمال قهر جماعية،  
ففى كمبالا مثلا تم اعتقال ٣١٩ من المواطنين ، كما نكل

بعدد كبير من رؤساء القبائل الذين أبدوا تعاطفهم مع حركة التحرر الوطنى .

وقامت الاحداث الاوغندية الدامية أمام العالم كله شاهدا على ان الامبرياليين البريطانيين ، لم يكونوا يعتزمون ، على النقيض من بياناتهم الرصينة حول حق الامم فى تقرير المصير ، تلبية مطالب الشعوب المستعمرة . وقد أدركوا انهم سيعجزون عن الحفاظ على سلطتهم بالكبت وحده ، فأبدوا استعدادهم لتقديم بعض التنازلات الهينة ، لكن ما من اصلاح من هذا النمط امكنه ان يبدل من جوهر النظام الاستعمارى نفسه . وقد ادى قانون اصلاح المجلس التشريعى فى ١٩٤٥ الى ادخال الافريقيين الثلاثة الاول فى هذا المجلس ، وانه لامر جلى للفساية ان هذا لم يكن ليؤثر على الهيمنة البريطانية فيه .

ولقد كان لاضراب ١٩٤٥ العام أثره الهائل على حركات التحرر الوطنى فى بلدان شرق افريقيا الاخرى ، حتى ان الشعب الاوغندى يعتبر هذا الاضراب بداية نورتة الوطنية .



وتشير الاضرابات العديدة التي اندلعت ابان الحرب  
العلمية الثانية الى ان الطبقة العاملة في شرق افريقيا  
تحولت الى قوة اجتماعية هامة في الكفاح ضد الاستعمار  
وفي سبيل الحرية والاستقلال .

## تغيرات في الاوضاع الدولية بعد الحرب

### العالمية الثانية

بانهزام الفاشية الالمانية واندحار العسكرية اليابانية  
تعززت القوى الديمقراطية في العالم بأسره . ومما له  
مفزى هام في فترة ما بعد الحرب انبثاق الدول  
الاشتراكية في أوروبا وآسيا ، فقد شكلت هذه الدول  
مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية معسكرا  
اشتراكيا جبارا . ولقد كان نشوء هذا النظام الاشتراكي  
العالمي حدثا تاريخيا ، فمنذ وجوده باتت حركات التحرر  
الوطنى في المستعمرات تجد المساندة والتعضد المادى  
والروحى من الاسرة الاشتراكية العظيمة الممتدة من  
ضفاف الالب الى بحر الصين الجنوبي ، لتضم ١٠٠  
مليوننا من البشر ، وبذلك لم تعد القوى الامبريالية

قادرة كما كانت من قبل على استخدام القوة لكبت  
الحركة المعادية للاستعمار .

فان الكفاح من أجل القضاء على النظام الاستعماري  
ومنح المستعمرات استقلالها قد بات وبين يديه تعضيد  
وتعاطف الحركة الشيوعية والعمالية الدولية . كما أن  
الاحزاب الشيوعية في البلدان الرأسمالية نفسها كسبت  
فيما بعد الحرب مزيدا من القوة وراحت تعبئ الطبقة  
العاملة والشعب العامل كله لمساندة المطالب العادلة  
لشعوب المستعمرات ، مهينة بذلك عونا هائلا لحركة  
التحرر .

وكان من مصادر الالهام بالنسبة للشعوب المستعبدة  
في أفريقيا ذلك النضال الظافر الذي خاضته شعوب  
آسيا التي انجزت استقلالها بعد الحرب مباشرة . وقد  
أدى نشوء التضامن الأفرو - آسيوي الى تقوية ساعد  
الشعوب في كفاحها من أجل الحرية . واذا كان انتصار  
ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا هي الشرارة التي  
بدأت منها أزمة النظام الاستعماري بأسره ، فان انبثاق  
وانبعاث حركة التحرر الاوطني بعد الحرب العالمية  
الثانية هو الذي دفع هذا النظام الى الانهيار الكامل .

هذه الحقيقة تصدق كذلك حتى بالنسبة لبقايا هذا النظام والتي ما تزال في شرق أفريقيا .

### الهيئة المعادية للامبريالية في أوغندا

عام ١٩٤٩

ويعتبر الاضراب العام الذي حدث عام ١٩٤٥  
المبداية الاولى لنضال الشعب من اجل الاستقلال .  
فبعد الحرب ، انتشرت بسرعة حركة التحرر الوطنى فى  
جميع أنحاء البلاد . واكتسحت البلاد فى خلال شهرى  
ابريل ومايو ١٩٤٩ سلسلة من المظاهرات . وكان مطلب  
الشعب الافريقى هو مجلس تشريعى ديموقراطى ،  
ولاوكيكو ، ووضع سياسة اثمان عادلة بالنسبة للمنتجات  
الزراعية والمطالبة بزيادة الاجور .

وقدمت هذه المطالب فى التماس الى كاباكا بوغندا  
فى ٢٥ ابريل ١٩٤٩ . وحالما انتشرت الاخبار عن رفض  
الكاباكا للمطالب ، حتى بدأ الشعب فى التعبير بشكل  
سافر عن سخطه . وحدث فى ٢٦ ابريل صدام دموى

بين الشعب وزجال البوليس امام قصر الكاباكا . ومن كامبالا انتشرت الحركة الى غيرها من المدن وعم البلاد اضراب عام . وفي عدد من الاماكن ، هاجم الشعب مكاتب الادارات المحلية والسجون ، واطلقوا سراح السجناء واقاموا مخافر في الطرق وصادروا جميع العربات وحطموا خطوط التلفراف والتليفون . وفي ٢٧ ابريل أصبحت لهم السيطرة الكاملة على كامبالا وضواحيها .

وأعلنت السلطات الاستعمارية حالة الطوارئ في بوغندا والمقاطعة الشرقية واعتبر حزب الباتاكا واتحاد المزارعين الافريقيين وقادة الحركة خارجين عن القانون وصودرت ممتلكاتهم . وأقيم نظام بوليس ارهابى في البلاد . وتقدر الاحصائيات الرسمية عدد المقبوض عليهم خلال التمرد بـ ٧٠٠ شخص ، وأرسلت قوات نظامية من كينيا لتدعيم قوات البوليس المحلية . وبحلول منتصف مايو أعيد « النظام » والسيطرة الاستعمارية مرة أخرى في أوغندا .



ومما يذكر أن الطبقة العاملة البريطانية قد عبرت  
عن تضامنها مع شعب أوغندا وضد الامبريالية  
البريطانية . ونشرت جريدة الدايلي ووركر الشيوعية  
وصحافة الجناح اليسارى فى حزب العمال مقالات  
تكشف وحشية البريطانيين فى أوغندا مع المطالبة  
بالانهاء الفورى لحالة الارهاب .

وحاول ممثلون من حزب الباتاكاء إثارة انتباه الراى  
العام العالمى لحوادث أوغندا عن طريق الأمم المتحدة .  
وأرسل سيماكولا مولومبا زعيم حزب الباتاكاء مذكرة  
عن الحالة فى أوغندا الى الأمم المتحدة بواسطة المندوب  
السوفيتى ، غير أن بريطانيا ومؤيديها رفضوا مناقشة  
المذكرة .

وكان السبب الرئيسى فى هزيمة هبة ١٩٤٩ يكمن  
فى الافتقاد الى هيئة منظمة وقادرة على قيادة الحركة  
التي كان يغلب عليها الطابع التلقائى ، فلم يكن حزب الباتاكاء  
قد أصبح تنظيما جماهيريا ، ولم يكن له برنامج لتحقيق  
الاستقلال الوطنى . وكما حدث فى عام ١٩٤٥ فإن هبة

١٩٤٩ تركزت في بوغندا ولم تمتد الى المقاطعات  
الآخري . كما يجب الاشارة الى أن الهبة في أوغندا لم  
تلقى المساندة من البلدان الافريقية الآخري ، وذلك  
يرجع الى أن حركة التحرر الوطنى لم تكن قد انتشرت  
بعد في مناطق عديدة من القارة . وهذه العوامل جميعا  
كانت في صف الاستعماريين الذين استطاعوا اخمد  
التمرد بدون صعوبة . ان هبة ١٩٤٩ رغم فشلها كانت  
مدرسة للتدريب الثورى للجماهير وتمكنت من جذب  
جماعات جديدة من السكان الى حركة التحرر الوطنى .

### الهبة المعادية للامبريالية

في كينيا ( ١٩٥٢ - ١٩٥٦ )

واكتسب النضال ضد الحكم البريطانى قوته في  
كينيا بقيادة الاتحاد الافريقى الكينى وعمله التربوى  
وسط جموع السكان . وفي اكتوبر ١٩٥١ نظم الحزب  
اجتماعا جماهيريا في نيروبي حضره ٣٠٠٠ شخص ،  
وفي يوليو ١٩٥٢ تم اجتماع جماهيرى في جيتينجورى

ضم ٣٠٠٠٠ فلاح من مختلف أرجاء البلاد .

وأثار قلق الاستعماريين نمو حركة التحرر الوطنى ووضعوا الخطط للقضاء عليها . وفى بحثهم عن شىء ما يتخذونه مبررا ويتيح لهم فرصة القبض على أكثر العناصر النشطة المشتركة فى الحركة المعادية للاستعمار وفى حزب الاتحاد الإفريقى الكينى (KAU) فقد اخترعوا واختلقوا وجود منظمة إرهابية سرية تدعى ماوماو وزعموا أنها ستقطع رقاب كل الأوربيين فى كينيا.

- حقا ، لقد كان هناك عدد من المنظمات السرية الصغيرة فى كينيا ، ولكن لم يكن هناك تنظيمًا معروفًا بهذا الاسم قبل عام ١٩٥٢ . ويقول الخبراء فى الشئون الإفريقية بأن كلمة ماوماو لا معنى لها على الإطلاق . لقد كان الحكم البريطانى مهددا ليس بواسطة الجماعات السرية ذات النفوذ الضئيل بين السكان ، بل بواسطة TANU ذلك التنظيم الشرعى الذى يمثل القوة الدافعة لحركة التحرر الوطنى فى كينيا . وكان الاستعماريون فى حاجة الى أسطورة الماوماو لتبرير نظامهم الإرهابى

وحرركات العنف الموجهة ضد العناصر النشيطة المشتركة  
في حركة التحرر الوطنى .

أما بخصوص القصص التى تحكى عن أعمال القتل  
والهجمات الجماعية التى قامت بها جماعة ماوماو ،  
فلا أساس لها على الإطلاق ويتضح ذلك من الحقيقة  
البسيطة التالية : فلم يقتل فى كينيا الا أوربى واحد  
فقط فى الفترة ما بين ابريل ١٩٥٢ حتى اعلان حالة  
الطوارئ فى أكتوبر من نفس العام . وعملية القتل هذه  
كانت من الممكن أن تحدث فى أية فترة أخرى من الزمن .

وابتدأت تنتشر حملة من الدعاية حول أسطورة  
نشاط ماوماو الارهابى المزعوم ساعدت كتبرير فى اعلان  
حالة الطوارئ فى كينيا فى أكتوبر ١٩٥٢ . وشرعت  
السلطات فى سلسلة من عمليات القبض الجماعية  
لأعضاء KAU الذين وجهت اليهم تهمة الانتماء الى  
الماوماو . وقبض على جوموكينيا زعيم حركة التحرر  
الوطنى وسجن وحوكم بتهمة قيادة منظمة الماوماو .  
وبعد ذلك بست سنوات فى نوفمبر ١٩٥٨ ، اعترف



ماشازيا الشاهد الرئيسى فى القضية ، بأن السلطات  
الاستعمارية قد رشته ومنحته نقودا لغرض الادلاء  
بوقائع مزيفة ضد كينياتا .

وفى أبريل ١٩٥٣ حكم على قادة الاتحاد الوطنى  
الافريقى KAU بسنوات طويلة من السجن والاشغال  
الشاقة والابعاد الى مناطق نائية من البلاد . واعتبر  
الاتحاد خارجا عن القانون . وساد حكم الارهاب الموجه  
ضد شعب الكيكويو بوصفهم اكبر المجموعات العرقية  
عددا فى البلاد . وتحت دعوى سحق الماوماو القى  
بعشرات الآلاف من أعضاء حركة التحرر الوطنى الى  
السجون والمعتقلات ، ونظمت غارات من فصائل رجال  
البوليس المسلحين على القرى الافريقية وألقى القبض  
على أناس أبرياء ، وصودرت ثرواتهم وماشيتهم .  
وليس من المستغرب بعد ذلك أن يلجأ الاهلون الافريقيين  
فرارا من الارهاب الى الادغال ، حيث تجمعوا سويا  
وكونوا فصائل لحرب العصابات التى أطلق عليها حينئذ  
الماوماو ، ومن ثم لم تعد حينئذ مجرد منظمة خرافية ،

فقد أصبحت قوة مسلحة حقيقية شنت الهجمات على  
الحكم البريطانى ،

وكانت هذه الهبة عبارة عن حركة تلقائية للفلاحين  
تهدف الى طرد الاستعماريين من البلاد والحصـول  
على الارض التى كانت تملكها فى الماضى الجماعات  
القبلية .

اما من الزاوية العسكرية المحضة ، فقد كانت الهبة  
سيئة التنظيم ، وتفتقر الى الاسلحة الضرورية والقادة  
العسكريين مما جعلها فى وضع ضعيف امام الجيش  
البريطانى المجهز تجهيزا حسنا .

وبالرغم من هذا الاختلال فى ميزان القوى ، فقد  
شنت فصائل العصابات فى كينيا حربا بطولية لمدة اربعة  
سنوات من اجل استقلال البلاد . وفى عام ١٩٥٣ شنت  
القوات البريطانية سلسلة من العمليات العسكرية  
بهدف القضاء على جيش العصابات الذى كان ينشط  
فى الهايلاندز . ومع ذلك فقد باءت هذه الحملات

بالفشل . فقد كانت قوات الجوريلأ نلقى المساندة  
الكاملة من السكان ، وكانت تصل اليهم اخبار التحركات  
البريطانية مقدما ، وهكذا فانهم تمكنوا فضلا عن المحافظة  
على قوتهم المحاربة ، من شن هجمات مضادة ناجحة .  
وفي نفس الوقت ، حصل رجال العصيانات على  
الخبرة اللازمة في شن الحرب ضد عدو متفوق في  
القوة ، ووحّدوا جماعاتهم المتفرقة ، وتزايد عددهم  
بشكل كبير في الفترة ما بين ١٩٥٣ الى عام ١٩٥٤ .  
وكانت « جيوش تحرير الارض » كما كانوا يطلقون  
على انفسهم ، تتكون من ثلاثة تشكيلات . أحدها بقيادة  
ديدان كيماثي كانت تحارب في جبال ايرداره والتشكيل  
الثاني كان يحارب في منطقة كينيا الجبلية والثالث في  
نيروبي .

وفي عام ١٩٥٤ ارسلت الحكومة البريطانية قوات  
وطائرات اضافية من بريطانيا وروديسيا . وحوصرت  
وقصفت بالقنابل مناطق الادغال التي كانت تشكل  
ساترا بالنسبة لرجال العصيانات ، وتوقع  
الارهابيون البيض بأن الجوع سيجبر المتمردين على

التسليم . ورغم ذلك ، فان رجال الجوريلوا وصلوا  
الحرب بشجاعة ضد القوات البريطانية المتفوقة حتى  
عام ١٩٥٦ . وبقيت بعض الوحدات في الادغال حتى  
انتهى الحكم الاستعماري . وفي ١٢ ديسمبر ١٩٦٣ يوم  
عيد استقلال كينيا ، سارت قوات الجوريلوا في شوارع  
نيروبي فخورة وسعيدة بأن القضية التي كافحت من  
اجلها انتصرت في النهاية .

وتقدر الإحصائيات البريطانية عدد الا فريقيين  
الذين قتلوا في حركة التحرر في الفترة ما بين ١٩٥٢ ،  
١٩٥٦ ب ١١٥٠٠ قتيل . وفي الحقيقة فان الرقم  
اكبر بكثير ، لانه قد قتل في النضال ما لا يقل عن  
٣٠٠٠٠ شخص ، بالاضافة الى انه قد ألقى بما يقرب  
من ٨٠٠٠٠ أفريقي الى معسكرات الاعتقال ابان حالة  
الطوارئ . وطبق نظام وحشي من الاشغال الشاقة  
على هؤلاء السجناء ، وكشف موت أحد عشر سجيناً في  
معسكر هولوا ( مقاطعة الساحل ) هذه الواقعة الهمجية  
للعالم . واثبت التحقيق الذي أجرى الوحشية



والاستبداد الفظيع الذى كان يسود هذا المعسكر ، كما  
اثبت أن السجناء كانوا يضربون بالعصى الفليضة  
لاجبارهم على العمل أو كعقوبة لمن يرفض العمل .  
وكان هذا هو القانون المعترف به فى المعسكرات ، فان  
عمليات الضرب كانت سائدة وهمجية فى معسكر هولاء  
لدرجة أن أحد عشر مسجوناً ماتوا بمفعول الجروح  
والإصابات فى ٣ مارس ١٩٥٩ .

أما قائد معسكر هولاء م . ج . سوليفان ومساعديه  
الذين كانوا مسئولين مباشرة عن جرائم القتل فقد  
أحيلوا الى الاستبداد أو صدرت ضدهم أحكام خفيفة .  
وبالرغم من أن الشخصيات المدنية قد عوقبت إلا أن  
هذا لا يخفف مسئولية عديد من الأشخاص المسئولين  
الذين لم ينالهم أى عقاب . وكان جيكونيو كيانو على حق  
عندما تحدث فى المجلس التشريعى بكينيا قائلاً بأنه  
لا يمكن اعتبار كوان سوليفان وكوتس مسئولين  
وحدهم عن عمليات الموت ، بل أن هذه المسئولية تمتد  
فتشمل كل السجناء فى المعسكر حتى الحاكم نفسه .

وفي ١٠ مايو ١٩٥٩ جاء في مقالة نشرت في جريدة  
الايونزرفر « ان عملية قتل الاحد عشر مسجوناً في معسكر  
هولا بكينيا تعتبر من اسوأ الحوادث في التاريخ الطويل  
للادارة البريطانية بأفريقيا . . ولا يمكن ان تمنح  
ذكرها » . .

### فشل الخطة الاستعمارية

#### لانشاء اتحاد افريقيا الشرقية

وفي سنوات ما بعد الحرب وبهدف تدعيم الامبريالية  
البريطانية في وسط وشرق افريقيا ، بعثت الحكومة  
البريطانية الى الحياة من جديد مشروعها الخاص  
بتوحيد مستعمراتها . وكان متعملة التوحيد تهدف  
من الناحية الاقتصادية الى خلق ظروف افضل لاستغلال  
الموارد الاقتصادية بينما كانت تهدف من الناحية  
السياسية الى تقوية مركز الامبريالية البريطانية .

وتشكل اتحاد روديسيا ونياسالاند في ١٩٥٣ .  
وكان من المتوقع ان يتلوه اتحاد شرق افريقيا ولكن

الشرارة التي اندلعت في وسط افريقيا امتد لهيبها الى شرق افريقيا حيث كانت حركة التحرر الوطنى فى تصاعد . وعارض الافريقيون هذا المشروع الاستعمارى لاعتقادهم بان مثل هذا الاتحاد سيدعم من مركز الاوربيين فى شرق افريقيا ويهزقل من تقدم حركة الاستقلال .

وفى اوغندا ، عارض جميع السكان كل مشاريع الاتحاد ، وطالب المجلس الوطنى بالاستقلال لاوغندا وعارض كاباكا اوغندا ادوارد فريدريك موتيسا الثانى مشروع توحيد مستعمرات شرق افريقيا . . وكان رؤساء اوغندا واللوكيكو يسعون فقط الى تحقيق الاستقلال لبوغندا وحدها دون سائر البلاد ويرجع ذلك الى ان هؤلاء الملاك الكبار الاقطاعيين كانوا مهتمون فقط بمصالحهم الشخصية ولا يبدون ادى اهتمام بمصالح الشعب .

وفى شهر نوفمبر حاولت الحكومة البريطانية التغلب على معارضة الكاباكا لمشروع الاتحاد ولكنه دافع

بحزم عن وجهة النظر الافريقية بهذا الخصوص ، وكان هذا هو السبب في ان تخلعه الحكومة البريطانية في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣ ثم القاء القبض عليه وارساله الى لندن حيث بقى محتجزا حتى عام ١٩٥٥ .

وادی الاعتداء الوقح للاستعمارين الى انبعاث موجة جديدة من المقاومة في اوغندا وغيرها من مستعمرات شرق افريقيا . كما اثار ذلك سخط الراى العام العالمى . واكتسبت حركة التحرر الوطنى فى اوغندا قوة جديدة وقدم وفد المجلس الوطنى فى اوغندا الذى وصل الى لندن فى مايو ١٩٥٥ اعلان ارادة شعب اوغندا لتحقيق الاستقلال الكامل فى عام ١٩٦٠ ، واعلن الوفد بان رغبة شعب اوغندا هو تحقيق الاستقلال وتكوين دولة مستقلة ذات سيادة فى ميعاد لا يتجاوز عام ١٩٦٠ .

وكان العمال اكثر القوى نشاطا فى الاضرابات التى قامت ضد الامبرياليين . وفى الفترة ما بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٥ ارتفع عدد الاضرابات والمضربين من ٨٦٠٠ مضرب عام ١٩٥٢ الى ١٤٧٠٠ مضرب عام ١٩٥٣ ثم



الى ١٨٣٠٠ مضرى عام ١٩٥٥ . واضرب عشرة آلاف  
من عمال السكر فى مزارع لوجازى عام ١٩٥٦ ، ولكن  
قوات البوليس قمعت الاضراب واستخدمت البنادق  
والغازات المسيلة للدموع .

وكانت المقاطعة الجماهيرية الجماعية للبضائع غير  
الافريقية اءد اشكال النضال ضد الاستعمارين  
ووجهت ضربة حادة للتجار الاجانب .

وانتهت أزمة ١٩٥٣ - ١٩٥٥ بالوصول الى اتفاق  
بين اللوكىكو والحكومة البريطانية . وادخلت عدد من  
الاصلاءات الدستورية ، كما أجبرت أزمة ١٩٥٣ -  
١٩٥٥ الحكومة البريطانية على العدول عن مشروعها  
الخاص بتكوين اتحاد شرق افريقيا .

## الفصل الرابع

### تحلل النظام الاستعماري للامبريالية

#### في شرق أفريقيا

#### المرحلة الحاسمة في حركة التحرر الوطني

وفي اعقاب عام ١٩٥٥ بدأ هجوم حاسم على النظام الاستعماري ، وكان يستند الى القوة المتزايدة للمعسكر الاشتراكي العالمي الذي اصبح الان عاملا حاسما في تاريخ العالم ، والى القوة المتزايدة للحركة الشيوعية العالمية ولحركة الطبقة العاملة العالمية . فلم يعد في امكان الامبريالية اللجوء الى العنف في قمع حركات التحرر الوطني . واصبحت أزمة السويس مثالا صارخا على اجبار بريطانيا وفرنسا على التخلي عن اعمالها التدخلية في مصر . كما ادى الموقف الحازم من جانب الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى واعلانهم استعدادهم للدفاع عن الحق العادل لمصر في تأميم قناة السويس الى قفل الطريق امام هذه المغامرة الامبريالية

وامام شعوب شرق افريقيا اصبح نجاح حركة  
التحرر الوطنى فى شمال وغرب افريقيا والانتصارات  
التى حققتها شعوب غانا وغينيا ، نماذج ملهمة للنضال

واخذت الشعوب الافريقية تضم قواها فى النضال  
ضد الامبريالية والاستعمار . وانعقدت سلسلة من  
المؤتمرات لمثلّى الشعوب الافريقية ابتداء من عام ١٩٥٨  
ولعبت هذه المؤتمرات دورا هاما فى تقوية حركات  
التحرر الوطنى فى جميع المستعمرات الافريقية .

وفى عام ١٩٦٠ ، وبمبادرة من الحكومة السوفيتية  
اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة الاعلان التاريخى  
عن منح الاستقلال للبلدان والشعوب الافريقية ، الذى  
يعلن ضرورة وضع نهاية سريعة وغير مشروطة للاستعمار  
بجميع اشكاله ومظاهره . وبمجرد اقرار الاعلان ،  
اصبحت مشكلة التغلب على بقايا الاستعمار بندا هاما  
فى جدول أعمال لجان هيئة الامم والجمعية العامة .  
وايدت البلدان الاشتراكية بحزم التصفية العاجلة  
والمباشرة لكل الانظمة الاستعمارية القائمة .

وضاعفت الاحزاب السياسية الافريقية من نشاطها في الخمسينيات الاخيرة وبدأت تنظم الجماهير توطئة للنضال المرتقب ضد الاستعمار ومن اجل الاستقلال ففي اوغندا كانت هناك عدة احزاب تتقاسم القيادة ، بينما كانت حركة التحرر الوطني في تانجانيقا تحت قيادة واحدة هي الاتحاد الوطني الافريقي لتانجانيقا . وفي زنجبار كان هناك ثلاثة احزاب سياسية . أما في كينيا فقد حظر قانون الطوارئ نشاط جميع الاحزاب السياسية الوطنية ولكن عديد من التنظيمات السياسية المحلية ظلت قائمة . وعندما انتهت حالة الطوارئ في كينيا ، ظهر الى الوجود حزبان سياسيان متنافسان

ان وجود عدد من الاحزاب السياسية المختلفة يعمل على قسم صفوف الجبهة المتحدة لحركة التحرر الوطني . ويستغل الاستعماريون هذا الوضع لتأجيل تاريخ الاستقلال .

وفي هذه الفترة تطورت بسرعة الحركة النقابية في شرق افريقيا وفي غيرها من البلدان الافريقية . وقام



العمال تحت قيادة النقابات بدور نشيط في النضال  
التحريري الوطني . وتشكل مؤتمر النقابات لشرق  
أفريقيا في عام ١٩٤٩ الذي وحد بين صفوفه ١٠.٠٠٠  
عامل . ولكن هذا المركز النقابي لشرق افريقيا لم يعمر  
الا فترة قصيرة . فقد حظر نشاطه عام ١٩٥٠ وقبض  
على قادته فريد كوباي وماكهانج سنغ . وفي كينيا ،  
بعد اعلان حالة الطوارئ ، استمر نشاط الحركة  
النقابية في جو من الارهاب والاضطهاد ، ولكن القوى  
الاستعمارية لم يكن في وسعها أن تقضى عليها . وتشكل  
اتحاد العمل في كينيا ليحل محل مؤتمر شرق افريقيا  
الذي صدر قرار بحله والذي كان يضم ٤٤ نقابة يبلغ  
مجموع اعضائها ٧٠٠٠٠٠ عضوا . وفي تانجانيقا  
تأسس اتحاد العمال في عام ١٩٥٥ ، وكان يضم في  
صفوفه ٦٠.٠٠٠ عضو في عام ١٩٥٩ . وفي اوغندا لم  
تنتعش الحركة النقابية منذ ان حلت نقابة السائقين  
في عام ١٩٤٥ الا في الخمسينيات . وفي عام ١٩٥٦  
تشكل مؤتمر نقابات اوغندا موحدا بين صفوفه ١٣  
نقابة بلغ مجموع اعضائها ٦٠.٠٠٠ . وفي زنجبار ، تأخر

نمو الحركة النقابية ، ورغم هذا فقد كان هناك في عام ١٩٥٨ - ١٨ نقابة يبلغ مجموع اعضائها ٣٥٠٠ .

وكانت النقابات تناضل من أجل حياة معيشية افضل وارتبطت ظروف العمل بالهجوم العام على النظام الاستعماري من أجل تحقيق الحرية والاستقلال وكانت الطبقة العاملة اكثر القوى نشاطا ونضالية في حركة التحرر الوطني . ورغم ان الاضراب كان الشكل الرئيسى للنضال الا ان العمال بقيادة النقابات قاموا بدور نشيط في جميع الحملات السياسية .

وأدانت النقابات في كينيا واوغندا وتنجانيقا عملية الاغتيال الوحشى لباتريس لومومبا الابن البطل لافريقيا وفي عام ١٩٦١ رفض عمال شحن السفن في دار السلام تفريغ شحنة من البضائع مرسلة الى كاتنجا حيث كانت حكومة تشومبي الانفصالية قائمة في السلطة . وفي الفترة ما بين ١٩٤٧ - ١٩٥٧ حدث ٥٨٠ اضرابا اشترك فيه ١١٨٠٠٠ عامل . وبالمقارنة ، حدث ٢٠٣ اضراب ضم ٨٩٥٠٠ عامل وموظف في عام ١٩٦٠ .

وتعتبر تنجانيقا المركز الرئيسى للاضرابات فى افريقيا .

ونجحت النقابات فى تنجانيقا نجاحا باهرا فى تنظيم العمال الزراعيين . وهكذا ، حدث ١٣٤ اضرابا للعمال الزراعيين فى عام ١٩٦٠ . وكان تحريم نشاط الاحزاب الوطنية السياسية فى كينيا عاملا حاسما فى وضع النقابات فى مقدمة حركة التحرر الوطنى . وحيث انها كانت المنظمات القانونية الوحيدة للشعب الافريقى خلال هذه الفترة ، فقد كافحت من اجل تحسين ظروف العمل والظروف المعيشية للطبقة العاملة وتحولت كثير من الاضرابات الى مظاهرات سياسية حقيقية . وهكذا فان اضراب عمال السكك الحديدية الذى يعد من اكبر الاضرابات التى حدثت فى البلاد والذى شمل ٢٣٠٠٠ مضرِب قد نتج عن فصل اثنان من العمال الافريقيين والتمييز العنصرى الواقع من جانب الموظفين الرسميين فى هيئة ادارة السكك الحديدية .

وتزايد عدد المضربين سنويا فى كينيا . وفى الثلاث سنوات السابقة للحصول على الاستقلال ( ١٩٦٠ -

( ١٩٦٢ ) حدث ٦٧٩ اضرابا بلغ مجموع المضربين ٢٣١٧٠٠ . وبالمقارنة بالسنوات الخمس السابقة ( ١٩٥٥ - ١٩٥٩ ) فقد حدث ٣١٤ اضرابا بلغ مجموع المضربين ١٠٨٠٠٠ .

أما في أوغندا ، ففي السنتين اللتين سبقتا اعلان الاستقلال ، بلغ متوسط عدد الاضرابات من ستة الى سبعة شهريا وكانت تحمل الطابع الاقتصادي والسياسي معا .

وأجبر النمو السريع في حركة التحرر الوطني الاستعماريين البريطانيين على اللجوء الى المناورات بمختلف انواعها . فان الاصلاحات الدستورية العديدة التي ادخلت في المستعمرات في السنوات التي اعقبت الحرب تعتبر في الحقيقة تنازلات جبرية نابعة من ضغط قوى النضال الجماهيري المعادي للامبريالية .

**نداء تنجانيقا من أجل**

**انهاء الوصاية**

وكمنطقة خاضعة لوصاية هيئة الامم ، فقد وضعت



تنجانيقا تحت الحكم البريطانى فى عام ١٩٤٦ . وذلزم  
مبشاق هيئة الامم الحكومة البريطانىة بان تهيب  
الظروف الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية التى  
تكفل اعداد تنجانيقا للاستقلال . فكان من الواجب  
المباشر على الحكومة البريطانىة ان تشجع عملية تطوير  
المؤسسات السياسية الحرة فى البلاد وان تنمى مشاركة  
الافريقيين فى الهيئات الادارية المحلية والمركزية .

ومم ذلك ، فقد أهملت الحكومة البريطانىة واحداثها  
هذه وفوق هذا بذلت قصارى جهدها من اجل انقاء  
تنجانيقا معتمدة اقتصاديا عليها وغير ناضجة سياسيا  
حتى يمكن ان تستمر فى فرض الوصاية عليها .

ولكن حركة التحرر الوطنى نمت قواها تحت قيادة  
ال تانو (TANU) وكانت شعاراتها : انتهاء الوصاية وتحقيق  
الاستقلال . وفى اجتماع لمجلس الوصاية عام ١٩٥٧  
تحدث جوليوس كامباراجا نيريرى زعيم التسانو عن  
ضرورة تطوير تنجانيقا الى دولة افريقية ديمقراطية  
وطالب بتحديد تاريخ لانتهاء الوصاية واثرت هذه القضية  
عديدا من المرات . وقدم الممثلون السوفييت فى مجلس

الوصاية مساندة لا تقدر للمطالب العادلة لتنجانيقيا  
بينما أصرت الحكومة البريطانية على أن البلاد ليست  
أهلا بعد لان تحكم نفسها بنفسها .

وبدلت السلطات البريطانية كل ما فى وسعها من  
أجل الإبقاء على نظام وصايتها . ومن ثم ، ففى عام  
١٩٥٣ حرم حاكم تنجانيقا على موظفى الدولة الانضمام  
أو الانتماء الى المنظمات السياسية . وحاربت السلطات  
نشاط الثانو بكل الطرق الممكنة . ففى عام ١٩٥٧  
رفضت الموافقة على تسجيل عشرة فروع من فروع  
الحزب . وكثيرا ما كان يحرم جوليوس نيريرى من حق  
الخطابة فى الاجتماعات والمجتمعات الجماهيرية .

وفى عام ١٩٥٨ قدم للمحاكمة ووقعت عليه غرامة  
وكانت جريمته أنه عمل على كشف الاعمال غير القانونية  
التي ترتكبها الادارة البريطانية .

ورغم أعمال الاضطهاد ، فان نفوذ حزب الثانو  
نمى باضطراد وبلغ عدد اعضائه فى عام ١٩٥٧  
٢٠٠٠٠٠ عضوا .

## المتاورات الاستعمارية :

وادخلت السلطات الاستعمارية عددا من الاصلاحات الدستورية في تنجانيقا في الخمسينات ، ولكنها لم تغير بأية حال من جوهر الحكم الاستعماري حيث ان هذه الاصلاحات لم تتعدى حدود زيادة عدد الافريقيين في المجالس التشريعية والتنفيذية وهي هيئات استشارية «لغاية عام ١٩٥٨» واعضاؤها معينون وليسوا منتخبين . وحدث اول اشتراك للافريقيين في المجلس التشريعي عام ١٩٤٧ بواسطة ثلاثة من الافريقيين ، كما ان اول افريقي اشترك في المجلس التنفيذي عام ١٩٥١ وتزايد العدد الى ثلاثة افريقيين في عام ١٩٥٨ .

وحدثت اول انتخابات للمجلس التشريعي في عام ١٩٥٨ - ٥٩ وهذا لم يغير من تركيب المجلس الى هيئة تمثل الافريقيين . فالاستعماريين البريطانيين مدفوعين بالرغبة في الابقاء على سيادتهم وضعوا نظاما للانتخاب يعطى تمثيلا متساويا لثلاثة مجموعات من السكان ، الافريقيون والاوروبيون والاسيويون . واطلق

صارخة . فقد أعطى للغالبية العظمى من السكان البريطانيون على هذا ، صفة « النظام التمثيلي » المتوازن الذى يتبع سياسة المشاركة والتوافق العنصرى . وفى الحقيقة كانت هذه السياسة سياسة تمييز عنصرى الافريقيين الذين يمثلون ٩٨ر٥ فى المائة من السكان تمثيلا متساويا مع الاوروبيين الذين يمثلون ٢ر٠ ٪ من السكان ومع الاسيويين الذين يمثلون ٣ر١ ٪ .

ومن بين مجموع أعضاء المجلس التشريعى الـ ٦٧ كان الأعضاء المنتخبون لايتجاوزون ٣٣ عضوا ، بينما كان الحاكم يعين رسميا ٣٤ من الأعضاء مما يقوى من سيادة الاستعماريين .

ومن الواضح أن هذا النظام التمثيلى أبعد ما يكون عن الديموقراطية ، لأنه ترك الافريقيين كما كانوا من قبل بدون أية حقوق شرعية فهو لذلك لم يكن ليرضى الشعب . فبعد انتخابات المجلس التشريعى ( ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ) طالب السكان الافريقيون فى تنجانيقا بإعادة تنظيم المجلس بحيث يلغى نظام فى التوازن « المزعوم فى التمثيل وان يحل محله مجلسا منتخبا . وهذا هو الوضع الوحيد الذى يجعل من المجلس جهازا تمثيلا



تحقيقنا يستطيع ان يدافع عن مصالح الغالبية العظمى  
من السكان .

وأجبرت الحكومة البريطانية تحت الضغط ، على  
الموافقة في ادخال اصلاح دستورى جديد . وفى  
أغسطس ١٩٦٠ اجريت انتخابات جديدة للمجلس  
التشريعى مع ضمان الاغلبية للأفريقيين ، ولم يتعدى  
عدد الممثلين للأقلية الاوربية عشرة مقاعد من مجموع  
المقاعد البالغ عددها ٧١ مقعدا .

### تنجانيقا تحصل على الاستقلال

بيد ان اصلاح عام ١٩٦٠ كان مجرد خطوة نحو  
الاستقلال السياسى الكامل . ورغم ان انتخابات عام  
١٩٦٠ قد جعلت فى المجلس التشريعى اغلبية افريقية  
يقف على راسها زعيم التانو كرئيس للمجلس الا ان  
الحاكم البريطانى كان ما يزال يحكم البلاد . والى جانب  
ذلك ، ظل الموظفون الاستعماريون البريطانيون يديرون  
الوزارات الرئيسية مثل وزارة الدفاع ووزارة المالية  
ووزارة الخارجية ووزارة العدل . وفى ٣ سبتمبر  
١٩٦٠ اعلن نيريرى فى خطاب له اذيع بالراديو بان

حكومته ستعمل على تحقيق الاستقلال الكامل لتنجانيقا  
في داخل اطار الكومنولث في حدود عام ١٩٦١ .

وفي التو شرعت حكومة نيريري في المفاوضات حول  
هذه المسألة مع الحكومة البريطانية ، وفي مارس ١٩٦١  
أمكن الوصول الى اتفاقية حول منح تنجانيقا الاستقلال  
في ديسمبر ١٩٦١ .

وهكذا فربما يبدو ان تنجانيقا قد حصلت على  
استقلالها بوسائل الاصلاحات الدستورية عن طريق  
التوسع التدريجي في اشراك الافريقيين في الحكومة .  
ومع ذلك ، فلا بد للمرء ألا ينسى ان هذه الاصلاحات لم  
تكن ممكنة لولا النضال النشط للجماهير ضد الحكم  
الاستعماري . فانه فقط بواسطة حركة التحرر الوطني  
بقيادة التانو أجبر الاستعماريون على التراجع خطوة  
اثر خطوة وفي النهاية اجبروا على قبول الاستقلال  
السياسي الكامل لتنجانيقا .

### الوضع السياسي وانتخابات عام ١٩٥٨ في أوغندا

وأدى قمع عدد من الانتفاضات في أوغندا في اواخر

الخمسينيات الى انبعث قوى في حركة التحرر الوطنى .  
ففى عام ١٩٥٥ تشكلت عديد من الاحزاب السياسية  
الجديدة . وتأسس الحزب التقدمى بانفصال احد  
المجموعات بزعامة ا . موليرا عن المؤتمر الوطنى الاوغندى  
وفى عام ١٩٥٦ أسس أتباع م . موجوانيا الحزب  
الديموقراطى . وأسست مجموعة ا . مووازي و ج .  
بينازرا المؤتمر الوطنى المتحد . ان نشوء هذه الاحزاب  
الجديدة سبب انقسامها فى الجبهة المتحدة المناضلة من  
أجل الاستقلال .

وتركزت الخلافات الرئيسية بين الأحزاب حول  
مستقبل شكل الدولة فى أوغندا المستقلة . وكان  
للحزب الديموقراطى نفوذ كبير بين الافريقيين الكاثوليك  
وكان يدعو الى الانفصال الدينى ومن ثم فقد اضعف  
وحدة الشعب ، وأضعف حركة التحرر الوطنى أيضا .  
ولا يشر أية دهشة بعد ذلك اذا كانت السلطات  
البريطانية قد اعطت الحزب الديموقراطى المساندة بكل  
ما تملك .

وكانت هناك تناقضات خطيرة بين القوى التقدمية

وخبّار ملائكة الاراضى الاقطاعيين فى بوغندا الذين كانوا يطالبون بـمد سلطة الكاباكا حتى تشمل كل انحاء البلاد او انسحاب بوغندا وتكوينها لدولة مستقلة . وكان هناك نشاط للانفصاليين فى تورو وبونيورو وانكولا أيضا .

وكانت احد نتائج أزمة ١٩٥٣ - ١٩٥٥ هـ هو الاصلاح الذى حدث فى المجالس التشريعية والتنفيذية فى اوغندا . وكان يجرى انتخاب نصف اعضاء المجلس التشريعى المكون من ٦٠ عضوا . ومنح الافريقيون ١٨ مقعدا بالانتخاب . وكانت الوزارة التى تمثل الجهاز التنفيذى تضم بين صفوفها ثلاثة افريقيون .

وكما حدث فى تنجانيقا ، فان الاصلاح الدستورى لعام ١٩٥٦ لم يوفر الا اقل حد ممكن من التمثيل الافريقيين دون أن يغير من جوهر النظام الاستعمارى مما ادى بدوره الى تدمير الشعب . ودعى المجلس الوطنى الاوغندى الى تعديل الدستور حتى يصبح المجلس التشريعى جهازا تمثيلا حقيقيا عن طريق الانتخاب العام والمباشر .



وفي عام ١٩٥٧ عندما عين فردريك ثرو فورد حاكما  
لأوغندا ، نظم المجلس الوطني الاوغندي اجتماعا  
جماهيريا في ملعب ناكيووبو بمناسبة الاحتفال الرسمي  
وكانت الشعارات التي يرددوها المتظاهرون « يسقط  
الحكم البريطاني ! » « لا نريد حكاما بريطانيين ! »

وحدثت زيادة حادة في النشاط السياسي بين  
الجماهير فيما يتعلق بانتخابات عام ١٩٥٨ . وكانت  
السلطات الاستعمارية تستعد لها هي الاخرى .  
وابتدأت باضطهاد الزعماء السياسيين التقدميين ،  
فألقي القبض على ج . انجور نائب رئيس المجلس  
الوطني الاوغندي في اكتوبر ١٩٥٧ ، ذلك الزعيم الذي  
كان قد قاد الحملة ضد الارهاب الذي يشنه الحكم  
البريطاني وقضى في السجن ثلاث سنوات .

وكان من المفروض أن يتم انتخاب النواب الافريقيين  
للمجلس التشريعي في اكتوبر ١٩٥٨ . ولكن اللوكيكو في  
بوغندا ، الذين يمثلون العناصر الاقطاعية ، امتنعوا عن  
الاشتراك في الانتخاب ، بينما طالبت حكومة بوغندا  
باقامة نظام اقطاعي على رأسه الكاباكا في أوغندا على أن

يعطى لبوغندا حق المفاوضة من أجل الحكم الذاتي باسم المحمية كلها . ولاقت هذه التطلعات من جانب السادة الاقطاعيين في بوغندا ، معارضة من الأحزاب السياسية الأخرى ، ورؤساء التورو وأنكولا وبونيورو . وبرهنت انتخابات عام ١٩٥٨ على اليقظة السياسية للشعب الافريقى . فقد ذهب الى صناديق الانتخاب ٥٣٤٠٠٠ ناخب أو ما يوازي ٨٥ في المائة من مجموع الناخبين . وحيث أن بوغندا رفضت الاشتراك في الانتخابات فقد كان عدد المرشحين الافريقيين عشرة بدلا من ثمانية عشر . وكانت المنافسة الرئيسية تتمركز بين المؤتمر الوطنى الأوغندى والحزب الديمقراطى . وكانت نداءات المؤتمر الوطنى تدعو الى شن نضال شامل ضد الأوتوقراطية والاقطاعية ورفع كل القيود على الديمقراطية وتدعو الى تضامن جميع أهالى أوغندا ، كما تطالب بزيادة عدد الافريقيين فى الهيئات التشريعية للدولة وفى الاقتصاد .

وبرهنت الانتخابات على أن هذا البرنامج يلقى التأييد الكامل من جانب الجماهير . فأحرز حزب

المؤتمر الوطنى خمسة مقاعد ، وثال الحزب الديمقراطى مقعدا واحدا ، بينما حصل المستقلون على أربعة مقاعد، وهذا يثبت بشكل لا جدال فيه بأن حزب المؤتمر الوطنى هو أكثرها شعبية . على أنه لم تمض فترة طويلة حتى حدث انقسام فى الحزب . ففى أثناء مؤتمر ميبال ( يناير ١٩٥٩ ) طرد فريق من الزعماء المعتدلين بزعامة ا . موسازى من الحزب وذلك لخرقهم القواعد الحزبية ومخالفتهم لبرنامج الحزب وسياسته ، وانتخب بدلا منهم قادة جدد . فانتخب ميلتون أوبوتى زعيما ، وجوزيف كيوانوكا رئيسا وبارناباس كورنونكا سكرتيرا عاما .

وبعد الانقسام انضمت مجموعة موسازى الى الانفصاليين البوغنديين والعناصر الاقطاعية . ولكن قلب الحزب وعلى رأسه ميلتون أوبوتى ، واصل منهجه التقدمى بهدف خلق أوغندا موحدة وديمقراطية ومعادية للامبريالية والاستعمار .

أوغندا تحصل  
على الاستقلال

واجتاحت أوغندا فى عام ١٩٥٩ موجة من المقاطعة

للبضائع الأجنبية احتجاجا على محاولة السلطات  
الاستعمارية كفالة امتيازات خاصة للسكان غير  
الأفريقيين . واشتركت عدد من المنظمات السياسية  
التي توحدت في الحركة الوطنية في هذه الحملة ، بينما  
رفض المؤتمر الوطني الأوغندي والحزب الديمقراطي  
تأييد ومساندة المقاطعة بدعوى أنها ستقف عائقا في  
طريق الإصلاحات الدستورية المقبلة .

وكانت المقاطعة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنضال من  
أجل تحقيق الاستقلال العاجل لأوغندا . وحدثت  
عمليات تنكيل واسعة النطاق لسحق الحركة . وفي  
أواخر شهر مايو حظرت السلطات الاستعمارية نشاط  
حزب « الحركة الوطنية » واعتبرته خارجا عن القانون  
والقت القبض على موليرا وموسازي وغيرهما من  
الزعماء . وفي ٤ يونيو أطلق البوليس النيران على  
مظاهرة في كامبالا .

وفي فترة ترقب انعقاد المؤتمر الذي سيطرح فيه  
تعديل الدستور الأوغندي ، طالب المؤتمر الوطني



الأوغندي بإعلان الاستقلال في عام ١٩٦١ ، بينما كان برنامج الحزب الديمقراطي أكثر اعتدالا فطالب بحكم ذاتي في عام ١٩٦١ ، وباستقلال سياسي كامل عام ١٩٦٦ ، وازدادت هذه الخلافات تعمقا وسببت في حدوث انقسام جديد في حزب المؤتمر الوطني في نهاية ١٩٥٩ حيث أصبح جوزيف كيوانوكا وبارناباس كونونكا في الأقلية ، بينما اتبع الجناح الراديكالي في الحزب ميلتون أوبوتي . وطالبت المجموعة الأخيرة بعمل مباشر ضد الامبريالية ومن أجل تحقيق الاستقلال واتخذت عددا من الخطوات الحاسمة من أجل تدعيم المنظمات السياسية المتعددة في جبهة موحدة ضد الامبريالية .

وفي مارس ١٩٦٠ انضمت هذه المجموعة الى « اتحاد شعب أوغندا » لتشكيل حزب جديد ، ألا وهو « مؤتمر شعب أوغندا » . وكان برنامج هذا الحزب يطالب بالاستقلال الكامل المباشر لأوغندا مع قيام حكومة مركزية ذات نفوذ . وانتخب ميلتون أوبوتي سكرتيرا عاما لحزب « مؤتمر شعب أوغندا » .

وفي مارس ١٩٦١ أجريت انتخابات عامة في أوغندا، وتوجه الى صناديق الانتخابات ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠ ناخب . وقاطعت الحكومة والليكو ببوغندا هذه الانتخابات مما تسبب في قلة عدد الناخبين في هذه المقاطعة . وحاز « مؤتمر شعب أوغندا » على أغلبية واضحة ، حيث حصل على ٦٩٥.٠٠٠ صوتا . وحصل الحزب الديمقراطي على ٢٩٤.٠٠٠ صوت ، بينما حصل « المؤتمر الوطني الأوغندي » (مجموعة كيوانوكا) على ٤.٠٠٠ صوتا .

غير أن توزيع المقاعد في المجلس التشريعي لم يتم وفق نفوذ كل حزب . وهكذا فإن «الحزب الديمقراطي» ( ٩٤.٠٠٠ صوت ) حصل على ٤٣ مقعدا في المجلس ، بينما حصل « مؤتمر شعب أوغندا » ( ٦٩٥.٠٠٠ صوت ) على ٣٥ مقعدا لا غير . وهذا يوضح لنا كيف أن الحزب الديمقراطي حصل على ٢٠ مقعدا من الواحد وعشرين مقعدا المخصصة لبوغندا نتيجة لهذه اللعبة ( حيث أن عدد من توجهوا الى صناديق الانتخاب لم يزيد عن واحد في المائة ) وبذلك استفاد كثيرا من عملية المقاطعة التي نفذتها حكومة بوغندا الاقطاعية .

وفي ابريل ١٩٦١ شكلت حكومة وطنية في أوغندا ،  
تضم تسعة مقاعد للأفريقيين كانوا من نصيب الحزب  
الديمقراطي وثلاثة مقاعد للأوروبيين ومقعدا واحدا  
للهنود . وعين رئيس الحزب الديمقراطي وزيرا بلا  
وزارة وزعيما للمجلس التشريعي ، وأصبح رئيسا  
للوزراء في يونيو ١٩٦١ . وتحددت اختصاصات  
الحكومة كمجلس تنفيذى خاضع للحاكم وبذلك أصبحت  
أبعد ما تكون عن أن تمثل حكومة في دولة مستقلة .

ودعى مؤتمر تشريعي للانعقاد في سبتمبر ١٩٦١  
لعمل دستور ولتحديد موعد لإعلان استقلال أوغندا .

وبرهنت العناصر الاقطاعية ببوغندا على انها  
العقبة الرئيسية في طريق تخطيط مستقبل شكل  
الدولة المقبل . وطالما أن آمالهم في تحقيق السيادة  
الوطنية قد تحولت الى هباء ، فقد صمموا على الدفاع  
عن مركزهم وطالبوا بالانفصال أو بالاستقلال الذاتي  
لبوغندا كبديل للانفصال .

وأصبح الرؤساء البوغنديين يمثلون مركز تهديد

خطر ينبيء بتحطيم جدول أعمال المفاوضات الدستورية  
التي أجريت في لندن ، وتسبب في تأجيل منح الاستقلال  
العاجل للبلاد . ولكن مؤتمر لندن ( ١٨ سبتمبر - ٩  
أكتوبر ١٩٦١ ) حدد أول مارس ١٩٦٢ كموعدا لمنح  
الاستقلال الذاتي لأوغندا ، كما حدد ٩ أكتوبر كميعاد  
لمنح الاستقلال السياسي الكامل لأوغندا . وكان هذا  
يمثل انتصارا هاما للنضال الذي تشنه الشعوب  
الافريقية ضد الاستعمار . وفي تعليق على نتائج المؤتمر  
قال رئيس حزب « مؤتمر شعب أوغندا » . . « لقد  
حصلنا على كل ما كنا نريده من المؤتمر » .

واغتبطت الدوائر الحاكمة في بوغندا بنتائج  
المؤتمر ، فجميع مطالبهم قد أجيبت . فقد حصلت  
بوغندا على مركز قانوني كملكية فيدرالية لها حكومتها  
وبرلمانها ( اللوكيكو ) ومحكمتها العليا ، كما أصبح  
لحكومة بوغندا مواردها المالية الخاصة وقوة بوليسها  
الخاصة بها .

غير أن المؤتمر لم يرضى حكام الثورو وأنكولا  
وبونيورو الذين كانوا يسعون هم الآخرون للحصول



على الحكم الذاتي . وبجانب هذا ، فان رؤساء البونيورو طالبوا باعادة « المقاطعات السليبة » التي كان المستعمرون البريطانيون قد اقتطعوها وضموها الى بوغندا منذ سنوات عديدة .

وابتدأت أوغندا في التحضير لانتخابات الجمعية الوطنية ، التي ستكون لها دور حاسم في تقرير مستقبل الدولة المستقلة الجديدة .

وفي نوفمبر ١٩٦١ ، شكلت العناصر الانفصالية في بوغندا تنظيما سياسيا خاصا بها أطلقوا عليه اسم كاباكا ييكا ( لا أحد غير الملك ) . وكان هذا التنظيم يدعو الى المحافظة على مؤسساتهم التقليدية وعلى النظام الملكي في المقاطعة ، ثم اتخذ هذا التنظيم فيما بعد شكل الحزب السياسي .

وفي الفترة السابقة للانتخابات ، وحشد كلا من « مؤتمر شعب أوغندا » و « كاباكا ييكا » قواهما من أجل قلب حكومة الحزب الديمقراطي . ونتج عن

الانتخابات التي جرت في أبريل عام ١٩٦٢ ، أن نال  
« مؤتمر شعب أوغندا » ٤٣ مقعدا في الجمعية الوطنية،  
ونال حزب كاباكا ييكا ٢٤ مقعدا والحزب الديمقراطي  
٢٤ مقعدا .

وكان هذا يمثل انتصارا كانسحا « مؤتمر شعب  
أوغندا » ولكنه لم يمكنه من الحصول على أغلبية مطلقة  
في الجمعية الوطنية . ومن أجل تشكيل حكومة مستقرة  
شكل « مؤتمر شعب أوغندا » ائتلافا مع كاباكا ييكا .  
وفي أول مايو ١٩٦٢ أعلن عن تشكيل الحكومة الائتلافية  
وكان تضم ١٢ ممثلا « مؤتمر الشعب » وأربعة ممثلين  
من ال كاباكا ييكا . وكانت الوزارة الجديدة تحت  
رئاسة م . موبوتى زعيم « مؤتمر شعب أوغندا » .

وفي ٩ أكتوبر ١٩٦٢ رفع العلم الوطني لأوغندا  
بشيرا بفترة جديدة من التطور المستقل .

## الإصلاحات الدستورية

### في كينيا

ولم يكن للقضاء على هبة عام ١٩٥٢ - ١٩٥٦ أن  
ينجم عنه تحطيم الحركة التحريرية الوطنية في كينيا ،

فانفجار ثورى جديد كان على الأبواب . ومن أجل تهدئة الجماهير قررت الحكومة البريطانية القيام بما يسمى بالاصلاحات الدستورية . ولم ينجم عن تلك الاصلاحات التى أعقبت ذلك سوى زيادة ضئيلة فى تمثيل الافريقيين فى المجالس التشريعية والتنفيذية ، ولكنها أعطت بريطانيا حجة فيما تدعى من حدوث تقدم نحو الحكم الذاتى . وفى عام ١٩٥٤ زيد عدد مقاعد ممثلى الافريقيين فى المجلس التشريعى من أربعة الى ستة . وفى عام ١٩٥٧ حدث تعديل جديد فزيد العدد الى ثمانية ثم الى ١٤ مقعدا فى عام ١٩٥٨ . والاصلاحات من هذا الطراز لم تؤثر لاعلى جوهر الحكم الاستعماري ولا على مركز الحكم البريطانى حيث أن السلطة العليا كان يحتفظ بها الحاكم بينما كانت المجالس التشريعية والتنفيذية التى يغلب عليها الأوروبيون ، لا تدافع عن مصالح الافريقيين بل تدافع عن مصالح الاحتكارات البريطانية والأقلية الأوروبية الصغيرة العدد .

ولم تكن لتلك الاصلاحات الهزيلة أن ترضى المنظمات

الافريقية التي تكافح من أجل الحكم الذاتي . وفي الخمسينيات الأخيرة ضاعفت هذه المنظمات من نضالها في سبيل تحقيق مبدأ الانتخاب العام ، وأغلبية افريقية في المجلس التشريعي والغاء قانون الطوارئ والسماح القانوني بتكوين الأحزاب السياسية الوطنية الافريقية . واثار انتخابات عام ١٩٥٨ ، رفض الممثلون الافريقيون في المجلس التشريعي التعاون مع الحكومة ورفضوا المنصبين الوزاريين اللذان عرضا عليهم ، وطالبوا بعقد مؤتمر لاعادة النظر في دستور كينيا .

ووقفت الحكومة البريطانية في طريق جميع هذه المحاولات الهادفة الى الحصول على الحكم الذاتي والاستقلال ، تلك الحكومة التي لم تكن لديها أية نية لعمل تنازلات كبيرة ذات اثر ... ففي حديث الان لينوكس بويد وزير المستعمرات في مجلس العموم عن السياسة البريطانية في كينيا قال : « انه من الضروري لفترة طويلة مقبلة ان تظل الادارة الاستعمارية واني لا ارى في هذه اللحظة تاريخا يمكن تحديده لامكان الاستغناء عن الادارة الاستعمارية » .



## تفاهم الاضطهاد

وهذا الموقف العنيد من جانب الحكومة البريطانية نجم عنه اندلاع عظيم في النضال التحريري الوطني في كينيا . وفي اوائل عام ١٩٥٨ تشكل حزب سياسي جديد هو حزب كياما كيا موينجي . وحيث أن قوانين الطوارئ كانت تحظر نشاط جميع الأحزاب السياسية الوطنية ، فقد مارس حزب كياما كيا موينجي نشاطه سرا .

اعتبرت السلطات البريطانية الحزب الجديد حزبا غير قانوني ، مدعية أنه ينهج نفس المنهج الذي يتبعه ماوماو وابتدأت حملات من القبض الجماعي . وصرح مستر نورمان هاريس وزير دولة في كينيا بأنه في الفترة ما بين يناير ١٩٥٨ وابريل ١٩٥٩ اتهم ما يبلغ من ٢١٣٧ شخصا بعضويتهم في حزب كياما كيا موينجي .

وأدى الافتقار الى وجود الأحزاب السياسية الوطنية ، الى زيادة دور النواب الافريقيين بالمجلس التشريعي في الحياة السياسية للبلاد ، فهم لم يترددوا

في كشف سياسة الاستعماريين ودعوا الجمناهير الى  
النضال من أجل حقوقهم . وفي ابريل عام ١٩٥٨ القى  
القبض على سبعة من هؤلاء النواب لالقائهم خطبا ادانوا  
فيها هؤلاء الافريقيين الذين يتعاونون مع الاستعماريين  
ولقيامهم بحملة ضد دستور لينوكس بويد .

غير ان السلطات الاستعمارية كانت تخشى اندلاع  
ثورة جديدة ، فلم تجرؤ على توقيع عقوبات شديدة ،  
وعلى ذلك فقد قدموا للمحاكمة في مايو ١٩٥٨ ، ووقعت  
عليهم غرامة ٧٥ جنيها لكل منهم . وعند مغادرتهم  
المحكمة استقبل المتهمون جمهور حاشد يحمل لافتات  
كتبت عليها الشعارات الآتية : « يسقط الامبرياليون  
البريطانيون ! » « يسقط دستور لينوكس بويد ! »

وفي مارس ١٩٥٩ ابتدأت السلطات الاستعمارية  
عمليات اضطهاد ضد أحد الأحزاب الاقليمية القوية  
جدا ، الحزب الشعبى النرويجى التعاهدى برغم ان  
نشاط هذا الحزب لم يكن محل تحقيق من قبل .  
والقى القبض على أربعة وثلاثين من زعماء الحزب من

بينهم يولو أجار السكرتير التنظيمي ورئيس تحرير  
جريدة الحزب يوهورو . وكانت التهمة هي تنظيم  
الاضطرابات . وحكم على أغلب الزعماء بالبقاء في أماكن  
الحجز الخاصة بالافريقيين وأغلقت جريدة يوهورو .

وآثارت محاولات السلطات الاستعمارية أن تقضى  
على حركة التحرر الوطنى بواسطة الارهاب والاضطهاد،  
السلخ لا بين الشعب الكينى فحسب بل وبين القوى  
التقدمية فى بريطانيا أيضا . وقدم الجناح اليسارى فى  
حزب العمال مرارا استجوابات عن وقائع الاضطهاد  
والارهاب المشينة التى تحدث فى كينيا . وفى ابريل  
١٩٥٨ نشر الحزب الشيوعى البريطانى بيانا يكشف  
فيه السياسة البريطانية فى كينيا . ويقول البيان « ان  
قوانين الطوارئ فى كينيا امتدت أكثر من خمس  
سنوات . وما زال هناك . . . ر. ا. افريقى فى معسكرات  
الاعتقال ، والاجتماعات السياسية محظورة ، والتمييز  
العنصرى يمارس فى جميع أشكاله . والوقت قد حان  
لانهاء هذا التاريخ الطويل من الكبت ، وإيقاف هذه  
الاعتداءات الجديدة » . ودعى الحزب الشيوعى

البريطاني الشعبي « الى المطالبة بوقف عمليات  
الاضطهاد » و « اطلاق سراح جميع الافريقيين -  
الموجودين في الاعتقال » . وحث الشعب على « تأييد  
مطالب الافريقيين الخاصة بالانتخاب العام والحقوق  
الديمقراطية المتساوية » .

### النضال من أجل إلغاء حالة الطوارئ

#### واطلاق سراح جومو كينيا

وأجبر نمو حركة التحرر الوطني في كينيا والتأييد  
الذي لقيته من القوى التقدمية في بريطانيا والعالم كله،  
الحكومة البريطانية على اللجوء الى مناورات جديدة .  
فوافقت في عام ١٩٥٩ على انعقاد مؤتمر دستوري في  
لندن .

وازداد النضال السياسي في كينيا في الفترة التي  
سبقت انعقاد المؤتمر . وطالبت المنظمات الافريقية  
بالإلغاء الفوري لحالة الطوارئ واطلاق سراح آلاف  
الافريقيين الموجودين في السجون والمعتقلات . كما  
ابتدأت حملة قوية في كينيا وغيرها من البلدان تطالب



باطلاق سراح جومو كينيئاتا فورا ذلك الرجل الذي  
يعتبر زعيم حركة التحرر الوطني ، وتحت الضغط  
الشعبي أطلق سراحه في ١٤ ابريل عام ١٩٥٩ ، ولكن  
مع حرمانه من حرية التنقل داخل كينيا وعدم القيام  
بأي نشاط سياسي ، فبدلا من السجن أصبح كينيئاتا  
منفيًا في البراري الواقعة في المقاطعة الشمالية في  
لودوار . وبدلا من أن يؤدي هذا الى تهدئة المناضلين  
من أجل حرية كينيئاتا ، فقد أدى الى حدوث اندفاع  
جديدة للنضال . فطالبت جميع المنظمات الافريقية  
باعطائه الحرية الكاملة ، حتى يستطيع أن يمثل شعبه  
كينيا في المؤتمر الدستوري المقبل .

وكانت الحكومة البريطانية تخشى من أن يؤدي  
تحرير كينيئاتا الى تقوية مركز القوى الراديكالية ،  
وبالتالي القضاء على مشاريعها في مؤتمر لندن المقبل .  
وصدر تصريح من حاكم كينيا في ٩ مايو ١٩٥٩ يقول  
فيه أن العودة المباشرة لكينيئاتا الى النشاط السياسي  
ستؤدي الى حدوث قلق ، مما يجعل من اعطائه الحرية  
الكاملة أمرا غير مرغوب فيه .

والفت الحكومة البريطانية حالة الطوارئ بهدف  
تهيئة جو مناسب أمام مؤتمر لندن في أوائل عام  
١٩٦٠ . وأعقب هذا صدور عفو عام عن العديد من  
الافريقيين الذين كانوا قد اتهموا بعضوية ماوماو أو  
التعاطف مع هذه المنظمة . ولكن العفو العام لم يمنع  
السلطات من حجز ألف شخص من العناصر النشطة  
في النضال ضد الاستعمار . وبدعوى المحافظة على  
النظام ، احتفظ الحاكم بحقه في الرقابة على نشاط  
الأحزاب السياسية ولم يسمح للافريقيين بعقد  
الاجتماعات بدون الحصول مقدما على الاذن بعقدتها  
رسميا ، وهذا جعل من الفناء حالة الطوارئ اجراء  
شكليا أكثر من أى أمر آخر .

### أحزاب سياسية جديدة

#### في كينيا

وبينما كانت الاستعدادات جارية للتحضير لمؤتمر  
لندن ، ظهر اتجاهان سياسيان بارزان بين الأعضاء  
الافريقيين في المجلس التشريعى . واختلفت وجهتهما

نظرهما بشكل كبير بالنسبة لشكل الدولة المقبل في كينيا . ونجح الاستعماريون البريطانيون نجاحا باهرا في تعميق الانقسام بين الزعماء الافريقيين .

وشكلت الجماعة المعتدلة التي يقودها ماسيندى موليرو الحزب الوطنى الكينى ، بينما شكل الأعضاء الأكثر راديكالية الذين يقودهم أوجينجا أودينجا ، حركة كينيا المستقلة التي أعلنت أنها ستقدم المطالب التالية فى مؤتمر لندن الدستورى : الانتخاب العام القائم على مبدأ « صوت واحد لكل فرد واحد » ، وقيام حكومة تعبر عن الحزب الذى ينال أغلبية الأصوات ، واستقلال كينيا العاجل ، واطلاق القيود المفروضة على جومو كينيا . وكانت هذه المطالب تعبر عن الآمال العميقة لشعب كينيا .

ولكن مطالب الحزب الوطنى الكينى كانت أكثر اعتدالا . فلم تصر على ضرورة الاستقلال العاجل لكينيا كما أبدت الاستعداد لاستمرار الحكم الاستعمارى حتى عام ١٩٦٨ . وليس من المستغرب أن يعتبر الافريقيون مثل هذا الموقف خيانة .

وعندما حاول أعضاء الحزب الوطنى الخطابة فى اجتماع عقد فى مومباسا عام ١٩٥٩ اضطروا الى الهروب من على المنصة وقد غمرتهم حجارة الطوب والصيحات المناادية « الحرية » . كما أن مؤتمر حركة الحرية الافريقية الذى يضم شرق ووسط افريقيا والمنعقد فى سبتمبر ١٩٥٩ فى موشى ، رفض الاعتراف بممثلى الحزب الوطنى الكينى .

وبذلت العناصر الرجعية المكونة من المستوطنين الأوربيين قصارى جهودها من أجل استمرار الحكم الاستعمارى فى كينيا . وكانوا هم الآخرون يعدون عدتهم لمؤتمر لندن . وفى أغسطس ١٩٥٩ شكلت الحزب الموحد الكينى ، وبرنامجها يتضمن المحافظة على استمرار الحكم الاستعمارى فى كينيا لفترة غير محدودة . ومن وجهة نظر زعمائه فان اعطاء الحكم الدائى لكينيا فى السنوات الخمسين القادمة ، تعتبر مسألة خارجة عن نطاق البحث . كما اقترح الحزب الموحد توسيع سلطات الأجهزة الادارية المحلية ، تلك الخطوة التى يمكن أن تدعم حكم الأقلية الأوربية وتزيد



من الفرص المتاحة امامها لتطبيق شعار «فرق تسد»  
ولقد دعى حاكم كينيا السابق ادوارد جريج ( الذى  
منح لقب لورد أولترينشام فيما بعد ) الى نفس الفكرة  
فى كتابه عن كينيا .

وطالب الحزب الموحد الكينى بأن تحجز الاراضى  
المرتفعة فى كينيا للمستوطنين الأوربيين وأن يستمر  
فصل البيض عن السود فى المدارس .

بينما كان المستوطنون البيض الأكثر اعتدالا ،  
مدركون لعدم جدوى محاولة المحافظة على الوضع  
الراهن للحكم الاستعمارى ، فكانوا مقتنعين بأن شعبية  
الحركة الوطنية التحريرية تستدعى مرونة أكبر من  
جانب السلطات ، التى كانت مضطرة حينئذ للجوء الى  
التنازلات من أجل المحافظة على مركزها فى كينيا .  
وفى أكتوبر عام ١٩٥٩ شكل سكرتير وزارة الزراعة  
السابق ميشيل بلونديل الحزب الكينى الجديد الذى  
ضم المستوطنين الليبراليين الأوربيين . وعلى تقيض  
الحزب الموحد الكينى ، طالب الحزب الكينى الجديد

بزيادة طفيفة في تمثيل الافريقيين في أجهزة الحكومة ،  
ونادى بحق مشاركة المزارعين الافريقيين في الاراضى  
المرتفعة . كما دعى بلونديل الى خلق طبقة من المزارعين  
الافريقيين الكبار يكونون السند الاجتماعى  
للمستوطنين . وبالرغم من ليبراليته الواضحة ، فان  
الحزب الكينى الجديد لم يكن يختلف في الواقع عن  
الحزب الموحد . فالاثنان عارضا الاقتراع العام وعارضا  
اعطاء كينيا الاستقلال في المستقبل القريب . كما ان  
الاثنين جاهدوا من أجل زيادة دور الاحتكاريين الاوربيين  
والابقاء على الامتيازات الممنوحة للاقلية الاوربية .

### مؤتمر لندن لعام ١٩٦٠

وافتح المؤتمر المنوط به تعديل الدستور الكينى  
في لندن بتاريخ ١٨ يناير ١٩٦٠ واستمر انعقاده لمدة  
تزيد عن شهر . وتحت ضغط الجماهير كان ممثلى  
الحزب الوطنى الكينى قد توصلوا الى اتفاق مع ممثلى  
الحركة الكينية المستقلة ، وهكذا شكل المنسحبون  
الافريقيون جبهة متحدة في المؤتمر . فطالبوا بالاقتراع  
العام ، وصوت واحد لكل ناخب ، وحكومة مسئولة

أمام البرلمان ، ومنح كينيا الاستقلال في عام ١٩٦٠ .  
وعارضت كلا من الحكومة البريطانية وأحزاب  
المستوطنين البيض في كينيا هذه المطالب .

وختم المؤتمر أعماله في ٢١ فبراير بعد أن أغفل  
المطلبين المتعلقين بالاقتراع العام ومنح الاستقلال لكينيا،  
هذان المطلبان التي قدمهما المندوبون الأفريقيون .  
ومع ذلك فقد وافق المؤتمر على تشكيل مجلس تشريعي  
أغلبيته من الأفريقيين ( ٣٧ مقعدا من مجموع ٦٥ مقعد )  
وتشكيل وزارة بها ٤ مقاعد للأفريقيين من مجموع  
المقاعد البالغ عددها اثني عشر .

وبالرغم من أن دستور ١٩٦٠ الذي وضعت المؤتمر  
يعتبر خطوة ملموسة إلى الأمام ، إلا أنه لم يكن ليرضى  
الشعب الأفريقي . فازداد الموقف السياسي في البلاد  
توترا ففي كل مكان كان الشعب يطالب بالاستقلال  
المباشر لكينيا .

وكما حدث في عام ١٩٥٢ شرعت العناصر  
الاستعمارية الرجعية في نشر الإشاعات عن ظهور

نشاط جديد لماوماو في المقاطعة الوسطى وفي وادي  
ريفت مع نشر أخبار عن هجوم قوات البوليس على  
قرى الكيكويو . وفي يوليو ١٩٦٠ شرعت الحكومة  
البريطانية في ارسال قوات اضافية الى كينيا ، كما  
زادت سرعة العمل في بناء القاعدة العسكرية في كاهارا  
الذي بدى فيه عام ١٩٥٩ .

ونظرا لازدياد سخط الجماهير مع مخاطر تحوله  
الى عمل شعبي مباشر ، أعلن باتريك رينيسون الحاكم  
البريطاني في حديث له بالراديو عن أنه لن يتورع عن  
استخدام أكثر الاجراءات حسما اذا تعرض النظام  
القائم للخطر .

### **الكانو والكانو**

وكان محددًا لانتخابات المجلس التشريعي أن تتم  
في فبراير ١٩٦١ . وبعد إلغاء حالة الطوارئ تشكل  
حزبان وطنيان في كينيا : حزب الاتحاد الوطني الافريقي  
لكينيا ( كانو ) وحزب الاتحاد الديمقراطي الافريقي  
لكينيا ( كادو ) . وتأسس الكانو في مارس ١٩٦٠ وضم



بين صفوفه أكثر القوى ثورية في كينيا وطالب  
بالاستقلال الفوري وانتخب جومو كينياوا رئيسا للكانو  
في مايو ١٩٦٠ ، ولكن السلطات الاستعمارية رفضت  
تسجيل الحزب اذا ظل كينياوا زعيما له حيث انه  
محظور عليه النشاط السياسى كلية . ولهذا تقرر ان  
يكون جيمس جيشورى رئيسا مؤقتا للكانو بفرض عدم  
تعطيل نشاط الحزب فى الفترة السابقة للانتخابات .  
وانتخب اوجينجا اودينجا نائبا للرئيس وتوم موبويا  
سكرتيرا عاما .

وتأسس الكادو فى يونيو عام ١٩٦٠ - وضم بين  
صفوفه عددا من المنظمات السياسية المحلية ذات  
الاتجاهات العنصرية : التحالف السياسى لكالينجين ،  
والجبهة المتحدة لماساى ، وحزب الشعب الافريقى  
الكينى ، والاتحاد السياسى لساحل افريقيا والرابطة  
الوطنية الصومالية ويترأس الحزب م . موليرى .

وعلى عكس الكانو الذى طالب بدولة مركزية فقد  
كانت خطة الكادو هى تقسيم كينيا الى اقاليم متمتعة

بالحكم الذاتى . وفى أكتوبر ١٩٦١ ، نشر الكادو خطته  
عن الهيكل الإدارى المقبل للبلاد ، فدعى الى اقامة  
خمسة اقاليم لكل منها حكومته الخاصة وبرلمانها  
الخاص . وكانت هذه الخطة تتفق كثير مع الاقتراحات  
التي سبق ان اقترحها الحزب الموحد والتي كانت تحبذ  
هى الأخرى تدعيم الاجهزة الادارية المحلية . ولقد كان  
هذا هو السبب فيما كتبه التيمز اللندنية عن ان  
مشروع الكادو للتخطيط الاقليمى قد رسم بمساعدة  
المستوطنين .

وفى عشية انتخابات عام ١٩٦١ ، حل حزب  
الائتلاف الكينى التابع للمستوطنين محل الحزب  
الموحد وأصبح على رأسه كافينديش بينتينك ، وكان  
يسعى للابقاء على امتيازات المستوطنين وأولا وأخيرا  
حقهم فى ملكية الارض .

وأجريت الانتخابات للمجلس التشريعى فى مارس  
١٩٦١ وأحرز فيها الكانو انتصارا ساحقا ، فحصل  
على ٤٦٠.٠٠٠ صوت فى مقابل ١٤٠.٠٠٠ صوت

للكادو . ونال الحزب الكيني الجديد ٢٨٠٠٠ صوتا والائتلاف الكيني ٢٨٠٠٠ صوت وكان كلا الحزبان الافريقيان يطالبان باستقلال كينيا عام ١٩٦١ ، كما وافقا على مقاطعة الحكم طالما كينيياتا ما زال سجيننا ، وذلك هو السبب الذي دعى المرشحون المنتخبون من حزب الكانو الى رفضهم دعوة الحاكم لشغل مراكزهم الشرعية في الوزارة . ولكن مرشحو الكادو نقضوا اتفاقهم مع الكانو وقبلوا المناصب الوزارية . وهكذا مثل الشعب الافريقي حزب لم يحصل في الانتخابات الا على ثلث ( ١/٣ ) عدد الاصوات التي نالها الكانو .

ولزيادة شعبية الكادو ، وافقت السلطات الاستعمارية على نقل جومو كينيياتا من لودوار الى مارالال حيث حددت اقامته . ولم يسمح به بالنشاط السياسي الا في اغسطس عام ١٩٦١ .

وحاول جومو كينيياتا عبثا ان يوحد نشاط الحزبين الافريقيين على اساس برنامج موحد . ولكن زعماء الكادو كانوا مصرين على مشروعهم في التقسيم الاقليمي وفي ٢٨ اكتوبر ١٩٦١ أصبح كينيياتا الزعيم الرسمي للكانو . وحدد الحزب فبراير ١٩٦٢ كموعدا لاستقلال كينيا . وفي نوفمبر ١٩٦١ توجه وفد من الكانو على

رأسه كينيا تا الى لندن لي طرح أمام الحكومة البريطانية قضية عقد مؤتمر دستوري جديد لمنح كينيا الاستقلال الفوري . في أثناء زيارته لكينيا في نوفمبر ١٩٦١ ، أعلن وزير السدولة للمستعمرات ريجينالد مودلنج الموافقة على انعقاد مؤتمر دستوري لكينيا في فبراير ١٩٦٢ .

### الحركة الانفصالية

ولم تتوانى السلطات الاستعمارية عن بذل كل الجهود من أجل تدعيم مركز حزب الكادو في المؤتمر القادم ، فمن طريق تقديم تأييدها الكامل لخط الكادو في التقسيم الاقليمي ، تكون قد شجعت الحركة الانفصالية بكل الطرق الممكنة . كما أوعز البريطانيون بحملة تطالب بانفصال المنطقة الساحلية عن باقي أجزاء كينيا ، تحت دعوى أن هذه المنطقة كانت تابعة رسميا لسلطان زنبار . واستخدمت الحكومة البريطانية هذه الحجة لتدعيم مركز هذه المنطقة الهامة ولحرمان دولة كينيا المستقلة في المستقبل من هذه المنطقة الساحلية ، ومن مومباسا أكبر موانئ شرق افريقيا . وفي مقالة نشرت بالتيمنز في ٣ نوفمبر ١٩٦١ نجد تأييدا لهذا الاتجاه كما يتضح من الاقتباس التالي :



« أن مسألة اعطاء المنطقة الساحلية الحكم الذاتى يرتكز على حق منصوص عليه بحكم المعاهدة ، كما يستند الى حق قانونى ( للمحمية - المؤلف ) لا يمكن نقضه . ومع ذلك ، أفسدت المعارضة القوية من جانب الشعب مخطط الاستعماريين .

وفى عام ١٩٦١ ابتدأت الحركة الانفصالية فى المقاطعة الشمالية ، حيث طالب السكان الصوماليين بالانضمام الى جمهورية الصومال وطالب الحزب الديموقراطى باجراء استفتاء لحل الخلاف وفقا لرغبات السكان .

وفى الجنوب شرع الماساى هم الآخرون بالمطالبة بالانفصال عن كينيا ليكونوا دولة مستقلة تضم المناطق التى تسكنها الأقلية من الماساى فى كينيا وتنجانيقا . ونقلت جريدتى « شرق افريقيا » و « روديسيا » الأخبار عن حضور القائم بالاعمال فى المنطقة لاجتماع عقد فى جاريسا حيث وضعت خطة الانفصال ، وكان الاجتماع يتكون من الموظفين الإداريين وهذا لا يترك مجالاً للشك فى من هم المحرضون الحقيقيون على الأفكار الانفصالية .

### مؤتمر لندن لعام ١٩٦٢

انعقد المؤتمر الدستورى لكينيا فى لندن فى الفترة

ما بين ١٤ فبراير الى ٦ ابريل ١٩٦٢ . وقدمت الحكومة البريطانية مساندتها الكاملة لخطة الكادو الاقليمية التى ترمى الى تقسيم كينيا الى ستة أقاليم تتمتع بالحكم الذاتى . وعارض مندوبو الكانو هذه الخطة بقوة ونشاط ووقفوا الى جانب قيام دولة مركزية مستقرة تتمتع بحكومتها المركزية لسلطات قوية .

ونشب صراع بين الحزبين بشأن شكل وبنيان الدولة الكينية المقبلة . ولكن الحكومة البريطانية التى كانت تساند بالكامل خطة الكادو الاقليمية حاولت تعطيم المؤتمر ، وعمدت مرة أخرى الى تأجيل مسألة اعلان استقلال كينيا ولكن هذه المرة تحت زعم الاختلافات القائمة بين الحزبان السياسيان الافريقيان الأساسيان . غير أنه أمكن الوصول الى اتفاق وسط فى النهاية . فقد تضمن الدستور المقترح تكوين برلمان من مجلسين ، مجلس نواب ينتخب بواسطة الاقتراع العام فى جميع المناطق الانتخابية ، ومجلس شيوخ يتكون من ممثلين للمقاطعات الستة المقترحة . وأعطيت السلطة التنفيذية للحكومة المركزية ، التى يصبح لها الحق فى تولى الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية والتنمية الصناعية . وتحت ضغط من حزب الكادو

تضمن مشروع الدستور تكوين ستة هيئات محلية لها سلطات تشريعية محلية ، وحكومة ذاتية لكل مقاطعة .

وهكذا ، فان مقررات مؤتمر لندن لعام ١٩٦٢ كانت حصيلة لاتفاق وسط . وترك اتمام الصيغة النهائية للدستور لمفاوضات مقبلة تجرى بين الحزبين السياسيين قبل الانتخابات الجديدة للمجلس التشريعى المحدد لها مايو ١٩٦٣ .

وظلت المسألة الرئيسية - ألا وهى موعد اعلان استقلال كينيا - بغير تحديد . وتوصل مؤتمر لندن الى اتفاق بمقتضاه يتم تشكيل حكومة ائتلافية من الكانو والكادو قبل الانتخابات . وأعطى لكل حزب سبعة مقاعد وزارية ، كما أصبح زعيما الحزبين جومو كينياىا ورونالد نيجالا وزيرين فى الوزارة للشئون الدستورية وللادارة ، بينما احتفظ المستوطنون بالوزارات الرئيسية مثل وزارات الدفاع والعدل والزراعة . وظلت السلطة العليا فى يد الحاكم العام .

### كينيا تصبح دولة مستقلة

كانت انتخابات عام ١٩٦٣ للمجلس التشريعى ذات أهمية سياسية حاسمة بالنسبة لكينيا ، فستترك نتائجها تأثيرا عميقا على تطور البلاد .

وجرت الانتخابات في مايو ١٩٦٣ وأظهرت أن برنامج حزب الكانو يلقي تأييدا وطنيا عريضا بحصوله على ٦٤ مقعدا في مجلس النواب و ١٩ مقعدا في مجلس الشيوخ بينما حصل حزب الكادو على ٣٢ مقعدا في مجلس النواب و ١٦ مقعدا في مجلس الشيوخ .

ونتيجة للانتصار الكاسح لحزب الكانو في الانتخابات أصبح الحزب الحاكم . وبعد الانتخابات سعى حزب الكانو لتدعيم مركزه بتوحيد قواه مع الحزب الشعبي الافريقى الكينى والنواب المستقلين في مجلس النواب .

وأجبر الحاكم على أن يعطى لزعيم حزب الكانو ، جومو كينيا حق تأليف الحكومة . وهكذا منيت خطة تقسيم البلاد اقليميا بهزيمة نهائية ، ولم يعد من الممكن للمستوطنين أن يستغلوا التناقضات بين الحزبين السياسيين ، كما أصبح في غير مقدورهم تأجيل اعلان استقلال كينيا الذى أعلن جومو كينيا بأن حكومته ترى اتمامه في عام ١٩٦٣ .

ودعى كينياتا شعب كينيا الى الوحدة . ولكن زعماء الكادو واصلوا الدعوة الى مشاريعهم الانفصالية ووصل بهم الامر الى حد اقتراح تقسيم كينيا الى



ذولتين منفصلتين . وانعقد مؤتمر دستوري آخر في لندن من سبتمبر - أكتوبر ١٩٦٣ . وبالرغم من معارضة الكادو ، فإن حكومة كينيا أدخلت تعديلات في مقررات مؤتمر لندن السابق تنص على توسيع سلطات الأجهزة الحكومية المركزية .

وحدد مؤتمر لندن ١٢ ديسمبر ١٩٦٣ موعداً لإعلان استقلال كينيا . وعند عودته من المؤتمر ، صرح كينيا بأن الأمبرياليين كانوا ينتوون تحويل كينيا إلى كونفو آخر ولكنهم منوا بالفشل .

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٦٣ أصبحت كينيا دولة مستقلة .

### الحركة الوطنية التحررية في زنجبار

لم تتسع دائرة نفوذ الحركة الوطنية التحررية في زنجبار حتى الخمسينيات الأخيرة ، حتى تكون حزبان سياسيان ، الحزب الوطني لزنجبار الذي تأسس عام ١٩٥٥ وهو يمثل مصالح الدوائر العربية الثرية ، وكبار الملاك والتجار ، وكان يسعى إلى الحصول على تأييد شعبي بين جماهير الأفريقيين . وفي عام ١٩٥٧ تشكل الحزب الأفريقي الشيرازي وهو يمثل مصالح

القنابية القطنى من الأفريقيين فى الجزيرة . وكان  
الحزبان يكافحان من أجل الحصول على استقلال  
زنبار . كما أن الحركة النقابية كانت تكتسب مزيدا  
من القوة بسرعة ، فتأسس فى عام ١٩٥٩ اتحاد العمل  
لزنبار وبمبا وأصبح يمثل المركز التجميعى لهذه  
الحركة .

وتحت قيادة الأحزاب السياسية والنقابات ،  
انتشرت حركة المطالبة بإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال  
فى طول البلاد وعرضها .

وأجبر الاستعماريون البريطانيون على إدخال  
تعديلات فى المجلس التشريعى فى عام ١٩٥٦ ، بتوسيع  
عدد أعضاء المجلس الى ٢٥ عضوا . ولكن عدد الأعضاء  
الممثلين للأفريقيين لم يزيدوا عن ١٢ وكان ستة فقط  
منهم منتخبون . وظل المقيم البريطانى كما كان من قبل  
رئيسا للمجلس التشريعى .

وكان الموظفون البريطانيون الاستعماريون يشغلون  
سبعة مقاعد من العشرة مقاعد فى المجلس التنفيذى .  
ومن الواضح أن هذا التعديل لم يغير شيئا من جوهر  
الإدارة الاستعمارية .

غير أن الانتخابات التى جرت فى يوليو ١٩٥٧

لانتخاب الاعضاء الستة في المجلس التشريعي دفعت الجماهير الى النشاط السياسي : فتوجه الى صناديق الانتخاب اكثر من ٣٥٠٠٠ ناخب . وانتصر الحزب الافريقى الشيرازى ففاز مرشحيه في خمسة دوائر من الدوائر الستة .

وكان من نتيجة الانتخابات أن اتسعت دائرة نفوذ حركة التحرر الوطنى ، وأصبح شعارها الاستقلال السياسى الكامل . وعارض الاستعماريون البريطانيون هذا المطلب بقوة مستندين الى حجتهم القديمة بأن الشعب « لم يصبح أهلا » بعد الاستقلال . ومن أجل تهدئة الجماهير استعانوا بأوهام الانتقال التدريجى الى الاستقلال فأجروا اصلاحا دستوريا جديدا في عام ١٩٦٠ ، يتضمن زيادة عدد الاعضاء المنتخبين في المجلس التشريعى الى ٢٢ على أن يكون من بين العدد ثلاثة من الموظفين السابقين وخمسة يعينهم السلطان . أما المجلس التنفيذى فقد ظل المقيم البريطانى يترأسه ويضم بين أعضائه ثلاثة من الموظفين الاستعماريين وخمسة من الوزراء السابقين من بينهم يعين المقيم البريطانى رئيسا للوزراء . كما تقرر اجراء انتخابات جديدة في يناير ١٩٦١ . ولكن اصلاح عام

١٩٦٠ لم يرضى الأحزاب السياسية في زنجبار التي اعتبرته مجرد خطوة نحو الاستقلال .

واستعدادا للانتخابات المقبلة ، ازداد النشاط السياسي في البلاد ، كما ظهر حزب جديد حزب زنجبار وبمبا الشعبي .

وفي الانتخابات أدلى ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ شخص بأصواتهم ، ومرة أخرى انتصر الحزب الأفريقى الشيرازى ففاز بعشرة مقاعد فى المجلس التشريعى ، ونال الحزب الوطنى الزنجبارى تسعة مقاعد ، وحزب زنجبار وبمبا الشعبى ثلاثة مقاعد . ولكن الحزب الأفريقى الشيرازى لم يتمكن من الاستفادة من نجاحه، ويرجع ذلك الى أن اثنين من نواب حزب زنجبار وبمبا وقفوا الى جانب النواب الوطنيين بينما وقف واحد منهم الى جانب الحزب الأفريقى الشيرازى . ومن ثم لم يتمكن حزب من الحزبين الرئيسيين من تشكيل حكومة للأغلبية . ولكن السلطات الاستعمارية حلت الأزمة بإعلانها إجراء انتخابات جديدة فى أول يونيو ١٩٦١ . ولتجنب الوقوع فى نفس المازق المقيد ، زيد عدد المقاعد فى المجلس التشريعى الى ثلاثة وعشرين .



واشتدت الحملة السابقة للانتخابات ، ولكن نتيجة انتخابات يونيو لم تغير شيئا من الناحية العملية . فنال الحزب الافريقى الشيرازى عشرة مقاعد ، والحزب الوطنى ١٠ مقاعد أيضا ، وحزب زنبار وبمبا الشعبى ثلاثة مقاعد . وكون الحزبان الاخيران ائتلافا مكنهما من تكوين اغلبيّة فى المجلس التشريعى . وأصبح محمدشامتى هامادى زعيم حزب زنبار وبمبا الشعبى رئيسا للحكومة ، ولكن جميع الامور السياسية كانت فى ايدى الحزب الوطنى . وكان توزيع المقاعد فى المجلس التشريعى منافيا للرغبات الحقيقية للناخبين مما دعى الحزب الافريقى الشيرازى الى الاعلان بأن نتائج الانتخابات قد زيفت ومسخت . وحدثت اصطدامات بين انصار الأحزاب المختلفة فى أماكن عديدة من البلاد ، ونجم عن حوادث ٨ يونيو ١٩٦١ الدامية ، سقوط ٦٧ قتيلًا وأكثر من ٣٠٠ جريحًا .

### زنبار تحصل على الاستقلال

وطالبت الحكومة الوطنية الحكومة البريطانية بمنح زنبار الاستقلال فوراً ، رغبة منها فى تدعيم انتصارها السياسى . وانهقد مؤتمر دستورى فى لندن

في مارس ١٩٦٢ لتحديد موعد لاستقلال البلاد . وأصر محمد شامتي هامادي رئيس الوزراء على أن يعلن الاستقلال في أكتوبر ١٩٦٢ . ولم يكن هناك ثمة اعتراض على الاستقلال الفوري من جانب الحزب الأفرو شيرازي وطالب الحزب بإجراء انتخابات جديدة للمجلس التشريعي قبل حلول هذا اليوم التاريخي حتى تكون هناك حكومة تمثل الشعب تمثيلا صادقا . ولكن قضية إجراء انتخابات جديدة أثارت ارتباكا في المؤتمر لأن الحكومة البريطانية استغلت الخلافات بين الحزبين السياسيين الرئيسيين كمبرر لانتهاء المؤتمر في ٦ أبريل ١٩٦٢ . ولم يحدد تاريخ ما لإعلان استقلال زنجبار .

وفي حديث لوزير المستعمرات البريطاني ريجنالد مودلنج في مؤتمر صحفي عن مشاريع بريطانيا المقبلة قال : ليس في الامكان حدوث أي تقدم طالما أن الزعماء السياسيين لزنجبار وشعبها لم ينجحوا في تخفيف حدة التوتر والخلافات التي تمزق صفوفهم .

وفي يونيو ١٩٦٣ منحت الحكومة البريطانية زنجبار حكما ذاتيا وجرت في شهر يوليو انتخابات عامة للمجلس التشريعي . وحصل الحزب الأفرو شيرازي على ٥٤ في المائة من الأصوات ، بينما حصل الوطنيون وحزب زنجبار وبمبا الشعبي على ٤٦ في المائة . ومرة أخرى

اتحدت تلك الأحزاب من أجل تشكيل حكومة ائتلافية حيث انها قد حصلت على ٨١ مقعدا في المجلس التشريعى بينما حصل الحزب الأفرو شيرازى على ١٣ مقعدا فقط .

وفى سبتمبر ١٩٣٦ انعقد مؤتمر جديد فى لندن حيث تحدد نهائيا يوم ١٠ ديسمبر ١٩٦٣ لاعلان استقلال زنجبار . وكان هذا انتصارا عارما لحركة التحرر الوطنى . حقا ان غالبية الشعب كانت غير راضية عن الحكومة التى كانت تتشكل من ممثلين لفئة اقطاعية صغيرة العدد ومن قطاع ثرى من السكان العرب . ومع ذلك فلا بد من تقديم توضيحات مؤقتة اذا كان من الضرورى تحقيق الاستقلال .

وفى ١٠ ديسمبر ١٩٦٣ أعلنت زنجبار دولة مستقلة و اقيم بها نظام ملكى دستورى .

ثورة ١٢ يناير  
١٩٦٤

ولكن السياسة المعادية للشعب من جانب الحزب الوطنى الحاكم اتضحت اكثر فأكثر ، فكان الحزب

يدافع عن مصالح العناصر الاقطاعية ولم يعمل شيئا من أجل تحسين احوال الجماهير . وسرعان ما تحققت العناصر الليبرالية الوطنية من تلك الحقيقة حتى تركت الحزب وكونت حزب اليوما .

وفي ١٢ يناير ١٩٦٤ بعد شهر واحد من اعلان الاستقلال ، حدث تمرد عسكري تسانده الجماهير وخلع السلطان سيد جامشيد بن عبد الله وحكومة الحزب الوطنى ، واستولى على السلطة المجلس الثورى لزنزبار وأعلن الجمهورية ، وشكل حكومة جديدة من أعضاء الحزب الأفرو شيراي وحزب اليوما الذى كان قد تشكل حديثا . كما نصب عبيد كروم زعيم الحزب الأفرو شيرازى رئيسا للجمهورية ورأس الحكومة عبد الله قاسم هانجا بينما أصبح زعيم حزب اليوما عبد الرحمن محمد بابي وزيرا للخارجية .

وكان الامبرياليون البريطانيون والامريكيون على استعداد للتدخل فى شئون زنزبار الداخلية من أجل إعادة النظام الرجعى للسلطان غير أن مشاريعهم انهارت لأنه كان من الواضح تماما أن حكومة زنزبار الجديدة تتمتع بالتأييد الكامل من جانب الشعب ، كما كان على الامبرياليين أن يضعوا حسابا لموقف الاتحاد السوفيتى الذى أعلن أنه لن يسمح بأى تدخل من جانب الدول



الأمبريالية في شئون زنبار الداخلية . ففي تصريح لوزارة الخارجية السوفيتية بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٦٤ جاء فيه : « أن أى استخدام للقوة ضد جمهورية زنبار وبمبا المستقلة بواسطة هؤلاء الذين لا يريدون التخلي عن امتيازاتهم الاستعمارية السابقة يعتبر عملا دوايا عدوانيا له نتائج خطيرة » .

وكانت الحكومة السوفيتية من أوائل الدول التي اعترفت بالجمهورية الشعبية لزنبار وبمبا . وفي غضون الأيام القليلة الأولى لقيام الحكومة الجديدة طبقت عددا من الاجراءات الهامة في صالح الشعب ، ومن بين هذه الاجراءات كان تأميم الأراضي .

### **الجمهورية المتحدة لتنجانيقا وزنبار - تانزانيا**

وفي ٢٢ أبريل ١٩٦٤ وقع جوليوس نيريري رئيس تنجانيقا وعبيد كروم رئيس زنبار اتفاقية تنص على توحيد الدولتين في جمهورية متحدة تضم كلا من زنبار وتنجانيقا باسم تانزانيا . وفي ٢٥ أبريل صدق على الاتفاقية كل من المجلس الوطنى في تنجانيقا ومجلس الثورة في زنبار ونصب جوليوس نيريري رئيسا وعبيد كروم نائبا للرئيس كما عين خمسة من أعضاء مجلس الثورة في زنبار في الحكومة الجديدة .

## الفصل الخامس

### شرق افريقيا يتطلع الى المستقبل

#### التطور الاجتماعى الاقتصادى

والاستقلال السياسى قدم لشعوب شرق افريقيا امكانيات عظيمة من أجل التطور الاقتصادى والثقافى المستقل وارتفاع مستوى معيشة الجماهير بصورة كبيرة ولكن النجاح فى حل هذه المهام الرئيسية يتوقف على نوع الطريق الذى ستختاره دول شرق افريقيا .

فالامبريالية وقد اضطرت الى التخلي عن الشكل « الكلاسيكى » للاستعمار ، تسعى الى اطالة أمد سيطرتها بالجوع الى نوع جديد من السياسة الاستعمارية ، وهدفها من ذلك هو المحافظة على مركزها الاقتصادى المسيطر وعلى الروابط الوثيقة التى كانت قد اقيمت بين الدولة الأم والمستعمرات ، واستمرار بقاء الاقتصاديات الزراعية وموارد المواد الخام الرخيصة لبلدان شرق افريقيا .

غير أن الدول الإفريقية الفتية لا تكافح فقط من أجل الاستقلال السياسى بل من أجل الاستقلال الاقتصادى أيضا . وقال جوليوس نيريرى فى مايو ١٩٦٤ فى حديث له عن الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية : « لابد من قيام قاعدة صناعية فى بلادنا فعند ما نحقق هذا الهدف فان مستقبلنا يمكن أن يكون أكثر أمانا » .

ولكن الامبرياليون كانوا عاقدين العزم على ابقاء مستعمراتهم السابقة داخل دائرة النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى ، وكان هذا منافيا لرغبات وخطط دول شرق افريقيا ، التى ترغب فى تطوير اقتصادياتها وفق مناهج اشتراكية . وفى الوقت الحاضر من الواضح أمام الدول الإفريقية أن البورجوازية الوطنية عاجزة تماما عن القيام بالتطوير الصناعى للبلاد حيث أن النظام الرأسمالى لا يمكن أن ينمو فى شرق افريقيا الا بمصاحبة تدفق رؤوس الأموال الاجنبية من الخارج ، مما يؤدى بدوره الى اخضاع تلك الدول اقتصاديا للامبريالية . فالتقدم الاقتصادى المستقل السريع لشرق افريقيا لا يمكن تحقيقه الا بتدعيم القطاع الصناعى المملوك للدولة وبتطوير الانتاج الاشتراكى .

وحددت خطة التنمية الخمسية لأوغندا وتنجانيقا

السير في طريق تنمية قطاع الدولة في الاقتصاد والسماح للاستثمارات الرأسمالية الأجنبية بالعمل اذا اتفق هذا مع مصالح البلاد . كما صممت حكومات دول شرق افريقيا على تطوير صناعاتها الوطنية الخاصة وعلى تحرير نفسها من استيراد البضائع التي يمكن أن تقوم هي نفسها بإنتاجها ، وهذا يقلل بدوره من مصروفات العملة الأجنبية ويعمل على زيادة تراكم الأموال الضرورية لتطوير اقتصادياتها الوطنية .

وتعتبر أوغندا وتنجانيقا من المنتجين الاساسيين للقطن ، وعلى الرغم من هذا فقد استمرت في استيراد كميات كبيرة من المنسوجات ، وقال جوليوس نيريري في خطاب له أمام الجمعية الوطنية في مايو ١٩٦٤ في مجال الحديث عن الخطة الخمسية للتنمية : « . . في السنوات الخمس القادمة نحن نسعى الى زيادة سرعة التصنيع بفرض تحقيق معدل في النمو في الصناعة يبلغ ضعف أو أكثر من ضعف معدل النمو في الزراعة » وفي ميزانية ١٩٦٣ - ١٩٦٤ رصدت اوغندا في الزراعة « وفي تقدر من ١٠ - ٢٠ في المائة للتنمية الصناعية . ومن أجل الحصول على الاموال اللازمة زادت الحكومة من الضرائب على أرباح المؤسسات وأصحاب الاسهم الاجانب الى ٤٥ في المائة . وفي عام ١٩٦٣ ابتدأت أوغندا



في بناء مصنع ثانى للنسيج ومصنع للورق ومصنع  
للكبريت ومطحن للدقيق ومؤسسة ضخمة للحوم .

وكان مما ساعد على اقامة العلاقات الاشتراكية في  
الزراعة ، عدم وجود ملكية خاصة في الارض والتقاليد  
المتوارثة للعمل الجماعى والمساعدة المتبادلة ، فاليوم  
لا يمكن تحقيق زيادة في الانتاج الزراعى بدون اقامة  
مزارع كبيرة حديثة تستخدم فيها الآلات الحديثة  
والوسائل المتقدمة في تحسين التربة . وهذا هو السبب  
الذى دعى جميع دول شرق افريقيا الى تشجيع قيام  
التعاونيات الزراعية والى اقامة مزارع تملكها الدولة  
في الاراضى المستصلحة .

وتهدف الخطة الخمسية للتنمية في تنجانيقا الى  
شق قنوات للرى والاستخدام الواسع للآلات الزراعية  
وزراعة اراضى جديدة في كيلومبيرو وبانجانى وحوض  
قالا باستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة . كما تقوم  
حكومة اوغندا بتمويل مشروع لاستصلاح ١١٠٠٠٠ اكر  
من الاراضى البور في المقاطعات الشمالية وبوجندا ،  
وتعمل على تشجيع قيام تعاونيات انتاجية كما ترمع  
اقامة محطات لتأجير التراكاتورات .

وتهيتم حكومات دول شرق أفريقيا اهتماماً شديداً برفع مستويات المعيشة . ففي عام ١٩٦٣ رفع الحد الأدنى للاجور في أوغندا بمقدار ٥ ٤ الى ٥ ٥ في المائة كما يجرى تشييد مساكن للعمال والموظفين بايجار منخفض وفي عام ١٩٦٤ اتخذت كينيا عدداً من الاجراءات للقضاء على البطالة ، ففي نفس السنة وقعت اتفاقية من جانب الحكومة واتحاد موظفي كينيا واتحاد عمال كينيا لزيادة عدد المستخدمين في مؤسسات الدولة بـ ١٥ في المائة وبـ ١٠ في المائة للعاملين في المؤسسات الخاصة . وتحت حكم سلطان زنبار بلغ عدد العاطلين ٩٠٠٠٠ ، أما في مايو ١٩٦٤ فقد أعلن عبيد كروم نائب رئيس الجمهورية المتحدة لتنجانيقا وزنبار بان البطالة قضى عليها نهائياً .

وتواجه دول شرق أفريقيا الفتية مهمة اخرى كبيرة ، ألا وهي رفع مستوى التعليم وتدريب الاخصائيين اللازمين لادارة الصناعة والزراعة والوظائف الادارية . وجميع حكومات هذه الدول تعمل على زيادة شبكة المدارس الاولى والثانوية . وهكذا تم تشييد ٣٦٨ مدرسة جديدة في تنجانيقا في فترة السنوات الخمس الاولى للاستقلال ، مع مشاركة اختيارية من السكان في عمليات البناء ، وافتتحت اول جامعة في البلاد في

دار السلام . ووضعت حكومة أوغندا خطة لزيادة سنوية في عدد تلاميذ المدارس الأولية بـ ٨ آلاف والمدارس الثانوية بـ ٥ آلاف ، بينما تهدف خطة الثلاث سنوات للتنمية في زنجبار الى تشييد عشرين مدرسة أولية وثلاث مدارس ثانوية وجامعة وطنية .

ويوجد نقص خطير في الاختصاصيين المدربين على ادارة الاقتصاد القسومى فى دول شرق أفريقيا . ولكن هذه المشكلة قد توصل الى حل لها بمساعدة البلدان الاشتراكية التى فتحت أبواب كلياتها وجامعاتها أمام الطلبة الأفريقيين بالإضافة الى تنفيذ برنامج ضخم لتحسين العناية الطبية والضمان الاجتماعى .

وتؤمن القوى التقدمية فى شرق أفريقيا ، بأن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العديدة القائمة يسهل حلها اذا اتحدت دولها فى دولة اتحادية . وفى ٥ يونيو ١٩٦٣ عقد اجتماع لقادة دول شرق أفريقيا فى نيروبي ، أعلن فيه اقامة اتحاد شرق أفريقيا ، وتشكلت لجنة لوضع مشروع دستور للاتحاد . ويقول الاعلان : « والآن وقد حصلنا على حريتنا ثانية ، أو أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من الحصول عليها ، فاننا نؤمن

بان الوقت قد حان لتدعيم وحدتنا بوضع اساس  
دستورى لها . « (١)

وتستطيع الدول المستقلة لشرق افريقيا المتحدة  
ان تلعب دورا تقديميا اذا قام الاتحاد على مبادئ معاداة  
الامبريالية والنضال ضد الاستعمار ومن اجل  
الديموقراطية والاشتراكية . وكانت هذه المبادئ هي  
المرشد الهادى للقوى التقدمية فى تنجانيقا وزنبار  
عندما أعلنت تشكيل الجمهورية المتحدة لتنجانيقا  
وزنبار .

### السياسة الخارجية :

وتتبع دول شرق افريقيا فى سياستها الخارجية  
سياسة الحياد الايجابى واقامة علاقات صداقة مع  
جميع بلدان العالم ، وقد أنهت هذه السياسة الحواجز  
الصناعية التى أوجدها الامبرياليون لعزل دول شرق  
افريقيا عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية  
والبلدان الاشتراكية الاخرى . ولا تعنى سياسة

---

(١) عندما تم التوقيع على هذا الاعلان لم تكن كينيا قد حصلت  
بعد على استقلالها .



الحياد الإيجابي هذه ، بأن الدول الإفريقية تعزف عن المشاركة في حل المشاكل الدولية الهامة .

فالتطور الاقتصادي والثقافي وكذلك الاستقلال السياسي والسيادة القومية لا يمكن الحفاظ عليها الا في ظروف السلام . وذلك هو السبب في بطولة دول شرق أفريقيا في الدفاع عن سياسة تخفيف التوتر الدولي وتحقيق نزع السلاح الشامل والكامل ، كما أن هذا هو السبب أيضا في سعيها لحظر تجارب الأسلحة الذرية . وإعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الذرية وهو السبب أيضا في نضالها في القضاء على القواعد العسكرية في أفريقيا .

ودول شرق أفريقيا رغم حصولها على الاستقلال ، الا أنها مدركة تماما بأن الشعوب الإفريقية كلها لم تتخلص بعد من قبضة الاضطهاد الاستعماري . ويبدأ بيد مع القوى التقدمية في العالم ، فهي تناضل من أجل التصفية الكاملة والنهائية للاستعمار . وتدرك الدول الإفريقية المستقلة بأن الحرية لا يمكن ضمانها بالكامل حتى يتم حصول كل مستعمرة إفريقية على استقلالها ، ولهذا فهي تساند ماديا ومعنويا حركة التحرر الوطني في المستعمرات البرتغالية ، وهذا هو السبب في مطالبتها

باتخاذ اجراءات حازمة ضد الحكومة الفاشستية  
الرجعية في جمهورية جنوب افريقيا التى تمارس سياسة  
وحشية من الاضطهاد والتمييز العنصرى ، كما أن هذا  
هو ما يدعوها الى مطالبتها الحكومة البريطانية باعطاء  
الافريقين فى روديسيا الجنوبية الحق فى الادارة المستقلة  
لبلادهم .

وفى حديث لجوموكينيا فى مؤتمر القاهرة لاقطاب  
الدول الافريقية قال : « انه لواجب علينا تحطيم كل  
المراكز الاستعمارية التى مازالت قائمة فى قارتنا » .  
وفى مؤتمر رؤساء وزراء الكومنولث طالب قادة دول  
شرق افريقيا بأن تمنح الحكومة البريطانية السكان  
الافريقين فى جنوب روديسيا حقوقهم الديموقراطية  
وأن تعدل الدستور ، وأن يطبق مبدأ الاقتراع العام  
القائم على مبدأ « صوت واحد للشخص الواحد » ،  
واطلاق سراح الزعماء السياسيين لحركة التحرر  
الوطنى .

وحذرت حكومات أمم شرق افريقيا الحكومة  
البريطانية بكلمات تتسم بالحزم بأنها اذا لم تقيم فى  
روديسيا الجنوبية حكومة ديموقراطية للاغلبية فانها

ستكون مجبرة على إعادة النظر في موقفها من الاستمرار  
في عضوية الكومنولث البريطانى .

وتقاطع دول شرق أفريقيا بضائع جنوب أفريقيا .  
وقطعت حكومات تانزانيا وأوغندا وكينيا علاقاتها  
التجارية مع جنوب أفريقيا وتطالب بطردها من الأمم  
المتحدة . وفى يوليو عام ١٩٦٤ أثناء انعقاد مؤتمر  
رؤساء وزراء الكومنولث فى لندن ، طالب قادة الحكومات  
الافريقية من الحكومة البريطانية توقيع عقوبات  
اقتصادية على جنوب أفريقيا وفرض حظر على توريد  
الأسلحة لها .

وتتبع دول شرق أفريقيا سياسة حازمة ضد  
الاستعمار فى هيئة الأمم ، وتشكل قوة يعتمد عليها  
ويعمل حسابا لها فى جميع المشاكل الدولية الهامة .



لقد جلبت الامبريالية مآسى لا حد لها لشعوب  
شرق أفريقيا ، ففترة الحكم الاستعماري هى أسوأ  
الفترات فى تاريخها . ففى هذه الفترة أخضعت الحياة  
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لبلدان



شرق أفريقيا ، لمصالح الاحتكارات الأجنبية . وتقع  
على الامبرياليين تبعة تخلف شعوب شرق أفريقيا .

غير أن الافريقيين لم يركنوا أبدا للحكم الاستعماري  
فشنوا نضالا حازما ضد الغزاة الأجانب ، ويعتبر  
نضالهم من أجل الحرية والاستقلال جزءا مكمل  
ومتداخلا في العملية الثورية العالمية الموجهة ضد النظام  
الرأسمالي . ولقد ساند المعسكر الاشتراكي القوى  
والطبقات العاملة في البلدان الرأسمالية والقوى  
التقدمية في العالم أجمع ، وما زالوا يساندون حركة  
التحرر الوطني للشعوب المستعمرة والبلدان التابعة .

ولا يشكل الاستقلال السياسي المرحلة الاولى في  
الثورة المعادية للامبريالية . فالامبريالية وقد أجبرت  
على التخلي عن تحكمها الاقتصادي والسياسي المباشر ،  
تجاهد من أجل الإبقاء على سلطتها بواسطة الاستعمار  
الجديد . ومن ثم فعن طريق النضال الحازم للحصول  
على الاستقلال السياسي والاقتصادي الكامل يصبح في  
الامكان تأمين الحرية والاستقلال الحقيقيان لشعوب  
شرق أفريقيا .

واليوم تقوم هذه الشعوب ببناء مجتمعات جديدة،



مجتمعات لاتعرف استغلال الإنسان للإنسان ، مجتمعات  
تؤمن التطور الاقتصادي والثقافي وتوفر لكل أفرادها  
الحق في العمل والعلم والضمان الاجتماعي . وتدرك  
الشعوب الأفريقية وقادتها بأن هذه الأهداف يصبح  
في الامكان تحقيقها عن طريق وحيد لا غير ألا وهو  
التطوير الاشتراكي .





الناشر

مكتب يوليو

٣٢ شارع صبرى أبو علم - القاهرة

ت ٥٦٥٠٧ - ٤٢٧١٨

و

مؤسسة مجدونا رودنايا كنيجا

بموسكو

الثمان ٨ قروش

Bibliotheca Alexandrina



0622081

دار الهنا للطباعة ت : ٧١٣٢٧